

جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية



عنوان المذكرة:

مقاربة الاقتصاد الأزرق والتنمية المستدامة: التعاون
الدولي لتحقيق التنمية المستدامة في الدول الجزرية
الصغيرة النامية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: تعاون دولي

إشراف الأستاذة:

د. رويح حياة

إعداد الطالبتين:

ألفيز زهيرة

بن حميد نور الهدى

لجنة المناقشة

| | | |
|--------------|------------|---------------|
| رئيسا | جامعة جيجل | د/ حموم فريدة |
| مشرفا ومقررا | جامعة جيجل | د/ حياة رويح |
| مناقشا | جامعة جيجل | أ/ بوزرب رياض |

السنة الجامعية: 2018 / 2019 م

جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية



عنوان المذكرة:

مقاربة الاقتصاد الأزرق والتنمية المستدامة: التعاون
الدولي لتحقيق التنمية المستدامة في الدول الجزرية
الصغيرة النامية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: تعاون دولي

إشراف الأستاذة:

د.روبيح حياة

إعداد الطالبتين:

ألفيز زهيرة

بن حميد نور الهدى

لجنة المناقشة

| | | |
|--------------|------------|---------------|
| رئيسا | جامعة جيجل | د/ حموم فريدة |
| مشرفا ومقررا | جامعة جيجل | د/ حياة روبيح |
| مناقشا | جامعة جيجل | أ/ بوزرب رياض |

السنة الجامعية: 2018 / 2019 م

وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ

وَالْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ

وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ

سورة التوبة: الآية 105

شكر و عرفان

الحمد لله والشكر لله تعالى أولاً وأخيراً على نعمة التوفيق وسداد الخطى في الطريق ثم الشكر الجزيل لمن

قدم لنا يد العون من قريب أو من بعيد.

نتقدم بالشكر و التقدير وأسمى عبارات الاحترام للأستاذة المشرفة الدكتوراً "رويح حياة" على قبولها الإشراف على مذكرتنا وعلى النصائح القيمة والمجهودات الثمينة المقدمة في سبل إنجاح هذا العمل .

كما لا يفوتنا في هذا المقام التوجه بالشكر و التقدير للجنة المناقشة المكونة من : الدكتوراً "حموم فريدة" رئيساً والأستاذ "بوزرب رياض" مناقشاً .

كما نتقدم بالشكر و العرفان لكل أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة جيجل .

خطة

الدراسة

خطة الدراسة:

مقدمة

الفصل الأول: مقارنة مفاهيمية للتنمية المستدامة والاقتصاد الأزرق

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة

المطلب الأول: المسار التطوري لمفهوم التنمية المستدامة

المطلب الثاني: تعريف التنمية المستدامة

المطلب الثالث: مبادئ وأهداف التنمية المستدامة

المطلب الرابع: أبعاد التنمية المستدامة

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للاقتصاد الأزرق

المطلب الأول: نشأة الاقتصاد الأزرق

المطلب الثاني: تعريف الاقتصاد الأزرق

المطلب الثالث: ركائز وأهداف الاقتصاد الأزرق

المطلب الرابع: مجالات الاقتصاد الأزرق

المبحث الثالث: علاقة الاقتصاد الأزرق بالتنمية المستدامة

المطلب الأول: علاقة المحيطات بالركائز الثلاثة للتنمية المستدامة

المطلب الثاني: حوكمة البحار والمحيطات لتحقيق التنمية المستدامة

المطلب الثالث: الابتكار الأزرق لتحقيق التنمية المستدامة

الفصل الثاني: واقع التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية

المبحث الأول: معطيات أساسية حول الدول الجزرية الصغيرة النامية

المطلب الأول: تعريف الدول الجزرية الصغيرة النامية

المطلب الثاني: الخصائص العامة المشتركة للدول الجزرية الصغيرة النامية

المطلب الثالث: الوضع القانوني والسياسي للدول الجزرية الصغيرة النامية

المبحث الثاني: الدول الجزرية الصغيرة النامية: دراسة في الأوضاع التنموية

المطلب الأول: عدم الاستقرار السياسي والتنوع الإثني كعوائق للتنمية المستدامة

المطلب الثاني: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

المطلب الثالث: الأوضاع البيئية

المبحث الثالث: الاقتصاد الأزرق كنهج لتحقيق التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية

المطلب الأول : إمكانيات الاقتصاد الأزرق في الدول الجزرية الصغيرة النامية

المطلب الثاني : إجراءات تطبيق الاقتصاد الأزرق في الدول الجزرية الصغيرة النامية

الفصل الثالث : مبادرات التعاون الدولي لتحقيق التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية

المبحث الأول : مبادرة النمو الأزرق لمنظمة الأغذية والزراعة لدعم التنمية المستدامة في الدول الجزرية

الصغيرة النامية

المطلب الأول: مبادرة النمو الأزرق:التعريف، الركائز، الأهداف

المطلب الثاني : تطبيق مبادرة النمو الأزرق في الدول الجزرية الصغيرة النامية

المبحث الثاني : مبادرات التعاون على مستوى الهيئات الإقليمية

المطلب الأول : مبادرة آلية مصايد الأسماك الإقليمية في الجماعة الكاريبية

المطلب الثاني: مبادرة وكالة مصايد الأسماك الإقليمية في منتدى جزر المحيط الهادي

المبحث الثالث :تحديات وآفاق التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية

المطلب الأول : تحديات التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية

المطلب الثاني : آفاق التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية

الخاتمة

مقدمة

يعد تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتركيز على أبعادها من أكبر التحديات التي تواجه العديد من دول العالم، ومع تناقص الموارد المتاحة ومحدوديتها على اليابسة وتعرضها للضوب والتدمير المستمر للبيئة الطبيعية الذي أصبح يهدد مستقبل البشرية في تحقيقها للتنمية وحرمان الأجيال القادمة من حقها في الموارد الطبيعية، دفع ذلك بالكثير من الدول إلى البحث عن نماذج جديدة للتنمية تجمع بين النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية.

وتعد البحار والمحيطات من أكثر النظم الإيكولوجية تنوعا وإنتاجا وشهدت السنوات الأخيرة زيادة في الوعي العالمي بدورها الفعال في توجيه مسار التنمية المستدامة خاصة في الدول الساحلية والجزرية، ويتضح ذلك من خلال انعقاد العديد من المؤتمرات العالمية التي تركز على الأهمية الاقتصادية للبحار والمحيطات، حيث تمخض عن هذه المؤتمرات ظهور مقاربة الاقتصاد الأزرق كنهج تنموي جديد ومكمل للنماذج التنموية السابقة.

تركز مقاربة الاقتصاد الأزرق على المحيطات والبحار كمساحات تنموية للعديد من الدول الساحلية والجزرية يتم استغلالها بطريقة مستدامة ومسؤولة وإدارتها بشكل جيد، استنادا إلى الافتراض القائم على أن النظم الأيكولوجية السليمة للبحار والمحيطات هي أكثر إنتاجية وهي ضرورية من أجل استدامة اقتصاديات الدول القائمة على الموارد الطبيعية البحرية.

ففي غضون السنوات القليلة الماضية أصبحت مقاربة الاقتصاد الأزرق نهج يطبق في الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تملك مناطق اقتصادية خالصة واسعة تفوق مساحتها، مما يتيح فرصا واسعة لاستغلال مواردها البحرية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام بالموازاة مع الحفاظ على النظم الإيكولوجية والرفاه الاجتماعي لهذه الدول.

عرف تبني مقاربة الاقتصاد الأزرق كنهج تنموي جديد لتحقيق التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة العديد من الصعوبات والتحديات قابله الضعف والهشاشة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تعاني منها هذه الدول مما استدعى ضرورة تقديم الدعم من المجتمع الدولي عبر العديد من مبادرات التعاون الدولي سواء على مستوى المنظمات الدولية أو على الهيئات الإقليمية للاستجابة لتحديات التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية لتفعيل تطبيق مقاربة الاقتصاد الأزرق.

1- أهمية الدراسة :

تحتل الدراسة أهمية من خلال :

- التطرق إلى المقاربة الجديدة للتنمية المستدامة المتمثلة في الاقتصاد الأزرق الذي يجمع بين تحقيق النمو الاقتصادي بالاعتماد على رأس المال الطبيعي وحماية البيئة، وفي نفس الوقت دورها في تحسين الواقع التنموي للبلدان الساحلية

والجزرية عبر دعمها لاستغلال إمكانياتها المتاحة من المسطحات المائية بالاعتماد على القيمة الاقتصادية للبحار والمحيطات.

- تميز الدول الجزرية الصغيرة النامية المعروفة على الساحة الدولية بمصطلح الكيانات المتناهية الصغر بوضعية سياسية وقانونية خاصة وإبراز خصائصها العامة المشتركة ومواطن الضعف التنموية.

2- مبررات اختيار الموضوع :

تم اختيار الموضوع لمجموعة من الأسباب والاعتبارات الموضوعية والذاتية.

أ- الأسباب الموضوعية :

- كون الموضوع من المواضيع يندرج ضمن الدراسات التنموية الحديثة التي تحظى باهتمام عالمي لتحقيق التنمية المستدامة عبر مقارنة جديدة متمثلة في الاقتصاد الأزرق الذي تعتمد في تجسيدها على حوكمة البحار والمحيطات والابتكار والاستثمار في رأس المال الطبيعي كأساليب جديدة في التنمية المستدامة.

- إبراز وضع مجموعة الدول الجزرية الصغيرة النامية كحالة خاصة في النظام الدولي لمواجهتها تحديات إنمائية فريدة من نوعها وضرورة تقييم الدعم الدولي لتعزيز قدرتها على الصمود في وجه التغيرات العالمية الاقتصادية والبيئية خاصة التكيف مع آثار التغير المناخي.

ب- الأسباب الذاتية :

يعود اهتمامنا بموضوع الدراسة إلى:

- نقص المراجع والكتابات المتعلقة بالاقتصاد الأزرق وتطبيقاته في الدول الساحلية وخاصة الدول الجزرية الصغيرة النامية والنقص الفادح خاصة في الدراسات باللغة العربية.

- رغبة الطلبة في التعرف واكتشاف الدول الجزرية الصغيرة النامية وخصوصياتها الفريدة المتمثلة خاصة في الضعف والهشاشة البيئية والاقتصادية.

- الرغبة في إثراء المكتبة الجامعية.مراجع يتناول هذا الموضوع.

3-أدبيات الدراسة :

تغطي الدراسات التنموية المتعلقة بالمقاربات الجديدة للتنمية المستدامة والتي من أبرزها مقارنة الاقتصاد الأزرق باهتمام عالمي متزايد خاصة من قبل مراكز البحوث المتخصصة والمنظمات الدولية، لذا فإن أدبيات الدراسة لمقاربة الاقتصاد الأزرق والتنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية تعرف ثراء كبير باللغات الأجنبية، مقابل نقص لهذا النوع من الدراسات باللغة العربية، رغم تواجد العديد من الدول العربية في المناطق الساحلية وفرص تحقيقها للنمو المستدام قائمة باستغلال البحار والمحيطات، وإنطلاقاً مما سبق ذكره سيتم التطرق إلى الجوانب الرئيسية للدراسات التي تم الإعتماد عليها كمراجع أساسية من أبرزها :

أ-دراسة سايروس روستمجي **Cyrus Rostomjee** المعنونة ب: **Operationalizing the blue**

economy in small states ;Lessons from the early movers، الصادرة عن المعهد الدولي للحكومة والابتكار في سبتمبر 2017 حيث تطرق الباحث في هذه الدراسة إلى تفعيل الاقتصاد في الدول الجزرية الصغيرة النامية والدروس المستفادة من المحركين الأوائل إضافة إلى تاريخ نشأة الاقتصاد الأزرق كمقاربة وإطار تنموي قائم أساساً على المناطق البحرية والمحيطات في الدول الجزرية حيث ركز في دراسته على الإمكانيات الهائلة للدول الجزرية الصغيرة النامية من البحار والمحيطات كونها فرص غير مستغلة وعوامل تدعم تحولها نحو النمو الأزرق المستدام انطلاقاً من قطاعها الاقتصادية الأساسية القائمة على استغلال موارد البحار والمحيطات، كما تطرق إلى أبرز التحديات المعرقة لمسار الاقتصاد الأزرق في هذه الدول والمتمثل في غياب إطار عالمي محدد لإدارة المحيطات واقتصرت دراسته على جزر البهاماس، غرينادا، موريشيوس وبربادوس، لذا سيتم التطرق في دراستنا إلى تطبيق مقارنة الاقتصاد الأزرق لتحقيق التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية كمجموعة متميزة تواجه تحديات إنمائية وضرورة تلقيها الدعم والتعاون من قبل المجتمع الدولي لتجاوز هذه التحديات المعرقة لمسار تحولها نحو الاقتصاد الأزرق خاصة القدرة على الصمود والتكيف مع آثار التغير المناخي.

ب- دراسة سايروس روستمجي **Cyrus Rostomjee** المعنونة ب: **Developing the blue**

economy in caribbean and others small states، حيث تطرق الباحث في هذه الدراسة إلى تطوير الاقتصاد الأزرق في الكاريبي وبعض الدول الصغيرة وأهمية البحار والمحيطات وخدمات النظام الإيكولوجي التي توفرها، إضافة إمكانيات النمو الأزرق لتحقيق التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية وأهمية تطبيق مقارنة الاقتصاد الأزرق في هذه الدول خاصة في منطقة الكاريبي التي تجمع في آن واحد بين حماية

البيئة وتحقيق النمو في سياق المحيطات كما يتطرق إلى أهمية القطاعات الرئيسية في اقتصاديات الدول الجزرية الصغيرة النامية والتي تتوافق مع سياق مقارنة الاقتصاد الأزرق، وعرج على أبرز التحديات والإجراءات السياسية الكفيلة بتجاوز عراقيل تحقيق النمو الأزرق المستدام، إلا أن هذه الدراسة لم تتناول جوانب الضعف الاقتصادي والهشاشة البيئية وضعف وزن هذه الدول الجزرية الصغيرة النامية على الصعيد الدولي بالإضافة لتحديات التمويل والديون وتأثيرات التغير المناخي على سياق تطوير مقارنة الاقتصاد الأزرق في هذه الدول.

ج- دراسة مجلة **The Economist** المعنونة بـ **The blue economy :Growth, opportunity and sustainable ocean economy**

، حيث تم التطرق في هذه الدراسة إلى أهمية المحيط كمحور وقوة اقتصادية للتجارة العالمية ومصدر للغذاء، وقدمت الدراسة تعريف عملي للاقتصاد الأزرق ومجالاته ودور المحيط في توفير فرص الاستثمار في القطاعات القائمة والقطاعات الناشئة أبرزها الاستزراع المائي والطاقة والمعادن وبغية تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة عن طريق حوكمة الموارد الساحلية، لم تتطرق الدراسة إلى التطبيق الواقعي للاقتصاد الأزرق في الدول الساحلية وخاصة في الدول الجزرية الصغيرة النامية والتحديات الخاصة التي تواجهها.

4- الإشكالية الرئيسية:

عرف ظهور واعتماد مقارنة الاقتصاد الأزرق التي تركز على استغلال طاقات وإمكانات البحار والمحيطات لتحقيق التنمية المستدامة، استقطاب واهتمام عالمي لاسيما الدول الجزرية الصغيرة النامية نتيجة مواجهتها لأوضاع تنموية متدنية على جميع المستويات والتي من شأنها المساهمة في التخفيف من وطأة وجوانب الضعف والهشاشة في هذه الدول وتحقيق تطلعاتها الإنمائية التي تتطلب مساعدة ودعم دوليين، ومنه نطرح الإشكالية التالية :

- كيف تساهم مقارنة الاقتصاد الأزرق في تحقيق التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال مبادرات التعاون الدولي؟.

التساؤلات الفرعية :

تندرج تحت هذه الإشكالية تساؤلات فرعية :

- ما المقصود بالاقتصاد الأزرق؟ وما هي علاقته بالتنمية المستدامة؟

- ما هو واقع التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية؟

- كيف تساهم مبادرات التعاون الدولي في تحقيق التنمية في الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال مقارنة الاقتصاد الأزرق؟

5- فرضيات الدراسة:

أ- الفرضية الرئيسية:

نجاح مقارنة الاقتصاد الأزرق في تحقيق التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية مرهون بالتطبيق الجيد والفعال لمبادرات التعاون الدولي في هذه الدول.

ب- الفرضيات الفرعية:

- يمكن أن يؤدي تبني مقارنة الاقتصاد الأزرق إلى تحقيق التنمية المستدامة.

- تبني الدول الجزرية الصغيرة النامية لمقاربة الاقتصاد الأزرق يمكن أن يساهم في تغيير أوضاعها التنموية السائدة.

- كلما كانت مبادرات التعاون الدولي أكثر استجابة لتحديات التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية كلما أدت إلى تحقيق التنمية المستدامة.

6- حدود المشكلة :

بالاعتماد على المتغيرات التي يتناولها موضوع الدراسة يمكن تحديد الإطار الزمني والمكاني كالاتي:

أ- الإطار الزمني للدراسة:

يتحدد الإطار الزمني للدراسة من سنة 1992 إلى 2018 حيث يتضمن محورين زمنيين:

- إطار زمني طويل المدى يمتد من 1992 تاريخ الاعتراف الرسمي بالدول الجزرية الصغيرة النامية كحالة خاصة في النظام الدولي فيما يتعلق بالبيئة والتنمية، والإطار الزمني الثاني قصير المدى متعلق بتبني واعتماد مقارنة الاقتصاد الأزرق سنة 2012 إلى غاية سنة 2018.

ب- الإطار المكاني للدراسة:

بما أن موضوع الدراسة يتعلق بواقع التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية فإنه ينحصر في الأقاليم الثلاثة التي تنتشر فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية في العالم المتمثلة في: إقليم المحيط الهادي وإقليم البحر الكاريبي ومجموعة المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والخليج العربي وبحر الصين الجنوبي.

7- الإطار النظري والمنهجي للدراسة:

أ- الإطار النظري:

تم الاعتماد في هذه الدراسة بصفة خاصة على مقارنة الاقتصاد الأزرق التي اعتمدت من قبل المنظمات الدولية في إطار برامج التنمية المستدامة الهادفة إلى دعم البلدان النامية والأقل نمواً والدول الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في تجاوز عقباتها التنموية كون هذه المقاربة فرصة لتطوير السياسات والاستثمار والإجراءات الدولية والإقليمية والمحلية من خلال الاعتماد على ركائز أساسية تتمثل في الابتكار والمعرفة والحوكمة البحرية والاستثمار في المجالات الاقتصادية والبيئية.

ب- الإطار المنهجي:

تفرض طبيعة الموضوع لمعالجته والإلمام بجميع جوانبه الاعتماد على المناهج التالية :

- المنهج التاريخي: استخدمنا المنهج التاريخي في هذه الدراسة بالاعتماد على أسلوب العرض الكرونولوجي المنبثق منه، من خلال التطرق للمسار التطوري لمفهوم التنمية المستدامة وتاريخ انعقاد العديد من القمم والمؤتمرات الدولية وتاريخ ظهور مفهوم الاقتصاد الأزرق واعتماده كمقاربة تنموية جديدة، إضافة إلى التطرق إلى المراحل التاريخية التي مرت بها الدول الجزرية الصغيرة النامية وتبلورها كحالة خاصة في المنظورات الاقتصادية والبيئية وتاريخ تبنيتها لمقاربة الاقتصاد الأزرق.

- المنهج الوصفي: تم الاعتماد عليه من خلال التطرق لوصف الإطار العام للتنمية المستدامة ومقاربة الاقتصاد الأزرق ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، ووصف موقع وجغرافيا الدول الجزرية الصغيرة النامية وخصائصها المشتركة إضافة إلى وصف مفصل لأوضاعها التنموية على الأصعدة السياسية الاقتصادية الاجتماعية والبيئية.

8- تقسيم الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة واختيار الفرضيات المقترحة تم الاعتماد في هذه الدراسة على خطة مكونة من ثلاثة فصول وذلك كالآتي:

الفصل الأول: والمعنون بـ: مقارنة مفاهيمية للتنمية المستدامة والاقتصاد الأزرق حيث تطرقنا في المبحث الأول للإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة على اعتبارها الكل والاقتصاد الأزرق هو الجزء، إذ تم في البداية عرض المسار التطوري لمفهوم التنمية المستدامة والتعريف اللغوي والاصطلاحي ثم أهم المبادئ التي تقوم عليها والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها والأبعاد الرئيسية لها، أما بالنسبة للمبحث الثاني فتطرقنا للإطار المفاهيمي من خلال عرض نشأة الاقتصاد الأزرق وتعريفه وأهم ركائزه وأهدافه ووصولاً إلى مجالاته، أما في المبحث الثالث فتم التطرق إلى علاقة الاقتصاد الأزرق بالتنمية المستدامة من خلال توضيح الارتباط الوثيق للاقتصاد الأزرق بالتنمية المستدامة وآليات الاقتصاد الأزرق الهادفة لتحقيق التنمية المستدامة المتمثلة في الحوكمة والابتكار.

الفصل الثاني: والمعنون بـ: واقع التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى المعطيات الأساسية حول الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال تحديد التعريف والتوزيع الجغرافي في هذه الدول عبر العالم والخصائص العامة المشتركة لهذه الدول ووضعها السياسي والقانوني، أما فيما يتعلق بالمبحث الثاني فقد تناول الأوضاع التنموية للدول الجزرية الصغيرة النامية بالتفصيل سياسياً، اقتصادياً، اجتماعياً وبيئياً وبما أن الاقتصاد الأزرق يندرج ضمن الواقع التنموي للدول الجزرية الصغيرة النامية فقد جاء عنوان المبحث الثالث للاقتصاد الأزرق كنهج لتحقيق التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية حيث تم التطرق إلى إمكانيات الدول الجزرية الصغيرة النامية في تطبيق مقارنة الاقتصاد الأزرق انطلاقاً من أن مقارنة الاقتصاد الأزرق تطبق في سياق اقتصاديات البحار والمحيطات وحياسة الدول الجزرية الصغيرة النامية على إمكانيات كبيرة في تطبيق هذا النموذج الاقتصادي كونه يتماشى مع خصوصيتها الجغرافية والاقتصادية ووصولاً إلى أبرز الإجراءات المعتمدة في تطبيقها للاقتصاد الأزرق لتحقيق التنمية المستدامة لنخلص في نهايته إلى التحديات المعرقة لمسار تطبيق مقارنة الاقتصاد الأزرق في الدول الجزرية وحاجتها إلى الدعم والتعاون الدولي.

الفصل الثالث: والمعنون بـ: مبادرات التعاون الدولي لتحقيق التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية بما أن موضوع الدراسة يتمحور على مقارنة الاقتصاد الأزرق فإنه تم التركيز على مبادرات التعاون للمنظمات الدولية في هذا الفصل على جهود منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة من خلال مبادرة النمو الأزرق حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى تعريف مبادرة النمو الأزرق وركائزها وأهدافها والنتائج المرجوة منها،

إضافة إلى تطبيق مبادرة النمو الأزرق في الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال المشاريع التنموية لتعويض النقائص المعيقة لتحقيق النمو الأزرق المستدام، أما في المبحث الثاني فتم التطرق لمبادرات التعاون على المستوى الإقليمي والمتمثلة في مبادرة آلية مصايد الأسماك الإقليمية في الجماعة الكاريبية حيث تناولنا نشأة المبادرة وأهدافها وأهم إنجازاتها الإقليمية بالإضافة إلى مبادرة وكالة مصايد الأسماك الإقليمية في منتدى جزر المحيط الهادي حيث تم التطرق إلى نتائجها وأهدافها وأهم إنجازاتها الإقليمية لنخلص في المبحث الثالث إلى إبراز التحديات المعيقة لمسار تطبيق الاقتصاد الأزرق وتحقيق التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية وأهم الإجراءات والآفاق المستقبلية للدول الجزرية الصغيرة النامية لتحقيق اقتصاد أزرق مستدام.

9- صعوبات الدراسة:

أثناء القيام بهذه الدراسة واجهتنا جملة من الصعوبات أهمها:

- قلة المراجع المتعلقة بمقاربة الاقتصاد الأزرق باللغة العربية نظرا الحدائة الموضوع وتوفرها باللغة الأجنبية خاصة باللغة الانجليزية إذ تطلب منا وقتا طويلا للترجمة والتدقيق اللغوي.
- ندرة المراجع التي تربط بين متغيرات الدراسة والمتمثلة في توضيح العلاقة الارتباطية للاقتصاد الأزرق والتنمية المستدامة.
- محدودية الدراسات السابقة التي تناولت مقاربة الاقتصاد الأزرق لتحقيق التنمية المستدامة خاصة في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

الفصل الأول

مقاربة مفاهيمية للتنمية
المستدامة والاقتصاد الأزرق

أدى تعدد المشاريع التنموية إلى إحداث تغيرات مختلفة رافقها إلحاق أضرار جسيمة بالنظام البيئي وذلك نتيجة لتزايد حدة الصراع على الموارد الطبيعية وغياب التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، كل هذه العوامل ساهمت في تنامي الوعي الدولي بضرورة إيجاد آليات لتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة، ليرز في بداية سبعينات القرن العشرين ما اصطلح عليه بـ "التنمية المستدامة"، وذلك لضمان تحقيق احتياجات الأجيال الحالية والحفاظ على قدرات الأجيال المستقبلية، ومع تسارع وتيرة التصنيع المواكبة لعصر العولمة والمعتمدة بالأساس على نموذج "الاقتصاد البني" * وما نتج عنه من استنزاف حاد لموارد الطبيعة والمخاطر البيئية، الأمر الذي دفع بالمجتمع الدولي إلى التفكير من جديد في استحداث نماذج تنموية صديقة للبيئة لمواجهة المخاطر بطابع يتميز بالاستمرارية وهو ما قاد إلى تبني مقاربة "الاقتصاد الأزرق"، وهو نموذج تنموي جديد ومدعم للنماذج الاقتصادية القائمة قاعدته رأس المال الطبيعي المتمثل في البحار والمحيطات كمساحات تنموية بهدف تعزيز التحول العالمي نحو اقتصاد أزرق مستدام.

* الاقتصاد البني : نسبة إلى استخدام الوقود الأحفوري والذي يعد أساس العديد من الصناعات وما نتج عنه من مخاطر بيئية متمثلة في التلوث البيئي بمختلف أشكاله، الاحتباس الحراري ، حمض المحيطات وانحسار التنوع البيولوجي أثبتت هذه المخاطر فشل نموذج التنمية الاقتصادية البني.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة

ممارسة التنمية المستدامة ليست عملية حديثة، فحماية البيئة وتنمية مواردها يعود إلى الحضارات القديمة حيث تم التطرق إلى الممارسات المرتبطة بالتنمية المستدامة في كتابات الفلاسفة الإغريق ومن أبرزهم "أرسطو" و "أفلاطون" والتي ركزت في معظمها على الروابط المشتركة بين نشاط الإنسان ومحيطه الطبيعي، غير أن التأطير المنهجي والنظري لمفهوم التنمية المستدامة لم يظهر إلا أواخر القرن العشرين حيث قادت منظمة الأمم المتحدة السياق لتجسيد وتطبيق هذا المفهوم، إذ يعود الفضل في صقله إلى كل من الباحث الباكستاني "محبوب الحق" والباحث "إمارتيا صن" خلال فترة عملهما في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فحسبهما التنمية المستدامة محورها الإنسان ذات أسس وأبعاد اجتماعية واقتصادية وبيئية متكاملة فيما بينها ولها أهداف وغايات شاملة لكل الجوانب والتي تسعى كل فواعل المجتمع الدولي للتعاون فيما بينها من أجل تحقيقها.

المطلب الأول: المسار التطوري لمفهوم التنمية المستدامة

نتيجة للارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية برز مفهوم جديد للتنمية يعرف بالتنمية المستدامة كونها تنمية قابلة للاستمرار وهدفها الاهتمام بالعلاقة المتبادلة بين الإنسان ومحيطه الطبيعي وبين المجتمع وتنميته، إلا أن هذا المفهوم قد عرف جدلاً واسعاً على الصعيدين الممارساتي والنظري.⁽¹⁾

تعد اللجنة الكندية للحفاظ على البيئة هي أول من تبنت فكرة التنمية المستدامة سنة 1915 من خلال تأكيدها على ضرورة الحفاظ على موارد الطبيعة وضمان حصة الأجيال المستقبلية منها.⁽²⁾

شهدت فترة الستينيات من القرن الماضي ارتباط مفهوم التنمية بالنمو الاقتصادي وفق مؤشرات ركزت في مجملها على الاعتبارات الاقتصادية، إذ لم تكن الاعتبارات البيئية ضمن المخططات والسياسات التنموية.

ومع تأسيس نادي روما سنة 1968 تبنت فكرة الاهتمام بدور البيئة في عمليات التنمية، إذ كان الهدف من إنشاء هذا النادي هو القيام بأبحاث تعنى بمجالات التطور العلمي لتحديد حدود النمو في الدول المتقدمة، أو ما يصطلح عليها بالحدود البيئية للنمو الاقتصادي. وفي سنة 1972 نشر نادي روما تقريراً مفصلاً حول تطور المجتمع البشري وعلاقة ذلك باستغلال الموارد الاقتصادية، وتوقعات ذلك إلى غاية سنة 2010، حيث توصل إلى نتيجة مفادها محدودية الموارد الطبيعية مقابل تزايد معدلات الاستهلاك. وأن استمرار معدلات الاستهلاك بنفس

(1) سناء محمد الجبور، الإعلام البيئي، ط1، دار أسامة، عمان، 2011، ص74.

(2) نوزاد عبد الرحمن الهيثي حسين إبراهيم المهندي، التنمية المستدامة في دولة قطر: الانجازات والتحديات، ط1، اللجنة الدائمة للسكان، ديسمبر 2008، ص. ص. (10، 11).

الوتيرة سيؤدي إلى التأثير على احتياجات الأجيال المستقبلية، كما تضمن التقرير خمس متغيرات أساسية وتأثيراتها على كوكب الأرض في فترة زمنية قدرها ثلاثين سنة تنحصر هذه المتغيرات في: (السكان الموارد الطبيعية، الإنتاج الزراعي، تلوث البيئة التصنيع).

كما مهدت العديد من المناسبات والممارسات السياسية المتمثلة في الملتقيات والمؤتمرات الدولية خاصة في إطار منظمة الأمم المتحدة الطريق نحو تبلور مفهوم التنمية المستدامة، وأبرزها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية سنة 1972 المنعقد في مدينة ستوكهولم (السويد)، والذي يعد أول مؤتمر عالمي يجمع بين دول العالم الصناعي ودول العالم النامي لمناقشة قضايا البيئة، فمن دوافع انعقاده هو تفاقم المشكلات والمخاطر البيئية نتيجة تطور النشاط الصناعي من جهة، قابله من جهة أخرى تنامي الوعي العالمي بالمخاطر البيئية وتطور الحركة الايكولوجية الناتجة عن ظهور الإعلام البيئي ودوره الكبير في التوعية والوقاية من تفاقم التدهور البيئي⁽¹⁾.

وقد أسفر هذا المؤتمر عن مجموعة من النتائج الايجابية تمثلت في إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)* والتأكيد على وضع الاعتبارات البيئية ضمن السياسات التنموية وفق إستراتيجية الحاضر والمستقبل من خلال التقليل من معدل الاستهلاك للمواد الطبيعية وضمان قدرة الأجيال المستقبلية لتلبية احتياجاتهم.

وفي سنة 1982 أصدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريره الخاص بحالة البيئة العالمية وانبثقت عنه وثائق علمية وبيانات إحصائية تم من خلالها إلى التوصل إلى أهم الأخطار المهددة للبيئة البشرية، وفي شهر أكتوبر 1982 تم إقرار "الميثاق العالمي للطبيعة" من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة بهدف تقييم الأنشطة التنموية المختلفة وتأثيراتها على النظام البيئي.

وأمام تزايد الوعي العالمي بالمخاطر البيئية والتأثيرات السلبية للسياسات التنموية على البيئة، قام الأمين العام السابق للأمم المتحدة "خافيير بيريز دي كويلار" سنة 1983 بتكليف اللجنة العالمية للبيئة والتنمية بدراسة أثر السياسات الصناعية والاقتصادية لدول العالم المتقدم ودول العامل النامي على مستقبل الموارد الطبيعية في كوكب الأرض.⁽²⁾

⁽¹⁾ صافية زيد المال، حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على ضوء أحكام القانون الدولي، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم القانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2013، ص 77.

*UNEP: هيئة دولية مختصة في شؤون البيئة، تم إنشاؤها سنة 1972، يتركز دورها في تشجيع الاستخدام الرشيد للبيئة والتنمية المستدامة وصياغة الصكوك البيئية الدولية والإقليمية ومقرها نيروبي (كينيا).

⁽²⁾ منشورات منظمة الأمم المتحدة، اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، "مستقبلنا المشترك" ترجمة: محمد كامل عارف، مجلة عالم المعرفة، عمان، العدد: 142، 1989، ص 67.

وفي سنة 1987 أصدرت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية تقريرها الشهير "مستقبلنا المشترك"، والذي أعطى دفعا قويا لانتشار مفهوم التنمية المستدامة وإكسابه شهرة دولية في الأوساط الاقتصادية وتركيزه على اعتبار أن العملية التنموية يجب أن تلي الاحتياجات الحالية بأسلوب لا يؤثر في قدرات الأجيال المقبلة لتلبية احتياجاتها، إضافة إلى التوزيع العادل للموارد الطبيعية وتحسين الخدمات وترسيخ مناخ الحريات الأساسية دون الأضرار بالنظام البيولوجي فهذه التنمية موجهة لفائدة الإنسان والبيئة والمجتمع وما يعرف بالنموذج التنموي الحديث والقائم على الجمع بين تحقيق التنمية وحماية البيئة والمتمثل في التنمية المستدامة.⁽¹⁾

تبنى المجتمع الدولي مفهوم التنمية المستدامة على نطاق واسع في "قمة الأرض الأولى" - برودي جانيرو (البرازيل). بمناسبة انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية سنة 1992 من خلال الوعي بضرورة تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية والالتزام بالمحافظة على البيئة لتحقيق التنمية المستدامة وتم التركيز على مبدئين هاميين تماثلا في:

- المبدأ الأول: الحق في التنمية بشكل يضمن العدالة في تلبية الاحتياجات الأساسية في الحاضر والمستقبل.

- المبدأ الثاني: التأكيد على العلاقة العضوية والتكاملة بين البيئة والتنمية كون النظام البيئي جزءا لا يتجزأ من العملية التنموية.⁽²⁾

كما حث هذا المؤتمر رؤساء الدول والحكومات على العمل من أجل تعزيز التعاون الدولي والحد من أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدام مع ضرورة تعزيز مشاركة المواطنين في معالجة قضايا البيئة وانتهاج مبدأ الوقاية ودراسة التأثيرات التنموية على البيئة من خلال التقسيم الدوري للأنشطة التنموية المختلف كما انبثق عن هذا المؤتمر ما يعرف بـ **أجندة القرن الواحد والعشرين** والتي تشكل خطة عمل مستقبلية لتحقيق التنمية المستدامة نظرا لاكتساب مفهوم التنمية المستدامة بعدا حقوقيا وديمقراطيا يتمثل في المشاركة السياسية والشعبية في اتخاذ القرارات التنموية من منطلق أن الديمقراطية ترتبط بشكل وثيق بالحكم الراشد والتأثير الكبير في كل المحاور التنموية، فالمشاركة في اتخاذ القرارات والتوزيع العادل للثروات هي محاور أساسية لتحقيق التنمية المستدامة.

ومن أجل تأكيد الالتزام الدولي بتحقيق التنمية المستدامة انعقدت "قمة الأرض الثانية" سنة 2002 في جوهانسبورغ (جنوب إفريقيا)⁽³⁾، وتم من خلالها تقييم التقدم المحرز في جدول أعمال القرن الواحد والعشرين

(1) جون بليس، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث (المعرفة للجميع)، ط1، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص.ص. (663، 701).

(2) مدحت أبو النصر، ياسمين محمد مدحت، التنمية المستدامة: مفهومها، أبعادها، مؤشرات، ط1، جامعة حلوان، المجموعة العربية للنشر والتوزيع القاهرة، 2017، ص. ص. (78، 82).

(3) ناديا ليتيم سعيد، دور المنظمات الدولية في حماية البيئة من التلوث بالنفايات الخطرة، ط1، دار الحامد، عمان، 2016، ص186.

واستعراض التحديات والفرص التي تؤثر على مسار التنمية المستدامة وتحديد سبل الدعم المؤسسي على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.⁽¹⁾

نستنتج أن المسار التطوري لمفهوم التنمية المستدامة ارتبط بالتغيرات التي عرفها المجتمع الدولي على جميع الأصعدة وآثارها على مميزات كل مرحلة انطلاقاً من مجرد نمو اقتصادي ثم ارتكازها على أبعاد متكاملة اقتصادياً بيئياً واجتماعياً وصولاً إلى توجيه الاستثمارات وتكييف التنمية التكنولوجية والتطور المؤسسي والمشاركة الشعبية في إطار الحكم الراشد وتعزيز الإمكانات الحالية والمستقبلية لتحقيق رفاهية الإنسان على مدار الزمن.

المطلب الثاني: تعريف التنمية المستدامة

استخلصت التنمية المستدامة من مجموعة من الأفكار الواردة في الكتابات الاقتصادية ومنهج وأفكار واتجاه الاقتصاد البيئي المتضمن للطرح الاستراتيجي ضمن النظام البيئي بالإضافة إلى جهود المنظمات الدولية على الصعيدين الرسمي وغير الرسمي، لهذا تعددت التعريفات المقدمة للتنمية المستدامة نتيجة الاختلاف في الأفكار والرؤى، ولتوضيح الرؤية أكثر حول مفهوم التنمية المستدامة سوف يتم التطرق إلى المدلول اللغوي والاصطلاحي كما يلي:

1- **التعريف اللغوي للتنمية المستدامة:** تنقسم التنمية المستدامة إلى جزأين "التنمية" و"الاستدامة"، لهذا سيتم تعريف كل جزء على حدا:

أ- **التنمية:** في اللغة العربية كلمة التنمية مشتقة من الفعل الماضي نَمَى، من الفعل المضارع ينمّي، ومن الفعل الأمر نَمِّ مصدره تنمية، أي النماء والازدياد التدريجي، نَمَى الإنتاج زاده، وكَثَرَه ورفع معدله⁽²⁾.

ب- **الاستدامة:** (المستدامة) مشتقة من اسم مفعول مستدام من استدام وأصله الدوام، استدامة الشيء أي طلب دوامه، والتأني في الشيء والمواظبة عليه. وأصل الاستدامة نسبة إلى علم الايكولوجي (Ecologie) للتعبير عن تشكل وتطور النظم الديناميكية المعرضة للتغيرات الهيكلية والمؤدية إلى إحداث تغيرات في خصائص وعنصر العلاقات مع بعضها البعض⁽³⁾.

(1) سناء محمد الجبور، مرجع سابق، ص.ص. (55، 59).

(2) محمد أبو جزر، معجم المعاني الجامع، شبكة الفصحى لعلوم اللغة العربية، على الرابط:

. 2019/02/24:https:// www. Alfaseeh.com /vb/ showthread .php? t=89202 تاريخ التصفح

(3) جمال الدين أبو الفضل ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، الجزء 15، 2003، ص341.

في المفهوم التنموي استخدمت كلمة «الاستدامة» للتعبير عن طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد وعلم البيئة على اعتبار أن العلمين من الأصل الإغريقي، إذ يبدأ كل منهما بمقطع «Eco» ويشير للتنمية المستدامة في اللغة الانجليزية sustainable development وفي اللغة الفرنسية développement durable ويشيران إلى معنى واحد وهو الاستغلال الأمثل للموارد والإمكانات المادية والطبيعية والإنسانية والتحول والتغيير المستمر نحو الأفضل لتحقيق التقدم والرفاه الشامل.

2- **التعريف الاصطلاحي للتنمية المستدامة:** استخدم علماء اقتصاد التنمية تعبير التنمية المستدامة لتوضيح مدى أهمية تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظة على البيئة، وانطلاقاً من هذه الفكرة تعددت تعريفات التنمية المستدامة بهدف التوصل إلى تعريف شامل ودقيق لجميع مقوماتها وأبعادها وأهدافها والتوصل لوضع إطار نظري وأكاديمي لها كونها موضوع للبحث قابل للتطبيق الواقعي، وفيما يلي أبرز وأهم التعريفات الاصطلاحية للتنمية المستدامة **تعريف التنمية المستدامة في قاموس ويبستر (Webster):** «تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئياً أو كلياً، أي ضرورة ترشيد استخدامها»⁽¹⁾.

- **تعريف الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة للتنمية المستدامة سنة 1980:** «هي التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار البيئة والمجتمع والاقتصاد»⁽²⁾.

- **تعريف اللجنة العالمية للبيئة والتنمية** في تقريرها الشهير "مستقبلنا المشترك" الصادر عن "لجنة برونديتلاند" سنة 1987: «التنمية المستدامة هي عملية التأكد أن القدرات لتلبية الحاجات في الحاضر لا تؤثر سلباً على قدرات الأجيال المستقبلية لتلبية احتياجاتهم»⁽³⁾.

- **تعريف منظمة الأغذية والزراعة (FAO) للتنمية المستدامة سنة 1989:** «التنمية المستدامة هي إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغيير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية، فهي تلك التنمية المستدامة في الزراعة والغابات والمصادر السمكية لحماية

(1) Corine Genderen, *le développement durable compromis*, Québec, 2005, p166.

(2) Beat Burgenneir, *économie de développement durable*, 2eme Edition Bruxelles, 2005, p62.

*تقرير برونديتلاند: يعد هذا التقرير أول من أصدر مصطلح التنمية المستدامة، وسمي بهذا الاسم نسبة إلى الوزيرة النرويجية السابقة "جروهارم برونديتلاند" التي ترأست سنة 1987 اللجنة العالمية للبيئة والتنمية.

(3) نجم عزراوي، محمد حكمت النقار، إدارة البيئة: نظم وتطبيقات ISO14000، ط1، دار المسيرة، عمان، 2007، ص198.

الأرض والمياه والموارد الوراثية والنباتية والحيوانية بشكل لا يضر بالبيئة وملائم من الناحية البيئية ومناسب من الناحية الاقتصادية ومقبول من الناحية الاجتماعية»⁽¹⁾.

- **تعريف البنك العالمي للتنمية المستدامة:** «هي التنمية التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص الحالية للأجيال القادمة، وذلك بضمان رأس المال الشامل وزيادته المستمرة عبر الزمن»⁽²⁾.

- **تعريف الاقتصادي " إدوارد باربي" للتنمية المستدامة:** «التنمية المستدامة هي ذلك النشاط المؤدي للارتقاء بالرفاهية الاجتماعية بأكبر قدر من الحرص على الموارد المتاحة والموارد البيئية المتاحة، فهي عملية تفاعل بين ثلاثة أنظمة نظام حيوي بيئي، نظام اقتصادي ونظام اجتماعي»⁽³⁾.

كما تم تعريف التنمية المستدامة وفق المنظور الاقتصادي، المنظور الاجتماعي والمنظور البيئي، نظرا للارتباط الكبير والوثيق بين الركائز الأساسية للتنمية المستدامة المتمثلة في الاقتصاد، البيئة والمجتمع.

- **تعريف التنمية المستدامة وفق المنظور الاقتصادي:** «التنمية المستدامة هي عملية الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، ويقتضي ذلك إحداث تغيير جذري في الهياكل الاقتصادية وإحداث زيادة في الطاقة الإنتاجية للموارد الاقتصادية ورفع الدخل القومي لتحقيق الرفاه الإنساني من خلال تحسين الأوضاع الصحية، ترقية التعليم، القضاء على الفقر المدقع والجوع بتحقيق الأمن الغذائي على المدى الطويل والتغلب على جميع العراقيل بتوفير رأس المال اللازم والخبرة التكنولوجية»⁽⁴⁾.

- **تعريف التنمية المستدامة وفق المنظور الاجتماعي:** «تمثل التنمية المستدامة في الجهود المبذولة لإحداث جملة من التغييرات الوظيفية والهيكليّة اللازمة لنمو المجتمع بالتركيز على الإنسان كونه هدفها وجوهرها وتعبر التنمية المستدامة وفق هذا المنظور الوثيق بين البيئة والإنسان باستغلال الطاقات البشرية المتاحة وتوفير الاحتياجات الأساسية والوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن واحترام حقوق الإنسان وتمكين المرأة، وتنمية التنوع والتعدد الثقافي

(1) نوال محمد عبد الله، المكتبات العربية كشريك لتحقيق التنمية المستدامة: المكتبات المصرية العامة نموذجا، على الرابط:

https://journal.cubraian.infs/index.php?Option=com-content&view=article&id=821_nawalabdullah&coated=316:papers&Itemed. تاريخ التصفح: 2019/02/24.

(2) العايب منير، أثر تطبيق الاتفاقيات الدولية للبيئة على الصادرات النفطية العربية، حالة الجزائر (1992-2010)، رسالة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012، ص 47.

(3) عبد الخالق عبد الله، "التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والاقتصاد"، مجلة المستقبل العربي، العدد: 196، جانفي 1993، ص 97.

(4) مدحت أبو النصر، ياسمين محمد مدحت، مرجع سابق، ص. ص (78، 79).

لمختلف المجتمعات وتحقيق القدر الأكبر من المشاركة الشعبية في التخطيط ووضع وإعداد البرامج والمشاريع التنموية المستدامة في المجتمع»⁽¹⁾.

– **تعريف التنمية المستدامة وفق المنظور البيئي:** «التنمية المستدامة تقوم على الحدود البيئية والتي تعني أن لكل نظام بيئي حدودا معينة لا يمكن تجاوزها بالاستهلاك، فأى تجاوز لهذه القدرة الطبيعية يعني تدهورا في النظام البيئي فالاستدامة في هذا المنظور هي وضع حدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني وأنماط الإنتاج البيئية والاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والانتقال إلى عصر الصناعات النظيفة التي تعتمد أساسا على التكنولوجيات النظيفة والصدقية للبيئة بغرض التخفيف من حدة التلوث وآثار التغيرات المناخية خاصة ظاهرة الاحتباس الحراري والتي تؤدي في مجملها إلى حماية النظام البيئي»⁽²⁾.

وانطلاقا مما تقدم من التعريفات اللغوية والاصطلاحية للتنمية المستدامة يمكن القول أن التنمية المستدامة هي تعبير عن التنمية المتميزة بالاستقرار والممتلكة لمقومات الاستمرار والتواصل والتغيير نحو الأفضل ولا تعبر عن نمط تنموي واحد فقط بل تشمل كافة الجوانب الاقتصادية والثقافية والبيئية والسياسية والتي من شأنها المساهمة في تنمية وحماية موارد البيئة والنهوض بالموارد البشرية وتسييرها بشكل أفضل وتنمية القدرات البشرية الكامنة، ولكي تتحقق أهداف التنمية المستدامة المسطرة لابد بالأخذ بعين الاعتبار البعد الزمني وضمان قدرة واحتياجات الأجيال المستقبلية القادمة وحصتها من الموارد الطبيعية.

المطلب الثالث: مبادئ وأهداف التنمية المستدامة

تقوم التنمية المستدامة على جملة من المبادئ الأساسية كما تسعى من خلال هذه المبادئ إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الشاملة لكل المجالات الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، والبيئية على نحو متكامل.

أولا- مبادئ للتنمية المستدامة: حددت المبادئ الأساسية التي تقوم عليها التنمية المستدامة انطلاقا من الروابط المتبادلة بين آلية النمو الاقتصادي من ناحية، والحماية والاستغلال العقلاني لموارد البيئة من ناحية أخرى وتتمثل أهم المبادئ فيما يلي:

– **إدراج أسلوب النظم الفرعية في مخططات التنمية المستدامة:** من الشروط الأساسية في إعداد وتنفيذ مخططات وبرامج التنمية المستدامة هو إدراج أسلوب النظم (مقاربة النظم) (System Approach) فالبيئة الإنسانية لكل

(1) محمد محمود الجوهري، علم اجتماع التنمية، ط2، دار المسيرة، عمان، 2015، ص. ص. (139، 143).

(2) محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، ط1، مكتبة الإشعاع الفني، الإسكندرية، 2002، ص 99.

مجتمع هي جزء فرعي من النظام الكوني الكلي، فالمؤثرات التي تطرأ في محتوى النظام الفرعي لها تأثير وانعكاس مباشر في محتوى النظم الفرعية الأخرى المشكلة مع بعضها البعض في النظام الكلي⁽¹⁾.

يادراج هذا الأسلوب سيتم العمل على ضرورة تحقيق التوازن بين النظم الفرعية بالقدر الذي يضمن تحقيق توازن النظام الكوني بصفة كلية للمحافظة على استمرارية المجتمعات الإنسانية.

– **إدماج البيئة من البداية:** وذلك من خلال اعتماد سياسة بيئية متضمنة لمجموعة من الترتيبات والإجراءات يتم انتهاجها من قبل الحكومات قصد التوصل إلى نتائج بيئية واقتصادية فعالة، والحيلولة دون إلحاق أضرار ونتائج سلبية تؤدي إلى عرقلة مسار المخططات التنموية وفي نفس الوقت تحسين سلوكيات كل الفئات والفواعل (أصحاب المشاريع من القطاع الخاص، الأفراد، الإدارات الحكومية) والتحلي بروح المسؤولية والعمل على تخفيض نسب التلوث البيئي وتوجيه الأنشطة الاقتصادية باتجاه الحفاظ على البيئة⁽²⁾.

– **المشاركة الشعبية:** التنمية المستدامة بمثابة ميثاق ينص على مشاركة جميع الطبقات الاجتماعية في عملية اتخاذ القرارات العامة عن طريق الحوار خاصة فيما يتعلق بالبرمجة والتخطيط للتنمية المستدامة ووضع السياسات وتنفيذها، إضافة إلى ضرورة الاستثمار في الموارد البشرية وتوسيع الخيارات المتاحة لهم، كون التنمية المستدامة تنطلق من القاعدة إلى القمة، لذا يجب توفير إطار شامل ومناسب من أطر اللامركزية التي تمكن الهيئات الرسمية والشعبية معا في تنفيذ برامج التنمية المستدامة لمساندة قاعدة جماهيرية مؤيدة للتغيير الإيجابي⁽³⁾.

– **تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية:** من خلال التزام صانعي ومتخذي القرار بالمبادئ الثقافية وأسلوب الحوار والرقابة والفعالية من أجل تجنب الفساد والمحسوبية ووضع حد للممارسات التي من شأنها أن تشكل عقبات أمام نجاح مشاريع التنمية المستدامة وتحسين المعرفة وتطوير المهارات وتوزيع السلطة على كل الفئات وتبني البديل الأمثل والأقل تكلفة⁽⁴⁾.

(1) عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنت، "إشكالية التنمية المستدامة في ظل الثقافة الاقتصادية السائدة"، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، عمان، العدد: 01، 2008، ص.ص. (30، 33).

(2) نادية حمدي، الإدارة البيئية: المبادئ والممارسات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، (د د ب ن)، 2003، ص.96.

(3) عبد الله حباب، "التنمية الشاملة المستدامة: المبادئ والتنفيذ من مؤتمر ريو دي جانيرو 1992 إلى مؤتمر بالي 2007"، بحوث وأوراق الملتقى الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 7-8 أفريل 2008.

(4) سناء محمد الجبور، مرجع سابق، ص.82.

- العمل مع القطاع الخاص: في الوقت الراهن صار إلزاميا على الدول والحكومات التعامل بجدية وموضوعية مع القطاع الخاص، الذي يعد شريكا أساسيا وفعال في العملية الاستثمارية.⁽¹⁾
- توظيف الشراكة المحققة للنجاح: على الحكومات الاعتماد على الارتباطات الثلاثية المتمثلة في الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني المختلفة من خلال التعاون المشترك لتنفيذ الخطط التنموية والمشاركة في التصدي لتحديات التنمية المستدامة.
- الاقتصاد في توظيف القدرات الإدارية والتنظيمية: من خلال تنفيذ سياسات أكثر تنظيما وقدرة ومحافظة على النظام البيئي كفرض ضرائب على سلع وقيود الاستيراد على سلع يؤدي استخدامها إلى إلحاق أضرار بالبيئة وفي المقابل إدخال مبدأ الحوافز على المؤسسات الصناعية التي توظف التكنولوجيا الصديقة للبيئة والمساهمة في التقليل من الأخطار البيئية.⁽²⁾
- استغلال فرص محققة للربح لكل الأطراف: وذلك لكون بعض المكاسب في مجال البيئة مكلفة، والبعض يتحقق كمنتجات فرعية لبعض السياسات المصممة لتحسين الكفاءة وتحقيق الرفاه الإنساني، كما تتمثل هذه الفرص في آليات لتخفيض الدعم على استخدام موارد الطبيعة للحفاظ على استمراريتها.⁽³⁾
- ثانيا- أهداف التنمية المستدامة: سطرت جملة من الأهداف العامة والشاملة للمجال الاقتصادي والسياسي والاجتماعي منذ تبني مفهوم التنمية المستدامة وتمثلت في:
- 1- تحقيق نوعية حياة أفضل لسكان العالم: من خلال تبني عمليات تخطيط وتنفيذ السياسات التنموية لتحسين أسلوب الحياة للسكان في المجتمع في كل المجالات بالتركيز على الأسلوب النوعي للنمو وليس الأسلوب الكمي بطريقة منصفة ومقبولة ديمقراطيا.
- 2- احترام البيئة الطبيعية والحفاظ عليها: تركز التنمية المستدامة على علاج العلاقة بين النشاطات التنموية والبيئة وحسن استغلال مواردها الطبيعية والتعامل معها على أساس أنها استمرار للحياة البشرية، أي استيعاب العلاقة الحساسة بين البيئة والطبيعية والتنمية والعمل على تطوير هذه العلاقة بشكل متكامل ومنسجم.⁽⁴⁾

(1) أنجدر ريستر، "المبادئ العشرة للعقيدة البيئية"، مجلة التمويل والتنمية، الأهرام التجارية، القاهرة، العدد: 04، ديسمبر 1999، ص. ص. (4، 5).

(2) محمد باقر علي وردم، العالم ليس للبيع: مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، (د س ن)، ص. ص. (187، 185).

(3) أنجدر ريستر، مرجع سابق، نفس الصفحات.

(4) عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنت، مرجع سابق، ص. ص. (28، 30).

3- تعزيز وعي السكان بخطورة التحديات البيئية: ويتم ذلك عن طريق تنمية روح المسؤولية للسكان تجاه الطبيعة ومواردها وحثهم على المساهمة الفعالة في التوصل إلى الحلول المناسبة للمشاكل البيئية عن طريق المشاركة في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة المختلفة.⁽¹⁾

4- التوصل إلى أسلوب الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية: وذلك انطلاقاً من أن التنمية المستدامة تتعامل مع الموارد الطبيعية على أنها محدودة لذا تسعى إلى اعتماد أسلوب يحول دون استنزافها وتدميرها، كما تعمل على الاستخدام والتوظيف العقلاني للموارد الطبيعية خاصة من قبل المجتمع الصناعي واستغلاله المفرط منذ مطلع الخمسينيات للموارد الطبيعية في الدول النامية بسبب النموذج الاقتصادي المهيمن على استنفاد الموارد غير المتجددة وتهديد بقاءها.

5- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف وتطلعات المجتمعات: فمن أهداف التنمية المستدامة هو التوظيف الجيد للتكنولوجيا الحديثة بما يتماشى وتطلعات المجتمعات، من التوعية الكافية للمجتمع بدور التكنولوجيات في إنجاح المسار التنموي واستدامته، بالإضافة إلى استغلال ما هو جديد من التكنولوجيا في السيطرة على المخاطر والمشكلات البيئية والتوصل إلى الحلول المناسبة.

6- التغيير المتواصل والمناسب في أولويات واحتياجات المجتمع الأساسية: وذلك بأسلوب يتلاءم مع إمكانيات المجتمع وتحقيق التوازن الذي يتم من خلاله تفعيل التنمية الاقتصادية من جهة واحتواء المخاطر البيئية من جهة أخرى.

بالإضافة إلى الأهداف المذكورة آنفاً، تم سنة 2000 عقد مؤتمر الأمم المتحدة بشأن الألفية، تم الإعلان فيه عن الأهداف الإنمائية للألفية، والتي تعد بمثابة القاعدة الأساسية لقياس معدل التقدم في مسار التنمية المستدامة وتتكون من ثمانية أهداف رئيسية مرتبة ترتيباً تسلسلياً حسب الأولويات كما يلي:⁽²⁾

1- القضاء على الفقر المدقع والجوع.

2- ترقية وتعميم التعليم الابتدائي.

3- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

4- تخفيض معدل وفيات الأطفال.

⁽¹⁾، عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنت، مرجع سابق، نفس الصفحات.

⁽²⁾ علي عبد القادر علي، "أهداف التنمية الدولية وصياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت سبتمبر، 2003، ص. ص. (15، 18).

5- تحسين العناية الصحية والإنجابية للنساء عبر أقطار العالم.

6- مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية.

7- كفاءة الاستدامة البيئية.

8- إقامة الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

وانطلاقاً من هذه الأهداف العريضة تم التنسيق لإجراء مشاورات من مختلف وكالات منظمة الأمم المتحدة من أجل وضع مؤشرات كمية لكل هدف للتمكن من متابعة التقدم في تحقيق التنمية المستدامة لاسيما في الدول الفقيرة والأقل نموًا.

بعد إطلاق الأهداف الإنمائية للألفية سنة 2000 وتحديد سنة 2015 كأجل محدد لبلوغها، وافقت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة سنة 2012 في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (قمة ريو+20) بالبرازيل كاعتراف منها على نجاح الأهداف ووعيها بالحاجة الملحة لوضع خطة جديدة لما بعد 2015، وبهذا الغرض اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 25 سبتمبر 2015 قرار حمل عنوان: "تحويل عالمنا: جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة"، اشتمل على سبعة عشر هدفاً للتنمية المستدامة استكمالاً لإنجازات الأهداف الإنمائية للألفية والسعي لاستكمال الأعمال غير المنجزة بعد، والمعالجة الجذرية للفقر، واستهداف التطلعات العالمية نحو تحقيق الأمن وبناء السلام والعدل والرفاهية والرخاء لكل شعوب المعمورة، انطلاقاً من الحفاظ على سلامة كوكب الأرض من مختلف المخاطر البيئية وتحقيقاً للتوازن بين ركائز التنمية المستدامة بحماية البيئة والنمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي واعتماد الابتكار كقاعدة جديدة لتحقيق التنمية واستخدام التكنولوجيا كأداة الحد من الفقر ورسم معالم المستقبل.⁽¹⁾

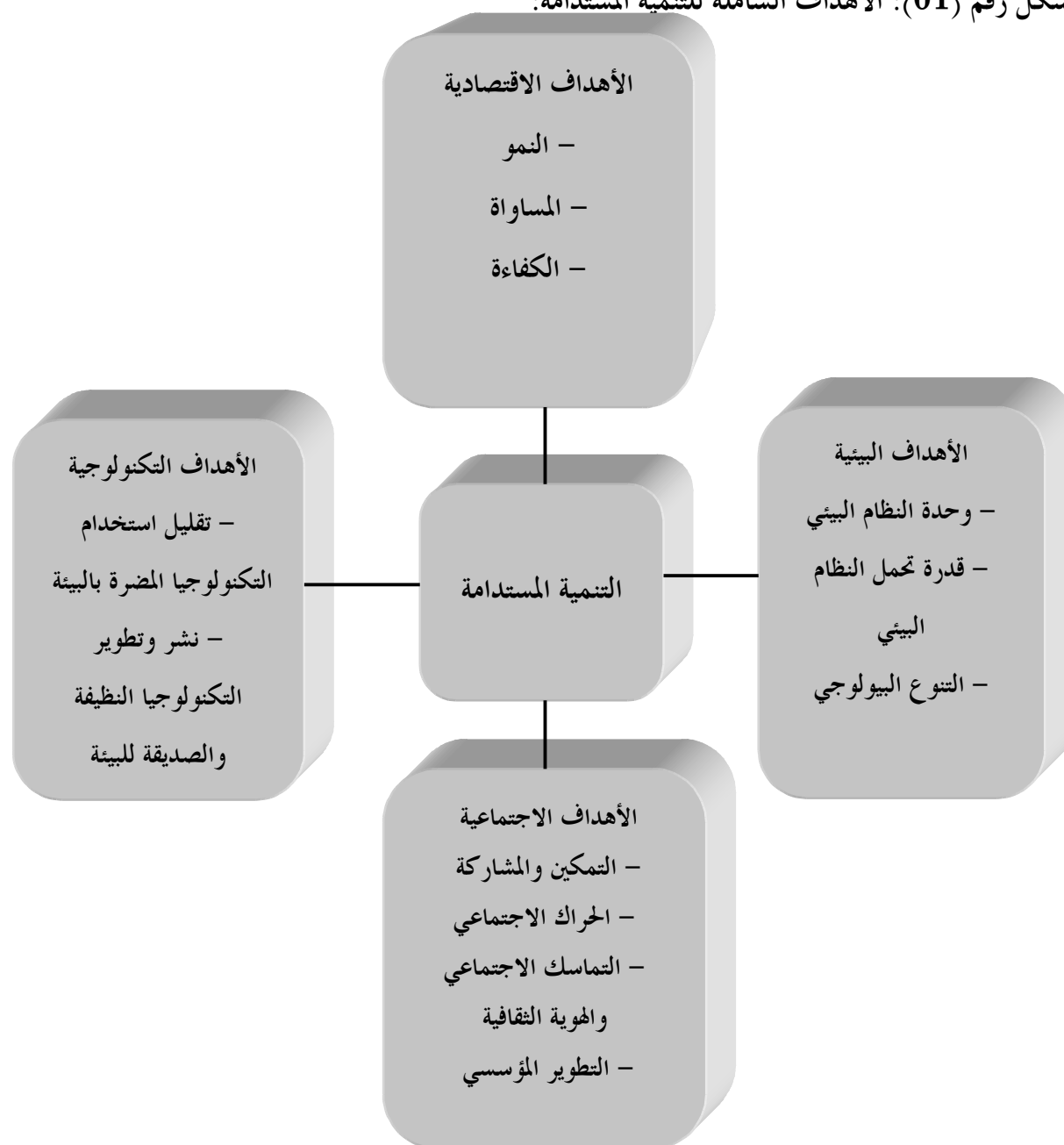
وسطرت الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة استناداً إلى الأهداف الثمانية للألفية المعتمدة في سبتمبر 2000 والتأكيد عليها من جديد، ويعد الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة والمتمثل في حفظ البحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة من أبرز الأهداف والذي ستمحور حوله هذه الدراسة من خلال محاولة إبراز الأهمية القصوى للبحار والمحيطات والتي تعد من أكثر البيئات الأيكولوجية من

⁽¹⁾ حازم حسني، التنمية المستدامة. أمل العالم، مجلة المعرفة، على الرابط:

http://www.almarefh.net/show_content_sub.php?CUV=441&Model=M&SubModel=182&ID=2
609&ShowAll=On. تاريخ التصفح: 2019/03/03.

ناحية توفرها على التنوع البيولوجي والطاقات المتجددة والمحافظة على سلامة النظام الايكولوجي في تحقيق التنمية المستدامة من مقاربة الاقتصاد الأزرق وبشكل خاص في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

الشكل رقم (01): الأهداف الشاملة للتنمية المستدامة:



المصدر: دوجلاس موسشيت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، دار الدولية للاستثمارات الدولية القاهرة، 2000، ص72.

المطلب الرابع: أبعاد التنمية المستدامة

يتطلب تحقيق الأهداف المسطرة للتنمية المستدامة وجود الأبعاد الرئيسية التي تقوم عليها التنمية المستدامة وتمثل في:

1- البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة ويتضمن:

- تلبية الاحتياجات الأساسية: إذ أقرت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية سنة 1987 أن الفقر هو السبب الرئيسي لحدوث المشكلات البيئية العالمية؛⁽¹⁾ فتلبية الاحتياجات الإنسانية والقضاء على الفقر والجوع في الدول النامية هو الالتزام الأساسي الذي تقوم عليه التنمية المستدامة.

- تغيير أساليب الإنتاج: وذلك باعتماد أسلوب إنتاج يتناسب مع النظام البيئي يختلف عن أساليب الإنتاج السائدة وإدخال إصلاحات جذرية ذات أولوية على نظام الإنتاج تتمثل في التخفيض المستمر لاستنزاف الموارد الطبيعية من خلال إدراج حماية النظام البيئي ضمن الاقتصاد الكلي مثل التحول من استخدام الوقود الأحفوري إلى استخدام الطاقة المتجددة؛ إذ تعمل التنمية المستدامة على تغيير نمط الاستهلاك بالشكل الذي يكفل حماية البيئة، حيث أصبح من حق الإنسان كمستهلك المطالبة بسلع مستدامة وطبيعية.⁽²⁾

- إعادة هيكلة آلية النمو الاقتصادي: تتم إعادة هيكلة آلية النمو الاقتصادي ومضمونها يجعل النمو الاقتصادي مستمرا بيئيا من أجل خلق وتعظيم فرص الاستثمار وفي نفس السياق أشارت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية أن التنمية المستدامة تتطلب تغيير مضمون النمو ليكون أقل اعتمادا على الموارد وحوافز الطاقة لا يأخذ بعين الاعتبار متوسط الاستهلاك وحده وإنما يأخذ في اعتباره كذلك التهور البيئي⁽³⁾

- تخفيض الإنفاق في المجال العسكري: إذ يركز مضمون التنمية المستدامة أنه يجب على دول العالم تحويل تمويل الإنفاق العسكري إلى الإنفاق لتمويل احتياجات ومشاريع التنمية المستدامة وتدعيم البرامج العالمية للعلوم والفنية التي يشرف عليها المجلس العالمي للعلوم.⁽⁴⁾

2- البعد البيئي للتنمية المستدامة: يكتسي البعد البيئي للتنمية المستدامة أهمية بالغة لكنه وضع خصيصا لتوضيح العلاقة بين التنمية والبيئة من خلال تحديد الأسس التي تقوم عليها الحدود التي لا يجب تخطيها في استغلال موارد

(1) أنجدر ريستر، مرجع سابق، ص 4.

(2) كلود موسلر، بيتر جيمس، إدارة البيئة من أجل جودة الحياة، ترجمة: علا أحمد صلاح، مركز الخبرات المهنية للإدارة، دار البحوث العلمية، القاهرة، 2001، ص 69.

(3) محمد صالح الشيخ، مرجع سابق، ص 110.

(4) نفس المرجع، نفس الصفحة .

الطبيعة، فالبعد البيئي يتمثل في الاستغلال العقلاني والرشيد لموارد الطبيعة على أساس مستدام، من خلال تبني واستحداث ممارسات وتكنولوجيا صديقة للبيئة، إذ تعد الأراضي الزراعية والغابات والمسطحات المائية في مقدمة الموارد الواجب الحفاظ عليها من التدهور والاستغلال الجائر.

إضافة إلى حماية موارد المياه العذبة وهو من أكبر التحديات التي يواجهها العالم، وحاليا تعاني العديد من الدول النامية من افتقارها لموارد المياه العذبة لإشباع احتياجاتها الضرورية للتنمية المستدامة تعني صيانة موارد المياه بوضع حد للاستخدامات العشوائية والمبددة ومنع استغلال المياه بالشكل الذي يحث اضطراب في النظام البيولوجي وتقليل ملاحى التنوع البيولوجي، وصيانة ثروات كوكب الأرض والتنوع البيولوجي لضمان حصص الأجيال المستقبلية وذلك لتقليل عمليات الانقراض وتدمير الموائل والنظم البيولوجية بدرجة كبيرة.⁽¹⁾

3- البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة: في هذا المجال تنطلق التنمية المستدامة من فكرة أن الإنسان هو محورها وهدفها من خلال القضاء على الفقر والبطالة وتمكين المرأة، وتقليل الفوارق بين الأغنياء والفقراء، ويمثل هذا البعد أساس تحقيق الاستدامة وفق مجموعة من العناصر تتمثل في:

- تثبيت النمو السكاني.
- الحراك الاجتماعي من خلال تحريك النظام الاجتماعي وتعبئته بصفة عامة بتوسيع مجال العلاقات والوعي والمسؤولية والتغيرات التي تطرأ على وظائف الكيان الاجتماعي وخلق وحدات اجتماعية على أساس التكامل الداخلي الفعال لتحقيق التكيف والملائمة بين أفراد المجتمع.⁽²⁾
- توفير الرعاية الصحية والتعليم، والمشاركة الشعبية والتنوع الثقافي.
- تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد الجيل الحال من جهة ثم بين أفراد الجيل الحالي والمستقبلي من جهة أخرى.⁽³⁾

4- البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة: تتطلب التنمية المستدامة تغيير مسار المجال التكنولوجي لإعطاء الموارد الطبيعية أهمية خاصة، ويتحقق ذلك باستخدام التكنولوجيا النظيفة في جميع أقطار العالم لمنع التلوث البيئي وتقليل التدفقات غير المرغوب فيها والإشعاعات والنفايات الخطرة، ونظرا لأن التكنولوجيا هي مفتاح التنمية لابد من

⁽¹⁾ أديب عبد السلام، أبعاد التنمية المستدامة، على الرابط:

www//:Maroc-écologie.net/article.php3id-article=124. تاريخ النصف: 2019/03/03

⁽²⁾ محمد محمود الجوهري، مرجع سابق، ص. ص. (141، 142).

⁽³⁾ دوجلاس موسشيث، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة: بهاء شاهين، الدار الدولية للاستشارات الثقافية، القاهرة، 2000، ص. 13.

تطوير الأبحاث الخاصة بأنواع التكنولوجيا الصديقة للبيئة، ومنذ سنة 1989 بدأ "برنامج الإنتاج الأنظف" والذي يقر بوجوب الإنتاج المعتمد بالدرجة الأولى على تحسين التكنولوجيا من أجل تخفيض التكاليف البيئية المرتفعة. ووضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) للبيئة تعريفا علميا من منظور شامل للإنتاج الأنظف وهو التطبيق المتوصل لإستراتيجية بيئية وقائية متكاملة على العمليات والمنتجات من أجل تقليل المخاطر المتصلة بالإنسان والبيئة، فالتنمية المستدامة تقتضي وجود تكنولوجيا خاصة بإنتاج واستخدام مصادر طاقة أخرى بديلة تساعد على التقليل من المخاطر البيئية وتخفيض الضغط على الموارد والحد من انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري وحماية طبقة الأوزون من التدهور.

وترتبط الأبعاد الرئيسية للتنمية المستدامة ارتباطا وثيقا بأسلوب الحكم الراشد*، (الحوكمة الجيدة)، فغياب هذا الأسلوب له أثر واضح على أبعاد التنمية المستدامة الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية والتكنولوجية، باعتبارها الأسس الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تجسيد مبادئ الحكم الراشد وإدارة الحياة السياسية بالأسلوب الذي يضمن تجسيد مرتكزات الديمقراطية والشفافية في اتخاذ القرار.⁽¹⁾

وبما أن الإنسان جوهر التنمية المستدامة، فالحكم الراشد آلية تضمن حماية حقوق الإنسان وضمان المشاركة الشعبية في مختلف السياسات والمشاريع التنموية ستولى السيادة الاستقلالية للمجتمع بأجياله الحالية والمستقبلية من خلال ما سبق نستنتج أن التنمية المستدامة مفهوم يتضمن في وقت واحد كل من النمو الاقتصادي والتنمية بمفهومها التقليدي والحديث، والمؤدي إلى التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى العدالة الاجتماعية وحماية البيئة فمن خلال التنمية المستدامة يتم إدماج ثلاث مجالات مختلفة متمثلة في الاقتصاد، المجتمع والبيئة وهي آلية لتحقيق النمو المترابط بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية مع ضرورة وجود حوكمة جيدة من أجل القضاء على كل أشكال الفوارق، انطلاقا من المجتمع والفئات المشكلة له أو بين دول العالم المتقدم والنامي.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للاقتصاد الأزرق

كان استغلال الموارد الطبيعية السمة البارزة للتنمية الاقتصادية والتجارية في مختلف مراحل تطور البشرية، ومن المسلم به أن الأنشطة التنموية خاصة الاقتصادية في الوقت الحالي تؤدي إلى استنزاف الموارد الطبيعية وتدهور النظم البيئية، مما يؤدي إلى تهديد قدرة الأجيال المستقبلية من الاستفادة من هذه الموارد، السبب الذي دفع إلى

⁽¹⁾ أمال شويتري، "الحكم الراشد... وجه آخر للعولمة"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، العدد: 01، الجزائر، 2008، ص 112.

إعادة التفكير في البحث عن الأنماط الاقتصادية الداعمة والمساهمة في استدامة الموارد الطبيعية التي تعد أصولا اقتصادية لهذا استلزم على المجتمع الدولي استحداث طرقا وآليات فعالة لحماية رأس المال الطبيعي واستدامته، وفي هذا الإطار يمثل الاقتصاد الأزرق فرصة جديدة واتجاه جديد يعتمد على البحار والمحيطات كأصول طبيعية لتحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الأول: نشأة الاقتصاد الأزرق

ساد مفهوم الاقتصاد الأزرق على الصعيد العالمي في المجال الاقتصادي خلال السنوات الأخيرة، إذ يعد مفهوم جديد يعبر عند مقارنة تنمية لتحقيق التنمية المستدامة العالمية، وتطور في الفكر التنموي العالمي، الذي تمحور حول الاقتصاد الأخضر كاتجاه جديد في تنمية إلى الاهتمام بالإمكانيات التي يمكن أن توفرها البحار والمحيطات في تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

كانت البدايات الأولى للاهتمام بالبحار والمحيطات من أجل التنمية المستدامة من خلال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المستدامة سنة 1992 في الفصل السابع من جدول أعمال القرن 21 وكذا خطة التنفيذ في مؤتمر جوهانسبورغ (جنوب إفريقيا) سنة 2002، وبناء على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982 وإتباع نهج متكامل يعتمد أساسا على النظم الايكولوجية لحماية المحيطات والمناطق الساحلية والنظم الايكولوجية الجزرية نظرا لتعرضها بصفة كبيرة لتغير المناخ، ويعتمد هذا الأسلوب على تطبيق مبادئ احترازية لصيانة التنوع البيولوجي الحيوي وإنتاجية النظم الايكولوجية ووضع إستراتيجية فعالة لتحسين نوعية الحياة في المجتمعات المحلية الساحلية والجزرية.⁽¹⁾

يعود ابتكار مصطلح الاقتصاد الأزرق إلى رجل الأعمال البلجيكي **جانتر بولي** * (Gunter Pauli) في كتابه المعنون بـ: "الاقتصاد الأزرق: 10 سنوات، 100 ابتكار 100 مليون وظيفة" الصادر سنة 2010 سعى من خلاله إلى تقديم عدة ابتكارات بيئية تخدم اقتصاد السوق، نظرا لانخفاض أسعارها وربحيتها وفي الوقت نفسه لا

⁽¹⁾ United Nations, **ocean & seas**, in:

<https://sustainabledevelopment.un.org/topics/oceanandseas>. 20/02/2019.

* **جانتر باولي**: رجل أعمال بلجيكي حائز على دكتوراه في الإدارة والتنمية الاقتصادية، الرئيس السابق للمصنع البيئي الأول في أوروبا ECOVER ومؤسس مبادرة زيري (Zero Emissions Research Initiatives)، شبكة مكونة من أزيد من 3000 باحث يعملون على ابتكارات مبنية على نماذج ايكولوجية جديدة، نشر أكثر من 200 مقالة، ألف حوالي 15 كتاب حول البيئة والبيئة الصناعية.

يترتب عليها تداعيات بيئية سلبية، كما تتميز عن التكنولوجيا الصديقة للبيئة بتكلفتها المنخفضة والعائد الاقتصادي السريع⁽¹⁾.

ولخص "جانتر باولي" الاقتصاد الأزرق في ثلاث نقاط:

- استخدام ما هو متاح محليا.

- تحقيق مكاسب.

- الاستجابة لاحتياجات المجتمع.

أثناء الأعمال التحضيرية لمؤتمر ريو+20 سنة 2012 اعترضت العديد من الدول الساحلية والجزرية الصغيرة النامية على مفهوم الاقتصاد الأخضر وقابلية التطبيق في هذه الدول بسبب طبيعتها الجغرافية وظروفها الإنمائية وعرضتها الكبيرة لآثار التغيرات المناخية التي لا تساهم فيها إلا بنسبة قليلة مقارنة مع الدول الصناعية الكبرى، حيث قدمت مواقف قوية خلال أعمال ريو+20 التحضيرية من أجل اعتماد نهج الاقتصاد الأزرق كمقاربة جديدة ومدعمة للتنمية المستدامة من قبل المجتمع الدولي وتماشيا مع خصائصها العامة وإمكاناتها المتاحة من البحار والمحيطات، كون هذا النموذج التنموي الجديد يركز على الإدارة المستدامة للموارد المائية استنادا إلى فرضية مفادها أن النظم الايكولوجية السليمة للمحيطات والبحار هي الأكثر إنتاجية وضرورية من أجل استدامة الاقتصاديات القائمة على المحيطات والبحار وفي نفس الوقت الحفاظ على البيئة من التدهور⁽²⁾.

ومنذ مؤتمر ريو+20 تزايد الاهتمام العالمي بدور البحار والمحيطات في تحقيق التنمية المستدامة، حيث أصبح الاقتصاد الأزرق محور اهتمام المؤتمرات الدولية المتعلقة بالاستدامة العالمية للمحيطات وأهمها:

– **قمة الاقتصاد الأزرق أبوظبي (الإمارات العربية المتحدة) سنة 2014:** تعد هذه القمة استكمالاً لمفهوم الاقتصاد الأزرق الذي تم طرحه ومناقشته خلال مؤتمر ريو+20، ومن أهم نتائج هذا المؤتمر هو ضرورة المحافظة على النظم الايكولوجية البحرية، فضلا على التأكيد على مفهوم الاقتصاد الأزرق باعتباره موضوع يرتبط بالتنمية المستدامة والتخفيف من الآثار الناجمة عن تغير المناخ والقضاء على الفقر والجوع⁽³⁾.

⁽¹⁾ رانيا مزروق حسن، "الاقتصاد الأزرق: المسارات الجديدة لتحقيق التنمية المستدامة عبر مياه المحيط"، جريدة الوطن، 12، مايو 2016، على الرابط: <alwatannewspaper.ae> تاريخ النصف 2019/02/11.

⁽²⁾ - Kelly Hoareau, INTRODUCTION TO THE BLUE ECONOMY, commonwealth of learning, 2016. in: oasis.col.org /handle/11599/2986. 25/02/2019.

⁽³⁾ "قمة الاقتصاد الأزرق تؤكد أهمية النظم البيئية البحرية بالتنمية المستدامة"، جريدة الاتحاد، 20 يناير 2014. على الرابط: <https://www.alittihate.ae/article/5961/201420>. تاريخ النصف: 2019/03/08.

- مؤتمر نيويورك (الولايات المتحدة الأمريكية) سنة 2017: عقد مؤتمر المحيط بمقر الأمم المتحدة في نيويورك في الفترة الممتدة من 5 إلى 9 جوان 2017، وحضر المؤتمر ممثلين عن الدول والحكومات وممثلين عن مختلف القطاعات البحرية في العالم لمناقشة تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة، وتزامن انعقاد المؤتمر مع اليوم العالمي للبيئة الذي يصادف 5 جوان من كل سنة واليوم العالمي للمحيطات 8 جوان، وحظي هذا المؤتمر بأهمية خاصة حيث نص على دعوة الدول والحكومات إلى تعزيز استدامة المحيطات والبحار، كما تضمن اعتماد نداء للعمل يركز على توصيات ملموسة وعمليات مرتبطة بتنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة⁽¹⁾.

- مؤتمر القمة العالمية للمحيطات نيروبي (كينيا) سنة 2018: يعد أول مؤتمر عالمي حول الاقتصاد الأزرق في نيروبي بكينيا من 26 إلى 28 نوفمبر 2018، شارك فيه 18000 مشارك من 184 دولة، بعنوان "الاقتصاد الأزرق وخطة التنمية المستدامة لعام 2030"، حيث تناول المؤتمر كيفية بناء اقتصاد أزرق من خلال استغلال إمكانيات المحيطات لتحسين حياة المجتمع وكذا الاستفادة من أحدث الابتكارات والتطورات العلمية وأفضل الممارسات لتحقيق التنمية، كما ناقش المؤتمر المحاور المتعلقة بالنقل والاتصال العالمي، القضاء على الفقر، الطاقة المستدامة، الموارد المعدنية، تغير المناخ، المدن والسياحة والبنية التحتية، استدامة مصايد الأسماك. واحتتم المؤتمر بالالتزام بتعهدات لتعزيز الاقتصاد الأزرق وتعلق بالحماية البحرية، إدارة البلاستيك، السلامة والأمن البحري، تنمية المصايد، التمويل، التنوع البيولوجي وتغير المناخ، المساعدات التقنية وبناء القدرات، دعم القطاع الخاص والشركات.⁽²⁾

- المؤتمر العالمي للمحيطات أبوظبي (الإمارات العربية المتحدة) سنة 2019: احتضنت إمارة أبوظبي بالإمارات العربية القمة العالمية الثانية للمحيطات في الفترة الممتدة من 5 إلى 7 مارس 2019، حيث شاركت أكثر من 500 شخصية من رؤساء الدول والحكومات ورؤساء الشركات العالمية، إضافة إلى مشاركة الأكاديميين من أكثر من 26 دولة وتمحورت مواضيع المؤتمر حول الآليات الفعالة التي يجب اتخاذها للمساعدة على حماية المحيطات وكذا أفضل السبل المتاحة للابتكار وحوكمة وتعزيز الاقتصاد الأزرق المستدام.

المطلب الثاني: تعريف الاقتصاد الأزرق.

⁽¹⁾ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تقرير حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم 2018، روما، 2018، ص 80.

⁽²⁾ Lynn Wagner, **Sustainable Blue economy Conference Concludes with 62 commitments**, IISD, December 2018.

in: Sdg, iisd, org/news/sustainable-blue-economy-comfernce-concludes-unith-62-commitments, 26/02/2019.

ظهر مفهوم الاقتصاد الأزرق في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة سنة 2012 (قمة ريو+ 20) للتعبير عن اتجاه جديد للتنمية المستدامة في العالم خاصة في الدول الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وكنهج حديث للتفكير في استغلال موارد البحار والمحيطات مع التركيز على استدامة هذه الموارد والعمل على سلامة النظام البيئي فرغم حداثة هذا المفهوم إلا أنه عرف انتشارا وتداولاً كبيراً على الساحة العالمية، ومن أبرز التعريفات المقدمة للاقتصاد الأزرق ما يلي:

- **تعريف الصندوق العالمي للحياة البرية للاقتصاد الأزرق:** «الاقتصاد الأزرق هو اقتصاد بحري يوفر فوائد اجتماعية واقتصادية للأجيال الحالية والمستقبلية من خلال المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي، القضاء على الفقر وتوفير فرص العمل اللائق، والاستقرار السياسي، يعمل على استعادة وظائف النظم الإيكولوجية ويحافظ على التنوع البيولوجي والإنتاجية وقيمة النظم الإيكولوجية البحرية، يعتمد بالأساس على التقنيات النظيفة والطاقة المتجددة وتدفق الموارد الدائرية لضمان الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي»⁽¹⁾.

- **تعريف البنك العالمي للاقتصاد الأزرق:** «يشير إلى الاستخدام المستدام للمحيطات والموارد المائية الأخرى لتحقيق النمو الاقتصادي، تحسين سبل المعيشة وخلق فرص العمل وكذلك الأنشطة التي يتم الاضطلاع بها لتوفير الخدمات الاجتماعية والفوائد الاقتصادية للأجيال الحالية والمستقبلية واستعادة وحماية وصيانة التنوع، الإنتاجية، المرونة والوظائف الضرورية والقيم الجوهرية للنظم الإيكولوجية البحرية، علاوة على ذلك يجب أن يعتمد على التقنيات النظيفة والطاقة المتجددة، والحد من النفايات وإعادة تدويرها»⁽²⁾.

- **تعريف رابطة الدول الساحلية في المحيط الهندي (IORA):** «الاقتصاد الأزرق هو دمج تنمية اقتصاد المحيطات المعززة لرفاهية الإنسان بطريقة شاملة، كما يشمل مفهوم تنمية اقتصاد المحيطات ممارسة الاندماج الاجتماعي واستدامة البيئة ونموذج العمل المبتكر»⁽³⁾.

⁽¹⁾ Michelle Voyer and others, **THE BLUE ECONOMY IN AUSTRALIA: Conceptualizing the Blue economy its Relationship with Maritime Security and its Role in Australian Oceans Governance**, National Library of Australia, 2017, p9.

⁽²⁾ United Nations Human Settlement Programme, **Blue Economy and Cities**, Nairobi, 2018, p8.in:

<http://unhabitat.org/up-content/uploads/2018/habitat-back-proud-paper-on-blue-economy-and-cities-pdf>. 28/02/2019.

⁽³⁾ Mohammed Rubaiyat Rahman, **Blue Economy and Maritime Cooperation in the Bay of Bengal: Role of Bangladesh**, **Science Direct**, 2017, p 357.

-تعريف دول جزر المحيط الهادي (PACIFIC SIDS): «يشير الاقتصاد الأزرق إلى الإدارة المستدامة لموارد المحيطات لدعم سبل العيش، تقاسم أكثر إنصاف للمنافع ومرونة النظم الايكولوجية في مواجهة تغير المناخ وممارسات الصيد المدمرة»⁽¹⁾.

تعريف مجلة الإكونوميست (The Economist): «الاقتصاد الأزرق هو اقتصاد مستدام للمحيطات لتحقيق النمو الاقتصادي المتوازن مع تحقيق قدرة للنظم الايكولوجية للمحيط على المدى الطويل»⁽²⁾.

-تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD): «الاقتصاد الأزرق يقصد به تحسين رفاهية الإنسان والعدالة الاجتماعية مع الحد بشكل كبير من المخاطر البيئية والندرة البيئية. مفهوم الاقتصاد الأزرق يجسد أيضا الاقتصاد والتجارة والأنشطة التي تدمج الحفظ واستخدام الاستدامة والإدارة للتنوع البيولوجي، يتضمن النظم الايكولوجية البحرية والموارد البيئية»⁽³⁾.

وبناء على ما سبق من التعريفات فالاقتصاد الأزرق هو اقتصاد يعتمد أساسا على الموارد المائية كالبحار المحيطات والبحيرات لتحقيق نمو اقتصادي، ورفاه اجتماعي من خلال توفير سبل العيش اللائق، وخلق فرص العمل والأمن الغذائي للأجيال القادمة وذلك بالحفاظ على البيئة البحرية واستمرار التنوع الايكولوجي البحرية.

(1) UNITED NATIONS DEPARTMENT OF ECONOMIC AND SOCIAL AFFAIRS STATISTIC DIVISION, Overview "Investigating the Blue economy: Toward Statistical Standards", New York; 25 august 2017 .in:

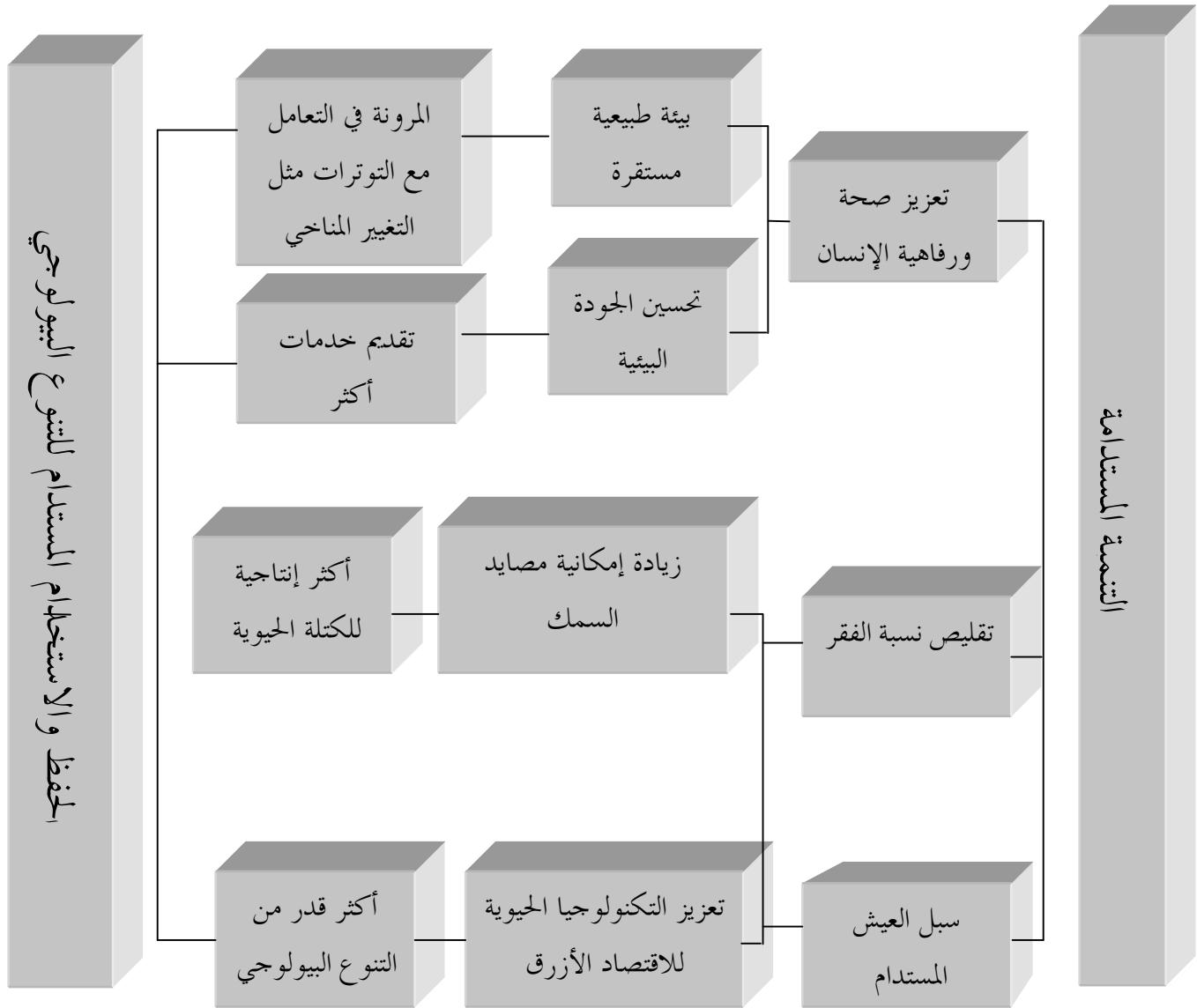
<https://unstats.un.org/unsd/classifications/expertgroup/egm2017/ac340-17-pdf>. 28/02/2019.

(2) The Economist Intelligence Unit ,the blue economy: growth, opportunity and sustainable, ocean economy, an Economist Intelligence Unit brief paper for the World Ocean Summit 2015, GORDON AND BETTY MOOR FOUNDATION ,p7.in:

<http://www.eiu.com/content /uploads/2018/04/m1-eiu-theblue-economy-2015-pdf>. 26/02/2019.

(3) UNITED NATIONS DEPARTMENT OF ECONOMIC AND SOCIAL AFFAIRS STATISTIC DIVISION, Op.Cit .

الشكل رقم (02): مخطط لأهم المسائل والقضايا لمقاربة الاقتصاد الأزرق



نقلا عن :

Source :United Nation , Blue Economy Concept paper ,15 Jan2014,p5.

المطلب الثالث: ركائز وأهداف الاقتصاد الأزرق

أولاً: ركائز الاقتصاد الأزرق

يقدم الاقتصاد الأزرق رؤية جديد للمجال البحري وطريقة استغلال موارده البحرية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي مع مراعاة الاستدامة البيئية البحرية، مفهوم يجمع بين الاقتصاد وحماية البيئة، ولقيام اقتصاد أزرق مستدام يعتمد على الركائز التالية:

1- المحيطات: يركز الاقتصاد الأزرق على المحيطات، فهي تشكل بيئة عمله ومساحات للتنمية، فمع الاقتصاد الأزرق تغيرت نظرة العالم للمحيطات وأصبح ينظر إليها على أن: ⁽¹⁾

- **المحيطات رأس مال طبيعي:** من خلال حماية البيئة البحرية التي تعد أكثر النظم الايكولوجية أهمية قصوى لهذه النظم نظراً لأهميتها في حفظ التوازن البيئي.

- **المحيطات مورد رزق:** توفر الأمن الغذائي للمجتمعات المحلية والسكان الأصليين وذلك بالاعتماد على مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية، إذ يساهم الاستخدام المستدام للموارد البحرية بصورة مباشرة في التخفيف من حدة الفقر والجوع.

- **المحيطات كمحرك للابتكار:** يعد الابتكار والبحث العلمي من ركائز الاقتصاد الأزرق وذلك باستغلال موارد المحيطات بشكل مستدام وبطريقة مسؤولة، فالابتكار مفتاح الاقتصاد الأزرق.

- **المحيطات فرص تجارية مربحة:** انطلاقاً من القطاعات البحرية التقليدية: مصائد الأسماك، الشحن البحري السياحة، والصناعات الناشئة كتربية الأحياء المائية، التكنولوجيا الحيوية، التعدين، الطاقة الحيوية.

- **المحيطات جزء لا يتجزأ من الدول الجزرية الصغيرة النامية:** الذي تروج له الدول الجزرية والتي تشارك بنشاط في تأطير الاقتصاد الأزرق حول سبل عيشها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

2- الابتكار والمعرفة: من المهم التصدي للتحديات المتمثلة في تحقيق التوازن بين حماية البيئة والنمو الاقتصادي، لهذا فإن الابتكار ونقل المعرفة والخبرات إلى المجتمعات المحلية الساحلية، يمكنهم من إقامة علاقة أكثر استدامة مع البيئة البحرية وزيادة كفاءة استخدام الموارد لتخفيف الضغوط البيئية، فالمعرفة هي المحرك الرئيسي للاقتصاد الأزرق من خلال: ⁽²⁾

⁽¹⁾ Michelle Voyer and others, Op,Cit.p.3.

⁽²⁾ آنايا ولافيتو، البرتغال واقتصاديات المحيط، مجلة الوقائع الأمم المتحدة، المجلد 53، العدد: 02 و01، 2017 على الرابط:

https://unchronicle.un.org/ar/article/4252 تاريخ التصفح: 2019/03/02.

- خلق القيمة المضافة في الأنشطة الاقتصادية التقليدية مثل مصائد الأسماك، الشحن البحري، وتعزيز الاقتصاد الحيوي الدائري، تجنب إهدار الموارد، إعادة تحويل النفايات الصناعية من خلال تعظيم استخدام الحياة البحرية مما يقلل من مستويات الصيد وجمع القمامات البحرية التي يمكن إعادة تدويرها وإعادة تحويلها إلى منتجات جديدة.

- مصادر جديدة للنمو المستدام التي توفرها مجموعة من الأنشطة من التكنولوجيا الحيوية إلى الطاقة المتجددة للمحيطات.

- تعزيز التثقيف بطبيعة المحيطات، وهو عنصر أساسي لزيادة الوعي بأهمية المحيطات في جوانب الحياة ولتدريسها لأجيال المستقبل من خلال إدراج محتوى محدد في المناهج الدراسية وأنشطة البحر في البرامج الرياضية المدرسة

- الاستثمار في توليد المعارف عن البحار والمحيطات كونها أصل استراتيجي لتعزيز قطاع العلوم والتكنولوجيا البحرية بوصفهما مولدين لرأس المال البشري ذو التأهيل العالي ودراسة عالية الجودة، وإدخال الابتكار في منتجات قطاع البيئة البحرية والممارسات التطبيقية المرتبطة به ويعد التزاما ضروريا لإدارة المحيطات وتطوير الاقتصاد القائم على الموارد والبحار والمحيطات.

فالمعرفة الشاملة للنظم البحرية تعزز استدامتها وتفتح المعرفة المجال للابتكار، كالتكنولوجيا الحيوية البحرية (التطبيقات الصيدلانية والطبية المتكورة)، فالروبوتات تحت الماء ونظم رصد المحيطات ونمذجة الحواسب الفائقة التي من شأنها الرصد المستمر للحالة البيئة للمحيطات وآثار النشاط البشري، والتغيير المناخي وتقييم الأثر البيئي وتنمية القدرات وتنفيذ التكنولوجيا المتكورة من أجل الاستخدام العادل والمستدام للمحيطات والبحار⁽¹⁾.

3- **الحوكمة البحرية**: حوكمة البحار والمحيطات تشكل ركيزة أساسية للاقتصاد الأزرق، فالاستغلال غير المنظم وغير القانوني للموارد البحري أدى إلى انحسار التنوع البيولوجي وتدمير الموائل البحرية، الأمر الذي دفع بالمجتمع الدولي إلى وضع أطر قانونية ومؤسسية لحوكمة البحار والمحيطات.

تشمل الحوكمة الدولية للمحيطات العمليات والاتفاقيات والقواعد والمؤسسات وغيرها، التي تم تطويرها لتنظيم الطريقة التي يستخدم بها البشر المحيط وموارده،⁽²⁾ وتقوم الحوكمة البحرية على أطر قانونية ومؤسسية.

3-1- **الإطار المؤسسي**: تشمل المؤسسات على النطاق العالمي في منظومة الأمم المتحدة والأجهزة التابعة لها المختصة في شؤون البحار والمحيطات مثل الجمعية العامة التي تستعرض سنويا التطورات في شؤون المحيطات وقانون

⁽¹⁾ آنايا ولافيتو، مرجع سابق.

⁽²⁾ International Union For Conservation Of Nature, **international ocean governance**, 2012
In: <https://www.ucn.org/theme/marine-and-polad/our-work-international-ocean-governance.26/03/2019>

البحار، المنظمة البحرية الدولية، السلطة الدولية لقاع البحار، اللجنة الحكومية الدولية لعلوم المحيطات، وتختص منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمسائل متعلقة بالمحيطات، وتعتبر لجنة مصايد الأسماك التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة المنتدى العالمي لمناقشة المسائل المتعلقة بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية على المستوى العالمي، كما يوجد عدد من المنظمات غير الحكومية المهتمة بقضايا البحار والمحيطات مثل الصندوق العالمي للحياة البرية، منظمة السلام الأخضر.

على النطاق الإقليمي توجد برامج ومنظمات إقليمية كثيرة، فالأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك تمثل إطار من أجل حفظ وإدارة وتنمية مصايد الأسماك، ويوجد حالياً أكثر من 50 جهاز إقليمي لمصايد الأسماك في جميع أنحاء العالم، كما أطلق برنامج الأمم المتحدة للبيئة برنامج للبحار الإقليمية يهدف التصدي لتدهور المحيطات من خلال الإدارة والاستخدام المستدامين للبيئة البحرية، وبالنسبة للمؤسسات على المستوى الوطني فقد عهدت إلى الوزارة والوكالات المسؤولة عن استخدام البحار ومواردها، وتعد الأكثر أهمية بشكل مباشر لحكومة المحيطات، فإدارة المناطق البحرية والساحلية في العديد من البلدان هي في المقام الأول عملية قطاعية، حيث تقوم وكالات مصايد الأسماك بتنظيم مصايد الأسماك والوكالات البيئية بمنع التلوث.⁽¹⁾

3-2- الإطار القانوني: يتضمن الإطار القانوني الذي تقوم عليه الحوكمة العالمية للمحيطات كل من المعدات والصكوك القانونية التي تتمثل في:

- **اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982:** تعتبر إطاراً قانونياً شاملاً ومتكاملاً ومقبولاً على نطاق واسع لحوكمة المحيطات يهدف إلى تسهيل الاتصالات الدولية، تعزيز الاستخدامات السلمية للبحار والمحيطات، الاستخدام العادل والفعال للموارد والحفاظ على الموارد الحية، تحدد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار حقوق وواجبات الدول بجملة من الأمور: البحث العلمي البحري واكتشاف الموارد واستغلالها، والملاحة وتكرس جزءاً كاملاً لحماية البيئة البحرية والمحافظة عليها، توفر الاتفاقية الإطار القانوني لمكافحة الأنشطة الإجرامية، علاوة على ذلك تنص على التعاون فيما يتعلق ببناء القدرات وتطوير النقل والتكنولوجيا البحرية والبحث العلمي البحري⁽²⁾.

⁽¹⁾ مارجو فيروس، الحوكمة البحرية العالمية وإدارة المحيطات من أجل تحقيق الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة، مجلة الوقائع الأمم المتحدة، المجلد 53، العدد: 01 و02، 2017. على الرابط: [https:// unchronicle .un .org /ar/ artical /4248](https://unchronicle.un.org/ar/artical/4248) تاريخ التصفح: 2018/03/05.

⁽²⁾ United Nations ,United Nations Convention on the Law of sea of 10 December 1982 ;overview and full texte ,in: <https://www.un.org/depts/los/convention28march2008/convention-overview-convention.htm>.20/03/2019 .

- اتفاقية التنوع البيولوجي 1992: التي انبثقت عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية 1992، تعد صك عالمي ملزم قانونيا لحماية وحفظ استخدام التنوع البيولوجي المائي.
- مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد الصادر عن منظمة الفاو 1995: وهي صك عالمي شامل لحوكمة مصايد الأسماك، تهدف إلى وضع معايير سلوك دولية للممارسات المسؤولة، بهدف ضمان حفظ الموارد المائية الحية وإدارتها وتنميتها على نحو فعال مع احترام النظام الايكولوجي والتنوع البيولوجي وتنفيذ هذه المعايير على المستوى الوطني الإقليمي والعالمي عبر تعزيز سلوك أكثر مسؤولية في قطاع مصايد الأسماك.⁽¹⁾

ثانيا: أهداف الاقتصاد الأزرق

يرتكز الاقتصاد الأزرق على أساس الإدارة المستدامة للموارد المائية التي تحقق إنتاجية أكثر على المدى الطويل من خلال الحفاظ على النظم الايكولوجية السليمة للمسطحات المائية، الأمر الذي دفع إلى إدراجه ضمن السياسات التنموية الوطنية والدولية، كما يعد امتدادا للاقتصاد الأخضر من أجل تحقيق التنمية المستدامة العالمية، فالاقتصاد الأزرق كمقاربة تنموية يهدف إلى:

1- حماية البيئة البحرية وضمان استدامتها: تعرض البيئة البحرية جراء الأنشطة الاقتصادية إلى كثير من الضرر والتدمير: كالتلوث البحري، تحمض المحيطات*، ابيضاض الشعاب المرجانية، تدمير الموائل البحرية، مما أدى إلى تراجع التنوع البيولوجي في البيئة البحرية.

فالاقتصاد الأزرق يسعى إلى استعادة وحماية النظم الايكولوجية نظرا لما توفره من خدمات متعددة:⁽²⁾

- توفير الإمدادات من البروتين من خلال الأسماك لنحو 6.2 بليون نسمة في مختلف أنحاء العالم، فضلا عن مصادر الأغذية الأخرى مثل الأعشاب البحرية.
- توفير سبل المعيشة وفرص العمل لما لا يقل عن 120 مليون نسمة.
- إدرار الدخل الكبير من السياحة ودعم التجارة الدولية.
- توفير الحواجز الفعالة للتخفيف والحماية من العواصف والتعرية.

⁽¹⁾ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم: مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد، على الرابط :

www.foa.org/iuu-fishing/international-framework/code-of-conduct-of-responsible-fisheries/ar/. تاريخ النسخ: 2019/03/27

*تحمض البحار: هو اسم يطلق على التناقض الجاري للأس هيدروجين PH نتيجة امتصاص الانبعاثات الغازية كثاني أكسيد الكربون من الغلاف الجوي ذات المصدر البشري.

⁽²⁾ -علي عدنان الفيل، التشريع الدولي لحماية البيئة، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص331.

- العمل كعنصر رئيسي في تنظيم المناخ العالمي.

بالإضافة إلى هذه الخدمات تقوم بتوفير الأكسجين وامتصاص ثاني أكسيد الكربون الموجود في الغلاف الجوي.

2- تحقيق الأمن الغذائي وسبل العيش: يسعى الاقتصاد الأزرق إلى توفير الأمن الغذائي ومحاربة الفقر والجوع من خلال استغلال الموارد الحية بطريقة مستدامة، كما يعمل كمحفز لتطوير السياسات والاستثمار والابتكار لدعم الأمن الغذائي كمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية خاصة لدى الدول الساحلية والجزرية الصغيرة النامية، بالإضافة إلى هذه يوفر فرص عمل للمجتمعات المحلية وسبل الكسب من 10 إلى 12% من سكان العالم بالاعتماد على مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية.⁽¹⁾

3- تحقيق نمو اقتصادي مستدام: يهدف الاقتصاد الأزرق إلى تحقيق رفاه اقتصادي واجتماعي من خلال استغلال موارد المحيطات لخلق نشاطات اقتصادية جديدة كالتكنولوجيا الحيوية البحرية، تربية الأحياء المائية، التعدين وتطوير الأنشطة الاقتصادية التقليدية مثل مصايد الأسماك السياحية، وذلك عن طريق البحث والتطوير والابتكار.

4- استخدام الطاقات المتجددة والنظيفة: كطاقة الرياح، الأمواج، والمد والجزر للتقليل من استعمال الطاقة الأحفورية.

5- التخفيف من تغير المناخ: عن طريق حماية الموائل البحرية النباتية مثل أشجار المنغروف* والأعشاب البحرية التي تقوم بامتصاص 25% من ثاني أكسيد الكربون الموجود في الغلاف الجوي.⁽²⁾

6- بناء القدرات والابتكار: يهدف إلى بناء المعارف المحلية ووضع حلول مبتكرة وتطوير قدرات الموارد البشرية والأدوات التعليمية واستراتيجيات التشغيل وكذلك أدوات جديدة للتمثيل والسياسات.⁽³⁾

(1) رانيا مرزوق حسن، مرجع سابق.

*أشجار المنغروف: هو نوع من النباتات الشاطئية التي تعيش في الماء المالح تنمو عند الحد الفاصل بين البحر واليابسة، تنشر في المناطق الاستوائية وتتميز بوجود عدة أنواع، تساعد على حماية التربة وهي مأوى طبيعي للأسماك والكائنات الحية وتفقيس الطيور وتعمل كمصدات للرياح.

(2) World Bank Group, **BLUE ECONOMY DEVELOPMENT FRAM WORK: Growing The Blue Economy to Combat Poverty and Accelerate Prosperity**, 2016, p2 in: pubdos.worldbank.org/en/446441473346068/AMCOECCBlue-Economy-developmentfromwark.pdf.in9/2/2019.

(3) البنك الدولي، المحيطات: موجز نتائج القطاع، على الرابط: www.albankaldauuli.org/ar/result/2013/04/13/oceans- result-profile. تاريخ النصف: 2019/02/11

- الإدارة الرشيدة والعقلانية للموارد البحرية: تقدم حوافز للقياديين في القطاعين الخاص والعام على كل المستويات للمشاركة ومساندة جهود الحفاظ على سلامة المحيطات ورفاهية المجتمعات المحلية، واستمرارية إنتاجية النظم الايكولوجية البحرية للأجيال المستقبلية.

المطلب الرابع: مجالات الاقتصاد الأزرق

تشمل بيئة عمل الاقتصاد الأزرق البحار والمحيطات والبحيرات والأنهار، وهي تضم مجموعة من الأنشطة الاقتصادية التقليدية والناشئة وتساهم في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، وتمثل هذه الأنشطة في الآتي:

1- مصايد الأسماك: تشكل مصايد الأسماك قطاع حيوي في الاقتصاد الأزرق، يساهم بـ 270 مليار دولار سنويا من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، توفر سبل العيش لـ 300 مليون شخص يعملون في هذا القطاع، تلبية الاحتياجات الغذائية لـ 3 مليار شخص الذين يعتمدون على الأسماك كمصدر مهم للبروتين⁽¹⁾، تعتمد عليه العديد من الدول الساحلية وبصفة أكبر الدول الجزرية الصغيرة النامية وذلك للخدمات التي توفرها مصايد الأسماك كضمان الأمن الغذائي، تخفيف وطأة الفقر وفرص العمل، كما أن لديها إمكانيات هائلة للفرص التجارية بلغ اقتصاد المأكولات البحرية 140 مليار دولار، حيث بلغ الطلب العالمي على الأسماك من 50 مليون طن إلى 183 مليون طن عام 2015.⁽²⁾

2- تربية الأحياء المائية: تعد من القطاعات الناشئة للاقتصاد الأزرق، فارتفاع عدد سكان العالم سيؤدي إلى زيادة الطلب حول المأكولات البحرية ومن المتوقع أن تغطي أنشطة تربية الأحياء المائية حوالي 73% من الزيادة فالاستزراع المائي يتوفر على إمكانيات هائلة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية كتوفير فرص عمل جديدة، الأمن الغذائي توفير سلع ذات قيمة عالية للتصدير بالإضافة إلى احترام المعايير البيئية طوال دورة الإنتاج.⁽³⁾

3- السياحة الساحلية والبحرية: تعد السياحة الساحلية من أكثر أنشطة الاقتصاد الأزرق إنتاجية بعد مصايد الأسماك، إذ تساهم بتربليونات الدولارات في الاقتصاد العالمي فهي قطاع أساسي ومهم خاصة لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية بحيث تساهم في خلق فرص عمل للسكان المحليين، وتدعم 6.5 مليون وظيفة، كما تشكل السياحة الساحلية والبحرية أكبر شريحة للقيمة المضافة في اقتصاد المحيطات بحلول عام 2030 وذلك بنسبة 26

⁽¹⁾United Nations , World bank Group, **the Pontential of Blue Economy: Increasing long- term Benefits of Sustainable Use of Marine Resources for Small Island Developing States and Coastal Least Developed Countries**, Washington , 2017, p14.in:

<https://operknouledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/26843/115545.pdf?sequence=1&isAlloued=x> in 1/3/2019.

⁽²⁾ INDIAN OCEAN RIM ASSOCIATION , **Blue Economy**. in:

<https://www.iora.int/en/priority-focus-areas/blue-economy>. 2019/02/28.

⁽³⁾ Idem.

% وتقوم ما نسبته 80% من السياحة في المناطق الساحلية وعلى الشواطئ التي تعد من الوجهات السياحية الأكثر شعبية.

4- **التكنولوجيا الحيوية البحرية:** التكنولوجيا الحيوية البحرية قطاع حيوي في الاقتصاد الأزرق، فالبيئة البحرية توفر آفاق جديدة لتطوير العديد من المنتجات الصيدلانية، التجميلية والموارد الكيماوية، إذ ساهمت منتجاته بـ 4.6 مليار دولار عام 2017.

5- **النقل والشحن البحري:** النقل البحري يعد قطاع أساسي في الاقتصاد الأزرق لقيام التجارة الدولية والربط بين اقتصاديات دول العالم نسبة 80% من حجم التجارة الدولية لنقل البضائع، الأفراد والسلع تمت عن طريق البحر في عام 2015، فالنقل والشحن في إطار الاقتصاد الأزرق يتطلب بنية تحتية وبناء سفن تكون أكثر استدامة تضمن السلامة البيئة البحرية وهذا يتماشى مع الاتفاقيات الدولية لمنع تلوث البيئة البحرية.

6- **التعدين البحري:** تضم البحار والمحيطات رواسب معدنية ذات قيمة اقتصادية تشمل الذهب والنحاس والحديد وتتيح إمكانيات للتوسع الاقتصادي، حيث يعد مكسب للدول الجزرية التي تعاني من محدودية المساحة الأرضية وقلة المعادن الضرورية للصناعة، حيث أصبح التعدين أكثر جاذبية ضمن الاقتصاد الأزرق.

7- **استخراج النفط والغاز:** ازدياد الطلب على الطاقة لتحقيق التنمية الاقتصادية اتجه العالم نحو استغلال الحقول البحرية، إذ يجري استغلال 30% من النفط والغاز المنتج عالميا من البحر.

8- **الطاقات المتجددة:** تعد الطاقات المتجددة من المجالات الجديد للاقتصاد الأزرق، من أجل تقليل الأثر البيئي للطاقة الأحفورية، فالمحيطات تعد مصدر للطاقة المتجددة والنظيفة كطاقة المد والجزر، طاقة الأمواج إذ تساهم في توليد طاقة تقدر بـ 175 جيجاواط.

9- **رصد ومراقبة المحيطات:** تلعب هذه العملية دورا مهما في استدامة المحيطات والبحار وتشمل مجموعة متنوعة من الأنشطة متمثلة في مراقبة الأنشطة غير القانونية كالصيد غير المنظم، شحن البضائع الممنوعة إضافة إلى الأنشطة المتعلقة بالسلامة البشرية والبيئية وكذلك أنشطة تتعلق بالحوادث العلمية مثل أبحاث علمية بحرية.⁽¹⁾

ومن خلال ما سبق نستنتج أن الاقتصاد الأزرق أصبح مقاربة تنموية جديدة يتضمن مجموعة من النشاطات الاقتصادية يعتمد على استغلال الموارد البحرية بطريقة مستدامة، يجمع بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة البحرية ويرتكز على الابتكار والمعرفة والحوكمة البحرية يهدف إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

(1) World bank group, BLUE ECONOMY DEVELOPMENT FRAM WORK: Growing The Blue Economy to Combat Poverty and Accelerate Prospery, Op.Cit, p 23.

المبحث الثالث: علاقة الاقتصاد الأزرق بالتنمية المستدامة

نتيجة لإدراك المجتمع الدولي في مؤتمر ريو+20 سنة 2012 للأهمية الكبرى التي يكتسيها الاقتصاد الأزرق كونه محركاً للتنمية المستدامة، واعتماده كمكمل لأنماط الاستهلاك والإنتاج التي تفتقر للاستدامة اللازمة والاستنزاف المفرط في الموارد المتاحة على اليابسة ونضوبها، تم التوجه للاعتماد على الموارد البحرية، وفي هذا السياق تمثل مقاربة الاقتصاد الأزرق اتجاه جديد للتنمية المستدامة والمعتمدة بالأساس على الابتكار والإدارة المتكاملة والشاملة لركائز التنمية المستدامة.

المطلب الأول علاقة المحيطات بالركائز الثلاثة للتنمية المستدامة

يعتمد الاقتصاد الأزرق بشكل كبير على الموارد المائية المتمثلة في البحار والمحيطات، لتحقيق تنمية مستدامة منصفة اجتماعياً ومسؤولة اقتصادياً ومحترمة من الناحية البيئية، وضمن هذا الإطار وضعت مجموعة من الأهداف من طرف منظمة الأمم المتحدة والأطراف الفاعلة في مسار التنمية المستدامة لتحقيقها في سنة 2030.

ويعد الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة المتضمن "الحفاظ على البحار والمحيطات والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام"، وذلك من خلال علاقة الاقتصاد الأزرق بالتنمية الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية.

1- مقاربة الاقتصاد الأزرق والتنمية الاجتماعية: للاقتصاد الأزرق دور هام في تحقيق التنمية الاجتماعية ذلك من خلال تحقيقه لخمس أهداف اجتماعية من أهداف التنمية المستدامة وهي:

- **القضاء على الفقر:** يعد الاقتصاد الأزرق مصدراً هاماً للدخل وكسب العيش لملايين من الأشخاص في جميع أنحاء العالم يدعم الفئات الفقيرة والضعيفة للحصول فرص العمل من خلال قطاع السياحة، بناء السفن، النقل البحري مصايد السمك، وتربية الأحياء المائية، إذ بلغ عدد العاملين في هذا القطاع 59.6 مليون شخص عام 2016.⁽¹⁾

- **القضاء التام على الجوع:** يشكل الاقتصاد الأزرق نموذج تنموي للقضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي للعديد من الدول الساحلية والجزرية من خلال مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية.

- **الصحة الجيدة والرفاه:** تساهم مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في تحسين نوعية التغذية، بتوفير أنواع متعددة من الأسماك التي تعد مصدر للبروتينات والدهون الصحية والعناصر الضرورية للنمو الصحي، ويعتمد أكثر

⁽¹⁾ منظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة، تقرير حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم 2018، مرجع سابق، ص30.

من 3.1 مليار شخص حول العالم على الأسماك فيما لا يقل عن 20% من مجموع استهلاكهم من البروتين الحيواني، وسيزيد النمو السكاني والتنمية الاقتصادية من الطلب على الأسماك كجزء من نظام غذائي صحي.⁽¹⁾

– **المساواة بين الجنسين:** يساهم الاقتصاد الأزرق في تحقيق المساواة بين الجنسين وذلك بتمكين النساء وتوظيفهن في الأنشطة الثانوية في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، حيث يمثلن نسبة 14% من مجموع الأشخاص العاملين في هذا القطاع، مما يؤدي إلى تقوية اقتصاديات المجتمعات الصغيرة والمعزولة وتعزيز مكانة المرأة.

– **المياه النظيفة:** تشكل البحار والمحيطات مصدرا للتزويد بمياه الشرب النظيفة من خلال عملية تحلية مياه البحر التي تعتمد عليها الدول الساحلية والجزرية التي تعاني نقص المياه العذبة.

2- مقارنة الاقتصاد الأزرق والتنمية الاقتصادية: برز الاقتصاد الأزرق كإطار لفهم المساهمة الاقتصادية التي تقدمها القطاعات القائمة على المحيط، بالنهوض باقتصاديات الدول من خلال استغلال الموارد البحرية بطريقة رشيدة وعقلانية، وتقدر قيمة المحيطات الاقتصادية بـ 6.5 تريليون دولار، فالمحيطات تفتح مجال واسع للنمو الاقتصادي وزيادة فرص العمل.

فالاقتصاد الأزرق نهج جديد لتحقيق التنمية الاقتصادية دون الإخلال بالنظم الأيكولوجية البحرية، حيث يفتح مجالات واسعة للنمو الاقتصادي وزيادة فرص العمل، وهذا ما يتوافق مع الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالعمل اللائق والنمو الاقتصادي المستدام وتمثل هذه المجالات فيما يلي:

– **توفير فرص الشغل:** تساهم مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية بتوفير وظائف مباشرة تزيد عن 350 ألف وظيفة وهي من بين أكثر القطاعات الواعدة من حيث النمو وإمكانية تشغيل الأيدي العاملة، وتعد أصول ومساهمات القطاع البحري وقطاع النقل في الاقتصاد كبيرة مما يتيح آفاق واسعة للتشغيل.⁽²⁾

– **تنشيط السياحة البحرية المستدامة:** يوفر الاقتصاد الأزرق فرص هامة للاستثمار في السياحة المستدامة وتعد من أكثر القطاعات الاقتصادية حركية التي من شأنها أن تساهم في تحقيق التنمية المستدامة لاسيما من ناحية خلق فرص العمل، توفر 6.5 مليون وظيفة مع توقع أن يتجاوز معدل النمو العالمي نسبة 3.5%، فمن المنتظر أن

⁽¹⁾ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، منظمة الأغذية والزراعة تعمل من أجل تحقيق الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص 10.

⁽²⁾ سفيان جبران، إيمان قلال، " دور الاقتصاد الأزرق في تحقيق الاستدامة البيئية والاقتصادية في دول المتوسط"، مجلة تحولات، العدد: 02، جوان 2018 ص 159.

تشكل السياحة الساحلية والبحرية أكبر شريحة للقيمة المضافة في اقتصاد المحيطات بحلول 2030 وذلك بنسبة 26%⁽¹⁾.

- توفير مصادر طاقة جديدة: تحتوي أعماق البحار والمحيطات على مخزون هام للطاقة من النفط والغاز الطبيعي الضرورية للنمو الاقتصادي، تمد العالم بما يزيد عن 20% من احتياجاته من النفط. كما توفر المحيطات مصادر جديدة للطاقة المتجددة كطاقة الرياح والمد والجزر وطاقة الأمواج، وهذه المصادر الطاقوية التي يوفرها الاقتصاد الأزرق تدفع بعجلة التنمية الاقتصادية للدول الجزرية الصغيرة النامية التي تعاني من محدودية المساحة وقلة مصادر الطاقة.

- تشجيع الاستثمارات في القطاعات الصناعية الجديدة: الاقتصاد الأزرق هو مجال جديد للاستثمار وخلق صناعات جديدة ذات قيمة تجارية عالية تعتمد على التكنولوجيا والبحث والتطوير كالتكنولوجيا الحيوية البحرية. تعمل مقارنة الاقتصاد الأزرق على جعل التنمية الاقتصادية أكثر استدامة، من أجل تخفيف التلوث البحري الذي يؤدي إلى تقويض صحة النظم البيئية، وذلك بالتركيز على استراتيجيات جديدة للصناعات البحرية صديقة للبيئة وأقل استنزاف لرأس المال الطبيعي، وتطوير الصناعات التقليدية وجعلها أكثر استدامة وخلق قطاعات جديدة مربحة، تمكن الدول من زيادة فرص الشغل خاصة أنه ضمن مقارنة الاقتصاد الأزرق تعتمد بشكل كبير على اليد العاملة.

3- مقارنة الاقتصاد الأزرق وحماية البيئة: تعد حماية البيئة البحرية من أهم مرتكزات الاقتصاد الأزرق الذي يسعى إلى استغلال الموارد البحرية مع ضمان استدامتها، فهي عنصر متكامل وأساسي في النظام البيئي وذات أهمية بالغة في التنمية المستدامة، ورغم تلك الأهمية إلا أنها تتعرض بشكل متزايد للضغوطات نتيجة الأنشطة البشرية، كتغير المناخ التلوث البحري، استنزاف للموارد البحرية، تدمير الموائل البحرية، هذا ما دفع بالمجتمع الدولي إلى جعل حماية البحار والمحيطات ضمن أهداف التنمية المستدامة والذي يتمثل في الهدف 14 والذي يشير إلى حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.

يساهم الاقتصاد الأزرق في حماية البحار والمحيطات من خلال تنفيذ الهدف 14 الذي يتضمن منع التلوث البحري، دعم الإدارة والحماية المستدامة للنظم البيئية والبحرية والساحلية، التعامل مع آثار تحمض المحيطات، تنظيم قطاع مصايد الأسماك و الحفاظ على المناطق الساحلية والبحرية، زيادة المزايا الاقتصادية للدول النامية الصغيرة،

⁽¹⁾سفيان جبران، إيمان قلال، مرجع سابق، ص 160.

زيادة المعرفة العلمية ونقل التكنولوجيا البحرية، تنفيذ القانون الدولي لعام 1982 كما هو وارد في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، والجدول التالي يوضح الهدف 14 المتمثل في حفظ البحار والمحيطات على نحو مستدام.⁽¹⁾

⁽¹⁾ ميغل دي سيريا سورز، تحقيق الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة، دور اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، مجلة الوقائع الأمم المتحدة، المجلد 53، العدد: 01 و02، 2017. على الرابط: <http://unchronicle.un.org/ar/article/4195> تاريخ التصفح: 2019/04/03

الجدول رقم (01): الهدف 14 لحفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام

لتحقيق التنمية المستدامة

| الموعد النهائي | الغاية | الهدف الفرعي |
|----------------|--|--------------|
| | - منع التلوث البحري بجميع أنواعه والحد منه بدرجة كبيرة لا سيما الناتجة عن الأنشطة البحرية بما في ذلك الحطام البحري. | 14.1 |
| | - إدارة النظم الايكولوجية البحرية والساحلية على نحو مستدام وحمايتها من أجل تجنب حدوث آثار سلبية بما في ذلك عن طريق تعزيز مرونتها واتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تحقيق الصحة و الإنتاجية للمحيطات. | 14.2 |
| | - تقليل آثار تآكل المحيطات ومعالجتها بما في ذلك من خلال تعزيز التعاون العلمي على جميع المستويات. | 14.3 |
| | - تنظيم الصيد على نحو فعال، وإنهاء الصيد المفرط والصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وممارسة الصيد المدمرة وتنفيذ خطط إدارة قائمة على العلم، من أجل إعادة المخزون السمكي إلى ما كان عليه في أقرب وقت ممكن ليصل على الأقل إلى المستويات التي يمكن إنتاج غلة مستدامة. | 14.4 |
| 2020 | - حفظ 10% على الأقل من المناطق الساحلية والبحرية، بما يتسق مع القانون الوطني والدولي واستنادا إلى أفضل المعلومات العلمية المتاحة. | 14.5 |
| 2020 | - حضر بعض أشكال الإعانات المقدمة لمصايد الأسماك التي تسهم في الإفراط في قدرات الصيد وصيد الأسماك، وإلغاء الإعانات التي تساهم في صيد الأسماك غير مشروع وغير مبلغ عنه وغير منظم. | 14.6 |
| 2030 | - زيادة الفوائد الاقتصادية التي تحقق للدول الجزرية النامية وأقل البلدان نمو من الاستخدام المستدام للموارد البحري. | 14.7 |
| | - زيادة المعارف العلمية وتطوير قدرات البحث ونقل التكنولوجيا. | 14.أ |
| | - توفير وصول صغار الصيادين الحرفيين إلى الموارد البحرية والأسواق . | 14.ب |
| | - تعزيز حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها مستداما عن طريق تنفيذ القانون الدولي وبصيغته الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. | 14.ج |

المصدر: منظمة الأمم المتحدة، الجمعية العامة، تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030، الدورة:

70 أكتوبر 2015، ص32.

- يقوم الاقتصاد الأزرق بالمساهمة في الحد من تغيير المناخ وهذا يتوافق مع الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة باتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره، وذلك من خلال التوجه نحو استعمال الطاقات المتجددة والنظيفة لتقليل من الطاقة الأحفورية.

المطلب الثاني: حوكمة البحار والمحيطات لتحقيق التنمية المستدامة

البحار والمحيطات مصدر أساسي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول الساحلية والجزيرة الصغيرة النامية، في المقابل أدت الضغوط المتزايدة على البيئة البحرية إلى التأثير على قدرة النظم الايكولوجية البحرية وتراجعها على المحافظة على الفوائد التي يمكن أن توفرها للأجيال الحالية والمقبلة، هذا الوضع أدى إلى إدراك المجتمع الدولي ضرورة اتخاذ إجراءات تنظيمية لحوكمة البحار والمحيطات لضمان الاستخدام لرأس المال الطبيعي وتحقيق التنمية المستدامة.

يتناول موضوع الحوكمة البحرية سياسات بيئة للديناميكية المؤسسية للعديد من الأنشطة البحرية والساحلية المتمثلة في: صيد الأسماك، تربية الأحياء المائية، إنتاج طاقة الغاز والنفط، طاقة الرياح، الشحن، السياحة الساحلية والظروف التمكينية.⁽¹⁾

تعرف الحوكمة البحرية على أنها طريقة وضع الأهداف والأولويات ونظام التعاون عبر ترتيبات مؤسسية وقانونية وآليات التنفيذ على المستوى الوطني، الإقليمي والعالمي من أجل إدارة واستخدام المحيطات عن طريق وضع آليات وبرامج تساهم في الحفاظ على إنتاجيتها، مرونتها ووظائفها الحيوية، بمشاركة جميع الفواعل الرسمية وغير الرسمية في إطار حوكمة البحار والمحيطات تم اعتماد أدوات ومناهج من أجل تنفيذ الحوكمة المتكاملة لدعم الاستخدام المستدام للمحيطات، أهمها:

1- نهج النظم الايكولوجية: يشير نهج النظم الايكولوجية إلى إستراتيجية الإدارة المتكاملة للأراضي والمياه والموارد الحية التي تعزز الحفظ والاستخدام المستدام بطريقة منصفة، ويستند إلى تطبيق المنهجيات العلمية المناسبة التي تركز على مستويات التنظيم البيولوجي والتي تشمل العمليات والوظائف والتفاعلات الأساسية بين الكائنات الحية وبيئتها.⁽²⁾

(1) Simon Bush and other ,**Marine Governace**, wageningen ,in: <https://www.wur.nl/en/Research-Results/Chair-groups/Social-Sciences/Environmental-Policy-Group/Research/Research-program/research-vision/Marine-Governance.htm>. 20/3/2019.

(2) Convention On Biological Diversity ,**Ecosystem Approach**. in: <http://www.cbd.int/ecosystem> 20/03/2019.

جاء نهج النظم الايكولوجية كنتيجة للوضعية الراهنة لمصايد الأسماك بسبب الإفراط في الاستغلال النفايات الاقتصادية، تلف الموائل البحري، بالإضافة إلى زيادة الوعي بأهمية التفاعلات بين موارد مصايد الأسماك والنظم الايكولوجية التي تعد موطن لها.

هدف نهج النظم الايكولوجية: يهدف نهج النظم الايكولوجية إلى ما يلي :

- 1- تلبية الاحتياجات المتعددة وذلك بالاستفادة من الموارد البحرية دون المساس بفرص الأجيال المقبلة من السلع والخدمات التي تقدمها البيئة البحرية.
- 2- القضاء على الاستغلال المفرط من أجل تجديد الأرصد المستنفذة وحماية الأنواع البحرية.
- 3- حماية موائل النظم الايكولوجية .

يمكن استخدام العديد من الأدوات والاستراتيجيات لتطبيق نهج النظام الايكولوجي في إدارة الأنشطة البشرية للمحيطات والمناطق الساحلية، ويشمل ذلك تصنيف المناطق البيولوجية والنظم المتماسكة للمناطق البحرية الحمضية أو المدارة، وإدارة مصايد الأسماك⁽¹⁾.

وتبلور هذا النهج مع مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد الذي أقرته منظمة الزراعة والأغذية سنة 1995 وتم التطرق إليه في خطة العمل في المؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة في جوهانسبورغ 2012 لإدارة مصايد الأسماك التي تهدف إلى تلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية من خلال تدابير الإدارة لنشاط الصيد والموارد المستهدفة كما يحافظ على تحسين إنتاجية النظم الايكولوجية من خلال استغلال مصايد الأسماك وتعزيز قدراتها لضمان حصة الأجيال المستقبلية.

2- نهج التخطيط المكاني البحري: تواجه المناطق البحرية العديد من الضغوطات نتيجة الأنشطة والمطالب والتنافس حول استخدامها مثل السياحة، تربية الأحياء المائية واستخراج المواد الخام وطرق النقل، وهذا يؤثر على النظم الايكولوجية الهشة، فكان التوجه نحو اعتماد التخطيط المكاني البحري لتنظيم الأنشطة البشرية في المناطق البحرية إذ يشير التخطيط المكاني البحري إلى عملية عامة للتحليل والتوزيع المكاني والزمني للأنشطة البشرية في المناطق البحرية لتحقيق الأهداف الايكولوجية والاقتصادية والاجتماعية، التي عادة ما يتم تحديدها من خلال عملية سياسية⁽²⁾.

⁽¹⁾ مارجو فيروس، مرجع سابق .

⁽²⁾United Nations education scientific and cultural organization, **MARITIME SPATIAL PLANNING: A step-by-step Approach toward Economy Ecosystem-based Management** , Intergovernmental Oceanographic Commission, Manual and Guides N°. 53, ICAM Dossier N°. 6, paris, 2009, p18.

وعلى مدار السنوات القليلة الماضية بدأ عدد متزايد من الدول في تنفيذ التخطيط المكاني البحري على مستويات مختلفة من المبادرات المحلية إلى الإقليمية والعالمية، يعد هذا النهج نظرة جديدة لكيفية استخدام المناطق البحرية والموازنة بين المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ويشمل التخطيط المكاني البحري جميع أصحاب المصلحة بطريقة شفافة في تخطيط الأنشطة البحرية.

يعد التخطيط المكاني البحري آلية لحوكمة البحار والمحيطات لتحقيق التنمية المستدامة، لأنه تخطيط وإدارة للأنشطة البحرية التي تضمن حماية الموارد البحرية وأن القطاعات البحرية مثل مصايد الأسماك والشحن البحري وتربية الأحياء المائية واستخراج النفط، الغاز والسياحة، تتطور بطريقة متناسقة وفي حدود بيئية واضحة لضمان بقاء النظم الايكولوجية البحرية سليمة والحفاظ على التنوع البيولوجي.⁽¹⁾

يساهم التخطيط المكاني البحري في تحقيق التنمية المستدامة من خلال:

- الاستخدام المستدام للموارد البحرية مثل مصايد الأسماك لتأمين مستقبل طويل الأجل للصناعات التي تعتمد عليها.

- تنمية الأنشطة الاقتصادية البحرية المختلفة مما يساعد على زيادة الدخل والعمالة.

- التنسيق بين مختلف القطاعات مثل توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية والسكن والمرافق العامة وإمدادات الطاقة والنقل وتوريد الموارد ونوعية المياه ومنع الضوضاء والتخلص من النفايات وحماية البيئة البحرية.

- حل التزايدات التي يمكن حدوثها بين مختلف القطاعات البحرية بمرور الوقت، لاسيما مع نمو القطاعات الناشئة كتربية الأحياء المائية، والطاقة المتجددة، يوفر التخطيط المكاني البحري وسيلة لتجنب وإدارة التعارضات المحتملة وضمان تلبية احتياجات القطاعات المختلفة بطريقة متسقة.

- دعم الاقتصاد البيئي من خلال تحسين المحافظة على الجودة البيئية مثل الترفيه ومصايد الأسماك خاصة في المناطق ذات الأهمية الايكولوجية.

المطلب الثالث: الابتكار الأزرق لتحقيق التنمية المستدامة

تخذ مسار التنمية الاقتصادية العالمية توجه نحو الصناعات الزرقاء كحتمية لتحويل نمط النمو الاقتصادي أمام تزايد عدد سكان العالم وتصاعد الضغوط على الموارد الطبيعية، فأصبح ينظر إلى الاقتصاد الأزرق على أنه مقارنة لنموذج التنمية المستدامة يضع الاعتبارات البيئية ضمن أولوياته من أجل إيجاد حلول للمشاكل البيئية كالتلوث

⁽¹⁾ Seas at risk, **Maritime spatial planning**, in: <https://seas-at-risk.org/issues/maritime-spatial-plannig.html>, 25/3/2019.

البحري، حموضة المحيطات، تآكل النظم الايكولوجية، تغير المناخ مقابل الاستغلال الجيد للموارد البحرية وتحقيق هذا يتم عن طريق البحث، التطوير والابتكار في الصناعات الزرقاء لجعلها أكثر استدامة.

الابتكار في الاقتصاد الأزرق عامل أساسي من أجل تحقيق التنمية المستدامة، من خلال تقديم طرق جديدة للإنتاج وتعزيز الإنتاجية وخلق منتجات جديدة، كما يساهم في توفير مناصب عمل وسبل الكسب لعديد من سكان العالم، مما يدفع للنمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي، وينصب التركيز الأساسي للاقتصاد الأزرق على تطوير طرق جديدة لاستخدام المحيط من خلال تغير أساسي في الصناعات التقليدية مثل مصايد الأسماك أو عن طريق الخروج باستخدامات جديدة تماما للمحيط مثل التكنولوجيا الحيوية البحرية، الطاقة المتجددة والتعدين البحري⁽¹⁾.

يعتمد الابتكار الأزرق على العديد من العوامل من أجل الوصول إلى تنمية مستدامة وتمثل فيما يلي:

- البحث العلمي والتطوير مع وجود نظام فعال من الروابط التجارية مع المؤسسات الأكاديمية والجامعات والمراكز العلمية والبحثية التي تستطيع مواكبة ثورة المعرفة العلمية والتقنية واستيعابها.⁽²⁾
 - التدريب والتعليم لتحسين المهارات اللازمة لتطبيق التكنولوجيا الجديدة على البيئة.
 - توفير المعلومات والبيانات حول البحار والمحيطات.
 - التمويل للقيام بالبحث والتطوير سواء على المستوى الوطني، الإقليمي والعالمي.
- يساهم الابتكار الأزرق في تحقيق التنمية المستدامة من خلال:

- الابتكار في قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية لزيادة الإنتاج وتحسين التغذية وضمان استدامتها، عن طريق تطوير نظم الإنتاج، أنواع الأسماك وإنتاج الأعلاف السمكية وكذلك إدارة جودة المياه.
- تقليص حجم النفايات وإدارتها فالابتكار في الاقتصاد الأزرق يهدف القضاء على النفايات في المحيطات والبحار الناتج عن الأنشطة البشرية يوجد 8 ملايين طن من البلاستيك في المحيطات التي تساهم في تدمير الحياة البحرية ومصايد الأسماك والسياحة وتكلف ما لا يقل عن 8 مليار دولار من الأضرار التي تلحق بالنظم الايكولوجية الحية وبحلول عام 2050 ستحتوي المحيطات على مواد بلاستيكية أكثر من الأسماك وستضم أحشاء 99% من الطيور البحرية موادا بلاستيكية.⁽³⁾

⁽¹⁾ Michelle Voyer and others, **Op.Cit**, p11.

⁽²⁾ عبد الله ونيس الترهاني، الاقتصاد الأزرق (الجزء الأول)، بوابة أفريقيا الاخبارية، 16 فبراير 2019، على الرابط:

<https://africatnews.net/opinion> تاريخ التصفح: 2019/03/24.

⁽³⁾ برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الأمم المتحدة تعلن الحرب على بلاستيك المحيطات . على الرابط:

Web,unep.org/unepmap/ar/ تاريخ التصفح: 2019/03/24.

وحل هذه المشاكل يكون عن طريق ابتكار بدائل للبلاستيك من خلال تشجيع مصممي المواد والمنتجات وكذا استخدام الاقتصاد الدائري من أجل إدارة النفايات لحماية البيئة البحرية والتنوع البيولوجي.

- خفض انبعاثات الغاز الدفينة وتغير المناخ: يسعى الابتكار الأزرق إلى تطوير سفن التي تعمل بالوقود الأحفوري إلى استخدام الغاز الطبيعي كوقود بحري لخفض الانبعاثات الغازية.

- الابتكار في الطاقات المتجددة للتخفيف من التغيرات المناخية حيث لا ينتج عنها مخلفات كثاني أكسيد الكربون أو غازات ضارة مسببة للاحتباس الحراري باعتبارها طاقات نظيفة وصديقة للبيئة وبالتالي التخفيض من التكاليف البيئية.⁽¹⁾

من خلال ما سبق نستنتج علاقة الاقتصاد الأزرق بالتنمية المستدامة علاقة وثيقة، فالاقتصاد الأزرق كمقاربة تنموية جديدة يقوم على استغلال الموارد البحرية بطرق مستدامة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق الحوكمة الجيدة للبحار والمحيطات وتشجيع الابتكار في مجالات الاقتصاد الأزرق من أجل تحقيق فوائد اقتصادية عالية مع الحفاظ على النظم الإيكولوجية البحرية .

⁽¹⁾ رحمة بلهادف، رشيد يوسف، الابتكار في الطاقات المتجددة: دعم النمو الاقتصادي وحماية البيئة، مجلة دفاتر بوادكس، جامعة مستغانم، سبتمبر

2014.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل يتضح أن التنمية المستدامة تؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والحفاظ على البيئة من خلال التسيير الجيد والحوكمة الرشيدة.

فالتنمية المستدامة مشروع تثار بشأنه العديد من التساؤلات حول طرق تنفيذه في السياقات المحلية المختلفة وفق الأهداف المسطرة والفرص الجوهرية التي يسعى إلى تحقيقها هذا المشروع في تقليص الهوة بين الدول الغنية والدول النامية الفقيرة.

فمسار التنمية المستدامة لا يفهم فقط من خلال التركيز على الأهداف المسطرة وإنما ترتبط هذه الأهداف بصفة وثيقة مع الركائز الأساسية للتنمية لتحقيق التقدم الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحماية النظام البيولوجي لهذا يجب النظر إلى التنمية المستدامة كعملية متواصلة ومستمرة والتركيز في نفس الوقت على البعدين الزمني والمادي والأخذ بعين الاعتبار المخاطر والقيود المعرقة لمسار العملية التنموية، والدور الذي تؤديه الجهات الفاعلة والاستراتيجيات والإجراءات المتخذة في الوقت المناسب للقضاء على العراقيل والقيود، مع ضرورة القياس الدوري لمستوي التنمية المتوصل إليه وتحديد التحديات الحالية والفرص المتاحة للتغيير في المستقبل.

وبما أن مقاربة الاقتصاد الأزرق اعتمدت كإحدى المواضيع الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة في ظل المتغيرات الدولية الراهنة، كونها تتماشى مع السياق التنموي الحالي ودعمها النماذج التنموية القائمة، من خلال الإدارة الجيدة للموارد المائية والسعي لاعتماد إمكانات البحار والمحيطات لتحقيق التنمية المستدامة، إذ يسعى المجتمع الدولي من خلال اعتماد مقاربة الاقتصاد الأزرق إلى تحسين حياة الأفراد وتعزيز العدالة الاجتماعية والحد من المخاطر البيئية وندرة الموارد والحد من السلوكيات المساهمة في تغيير المناخ.

وفي سياق الأوضاع الراهنة ينظر للاقتصاد الأزرق على أنه فرصة جيدة لتطوير السياسات والاستثمار والإجراءات الدولية والإقليمية والمحلية، من خلال الاعتماد على ركائز أساسية تتمثل في الابتكار في مجالات الأمن الغذائي والحد من الفقر والإدارة المتكاملة والمستدامة للموارد المائية والإبداع والبحث العلمي والتطوير، مع وجود نظام فعال من الروابط الاقتصادية والتجارية مع المؤسسات الأكاديمية والجامعات بشكل مستدام، وهي الآلية الرئيسية التي يضمن المجتمع الدولي تحقيق الاحتياجات الأساسية للجيل الحالي وضمان قدرات الأجيال المستقبلية وهذا هو جوهر التنمية المستدامة من مقاربة الاقتصاد الأزرق.

الفصل الثاني

واقع التنمية المستدامة في
الدول الجزرية الصغيرة
النامية

تشكل مجموعة الدول الجزرية الصغيرة النامية، الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة والبالغ عددها 38 دولة مجموعة متميزة من البلدان التي تتقاسم جملة من الخصائص المرتبطة بقدرتها على تحقيق التنمية المستدامة، والمتمثلة أساسا في التهميش الناجم عن بعدها وعزلتها الجغرافية وحجمها الصغير والتعرض المفرط للصدمات الخارجية، والتي تفوق سيطرتها، فضلا عن ارتهاها الكبير بالتجارة الخارجية والآثار السلبية لتغيير المناخ.

مع نيل هذه الدويلات استقلالها ناضلت من أجل الانضمام إلى منظمة الأمم المتحدة، بهدف نقل انشغالها وتحدياتها الإنمائية إلى المستوى الدولي، وبغرض ضمان قوتها وفعاليتها وزيادة وزنها على الصعيد الدولي شاركت في تأسيس تحالف الدول الجزرية الصغيرة، والمعبر أساسا عن هويتها السياسية كمجموعة، فوحدتها هي نقطة خاصة فيما يتعلق بمسائل التغييرات المناخية المهددة لهذه الدول في وجودها.

وانطلاقا من الواقع والأوضاع التنموية المتردية في الدول الجزرية الصغيرة النامية على الصعيد السياسي والاقتصادي والبيئي، رفعت هذه الدول التحدي بتبني مقاربة الاقتصاد الأزرق كنهج تنموي يناسب ظروفها وقيودها الإنمائية، نظرا لما تطرحه هذه المقاربة من تصور جديد وإيجابي للبحار والمحيطات كمساحات تنموية تدمج بين حماية البيئة وتحقيق التنمية الاقتصادية باعتبار الدول الجزرية الصغيرة النامية جزءا من هذه المساحات التنموية.

المبحث الأول: معطيات أساسية حول الدول الجزرية الصغيرة

يعود تاريخ الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى حقبة وعصور قديمة جداً؛ فقد كانت في البداية عبارة عن كيانات تقطنها جماعات بشرية منعزلة عن مناطق الصراع الكبرى في مناطق ذات تضاريس وعرة وصعبة المواصلات فقد ظهرت الدول الجزرية الصغيرة النامية في العالم، حيث نالت هذه الدويلات استقلالها وأصبحت تتمتع بوضع قانوني وسياسي أهلها لاعتراض المجتمع الدولي بها.

وتتميز هذه الدول باشتراكها في مجموعة من الخصائص شكلت تحديات على مستوى واقعها التنموي وتحديات على المستوى الأكاديمي والنظري خاصة بالنسبة لعلماء السياسة والقانون الدولي وخبراء المنظمات الدولية حول الإجماع والاتفاق على معايير التصنيف لهذه الدول كدول جزرية صغيرة نامية وإعطائها تعريف متفق عليه يتطابق مع الخصائص التي تميزها عن باقي الدول في العالم .

في خضم الجدل والاختلاف في الرؤى عمل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على الاعتراف بالدول الجزرية كحالة خاصة في النظام الدولي بناء على الخصائص والتحديات التي تواجهها، ليتم سنة 1992 إطلاق مصطلح الدول الجزرية الصغيرة النامية على هذه الدويلات رسمياً في قمة ريو الأولى، إقراراً من التجمع الدولي بالتحديات الفريدة التي تشترك فيها هذه الدول في سعيها لتحقيق التنمية المستدامة، وأصبحت منذ ذلك الحين مجموعة موحدة من الدول في سعيها لتعزيز مكانتها دولياً من أجل تحسين قدرتها على تحقيق التنمية المستدامة من خلال مشاركة جميع أطراف وفواعل التعاون الدولي في المسار التنموي للدول الجزرية الصغيرة النامية.

المطلب الأول: تعريف الدول الجزرية الصغيرة النامية

1- إشكالية تحديد تعريف الدول الجزرية الصغيرة النامية ومعايير التصنيف: عرف تحديد وإعطاء تعريف خاص وواضح للدول التي تصنف ضمن مجموعة الدول الجزرية الصغيرة النامية، صعوبة كبيرة وجدلاً واسعاً في أوساط علماء السياسة والجغرافيا وفقهاء القانون الدولي إضافة إلى خبراء المنظمات الدولية خاصة منظمة الأمم المتحدة التي كان لها نصيب كبير في وضع بعض التصنيفات والمعايير والتعريفات الخاصة بهذه الدول التي تشكل كيانات متناهية الصغر وسط البحار والمحيطات، ومن أهم التصنيفات والتعريفات المقدمة نجد ما يلي:

1-1 تصنيفات وتعريفات الباحثين للدول الجزرية الصغيرة النامية: في سياق تحديد معايير التصنيف والتعريف للدول الجزرية الصغيرة تطرق الجيوبوليتيكي "فرنسوا ثاجليوني" سنة 2006 إلى وضع تعريف للدول الجزرية الصغيرة النامية وفق معيارين أساسيين:⁽¹⁾

أ- المعيار الموضوعي: عبر "ثاجليوني" عن هذا المعيار عبر طرحه تساؤلين متسلسلين، كيف نميز جزيرة عن صخرة؟ وما الذي يفصل الجزيرة عن القارة؟، بمعنى ضرورة تحديد جغرافيا وتموقع وطبيعة الدول الجزرية الصغيرة النامية، فحسب "ثاجليوني" الدول الجزرية الصغيرة النامية هي تلك الدول المتومقعة وسط البحار والمحيطات وعدم احتوائها على حدود برية مع باقي دول العالم، وعليه توصل "ثاجليوني" إلى تحديد الدول الجزرية الصغيرة النامية بأنها الدولة التي تمتلك ما يزيد عن 11000 كلم² كمساحة إجمالية للدولة الجزرية الصغيرة النامية، وكثافة سكانية مقدرة بنسبة 1.5 مليون نسمة، ولا تمتلك حدود برية وتتكون إما من جزيرة أو عدة جزر عبارة عن أرخبيل.⁽²⁾

ب- المعيار الذاتي: حيث يحدد "فرانسوا ثاجليوني" الدولة الجزرية الصغيرة النامية من خلال الوعي والإدراك بكون هذه الدول صغيرة الحجم تعاني من العزلة الجغرافية وقلة السكان مستدلا في ذلك على تعريف الجيوبوليتيكي "فرنسوا برون" سنة 1993 للدول الجزرية الصغيرة "تعتبر أي دولة بأنها دولة جزرية صغيرة عندما يكون كل فرد يعيش هناك على يقين تام بأنه يقيم في منطقة جغرافية محاطة بالمياه من كل الجوانب".

كما قام الجيوبوليتيكي الفرنسي "لوران آدم" بوضع معايير مشتركة لتعريف الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال دراسة قام بها بعنوان: " مفهوم الدول الصغيرة: الدول الناقصة أو المحاكاة الساخرة للدول" سنة 1995 وتتمثل هذه المعايير في:

- 1- الحجم الجغرافي والديموغرافي والاقتصادي الصغير.
- 2- الهشاشة الاقتصادية والسياسية والعزلة الطبيعية إلى حد ما.
- 3- العزلة الاقتصادية والسياسية الخاصة وغياب جزئي في غالب الأحيان وغياب كلي لوسائل التدخل التقليدية (الاقتصادية، السياسية، العسكرية، الإنسانية) في المسائل المتعلقة بالسياسة الداخلية أو في مجال العلاقات الدولية.

(1) Anouk Cooraert, *la viabilité des petits états insulaire en développement et le cas particulier de Nauru*, mémoire d'étape présenté en vue d'obtenir master 1 de géopolitique, université de reims champange-ardemme-UFR lettres et science humain, paris, 30 juin 2014, p(20-32).

(2) Ibid, p30.

وانطلاقاً من المعايير الثلاثة المحددة من قبل " لوران آدم" قام بإعطاء التعريف الخاص به للدول الجزرية الصغيرة النامية" الدول الجزرية الصغيرة هي الدول التي تتميز عن باقي دول العالم الأخرى من حيث صغر الحجم، عدد السكان القليل، محدودية الموارد الطبيعية والبشرية، التمويلية والتأثير الدولي الضعيف، والتشريعات الوطنية، (الداخلية) المتقلبة".

وفي تصنيف آخر وحسب الباحث بنديكت (Bendict): في كتابه "مشكلة الأقاليم الصغيرة" سنة، 1967 إذ اعتبر أن الدول الجزرية الصغيرة النامية دولا ليست قابلة للوجود المستقل كدول كونها غير قادرة على الانخراط في الدبلوماسية الدولية.⁽¹⁾

انطلاقاً من مواردها القليلة ووزنها الدولي الضعيف فحسب رونالد بارستون (Ronald Barston) يعتبر أن العلاقات الخارجية للدول الجزرية عبارة عن علاقات ذات طابع إداري.

2-1- تصنيفات وتعريفات منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة للدول الجزرية الصغيرة النامية:

حسب منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة فإن الدول الجزرية الصغيرة النامية تصنف ضمن الدول الصغيرة الحجم، أما فيما يتعلق بإعطاء تعريف خاص للدول الجزرية الصغيرة النامية فقد حظي باهتمام واسع وملحوظ عبر فترات زمنية متلاحقة، ووفقاً لمتغيرات الساحة الدولية في الجوانب البيئية والاقتصادية خاصة لما لها من تأثير مباشر على هذه الدويلات.

بداية، فالتعريف الأصلي للدول الجزرية الصغيرة النامية يرجع إلى مؤتمر ري ودي جانيرو (البرازيل) 1992، إذ عرفها بأنها " بلدان ساحلية تواجه تحديات التنمية المستدامة المماثلة"، وبدوره المؤتمر وضع معايير لتصنيف هذه الدول كدول جزرية صغيرة نامية وفقاً لما يلي:⁽²⁾

1- دول تعاني البعد وشدة التعرض لصدمات العرض والطلب.

2- موارد طبيعية محدودة وغير كافية لتلبية الاحتياجات الأساسية.

3- شدة التعرض للكوارث البيئية العالمية.

فمعايير التصنيف المحددة من قبل مؤتمر " ريو" 1992 تعبر عن خصائص ساهمت في جعل الدول الجزرية الصغيرة النامية تتمتع بوزن ضعيف على المستوى الدولي.

⁽¹⁾ قاسم حجاج، " أثر اقتصاديات الحجم على أداء الدول في ظل العولمة (دراسة حالة الدول الصغيرة)"، المؤتمر العالمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات الدولية والحكومات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 8-9 مارس 2008، ص.ص. (272،273).

⁽²⁾ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد دعماً للدول الجزرية الصغيرة النامية، مجلس التجارة والتنمية، الدورة: 11، 64-22 سبتمبر 2017، ص. ص. (16،2).

كما كان لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعروف باختصار (الأونكتاد)* في وضع لتصنيف الدول الجزرية الصغيرة النامية كدول نامية، حيث قام بتصنيفها وفق أربعة معايير شكلت فيما بعد الأساس لتعريفه لهذه الدول اعترافا منه بمركز هذه الدول كحالة خاصة في النظام الدولي انطلاقا من المعايير التي وضعت خصيصا لها بوضعه منهجية مباشرة لقائمة تحليلية تتكون من 28 دولة استندت إلى معايير محددة نتجت عن هذه المجموعة المتجانسة من الدول وفيما يلي المعايير الأربعة المحددة:⁽¹⁾

1- صغر الحجم: حدد الأونكتاد صغر الحجم انطلاقا من المساحة الجغرافية وتسقيف الكثافة السكانية بنسبة قدرت بحوالي 5 ملايين نسمة.

2- العزلة الجغرافية وصفة الجزرية: تتمثل في البعد الجغرافي النسبي والتكوين الجزري لهذه الدول وتموقعها الجغرافي في البحار والمحيطات مما يخلق صعوبة كثيرة في الاتصالات والمواصلات مع باقي دول العالم الأخرى.

3- مركز الدولة النامية: حسب الأونكتاد هو المعيار الأكثر صعوبة والأهمية من المعايير الأخرى، في تحديد مستوى الدولة من حيث التنمية إذ تم المزج بين معيارين إنمائيين فيما يتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية يتمثل المعيار الأول في نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي كونه يعد من أكثر مؤشرات التنمية المستدامة قبولا وفيما يخص المعيار الثاني يتمثل في الدرجة المقدرة للضعف الاقتصادي، التي يتم قياسها من طرف منظمة الأمم المتحدة من خلال مؤشر الضعف الاقتصادي، فعلى الرغم من ارتفاع الدخل القومي في بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية إلا أن الأونكتاد يصنف هذه الدول ضمن الدول النامية بسبب ارتفاع درجة الضعف الاقتصادي، خاصة مع التعرض الشديد للمخاطر الطبيعية العنيفة.

وفي ذات السياق اعترف كل من منظمة الأمم المتحدة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة (الأونكتاد) أن الازدهار النسبي في الدول الجزرية الصغيرة النامية في مقابل التعرض الشديد للمخاطر البيئية العالمية يمثل سياق المشاشة الاقتصادية وهو ما أطلق عليه الأونكتاد مصطلح " المفارقة الجزرية"، وهو المعيار الأساسي الذي يصنفها كدول نامية.

⁽¹⁾ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد دعما للدول الجزرية الصغيرة النامية، مرجع سابق، ص. ص. (14،16).

*الأونكتاد: أنشئ كهيئة حكومية رسمية، سنة 1964، وهيئة رئيسية تابعة لجهاز الأمانة العامة لمنظمة الأمم المتحدة في مجال التجارة والتنمية يتركز نشاطه في مساعدة البلدان النامية لمواجهة تحديات التنمية المستدامة على المستوى الوطني من خلال العمل على تنويع الاقتصاديات وجعلها أقل اعتمادا على السلع والمساعدة على الاستقرار الاقتصادي والحد من التقلبات المالية والتعرض للديون وهيئة بيئة الاستثمار وتعزيز روح المبادرة والابتكار وقياس التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة .

4- وجود كيان الدولة: ويقصد به تمتع هذه الدول بالاستقلال والسيادة الكاملة على أراضيها، بدلا من كونها أقاليم تابعة لدول، أي أن باقي الأقاليم الجزرية الصغيرة لا يتم تصنيفها ضمن مجموعة الدول الصغيرة النامية كونها تابعة لدول أخرى، إذ حصلت الدول الجزرية الصغيرة النامية على الاستقلال منذ حقبة الستينيات إلى غاية التسعينيات (ساموا 1962، ناورو 1968، فيجي 1970، جزر سلمان 1978 كريباتي 1979، جزر مارشال ولايات ميكرونيزيا المتحدة 1986، بالو 1994)⁽¹⁾.

نشير في الأخير أن الأونكتاد قد وضع معيار آخر في تصنيف الدول الجزرية الصغيرة النامية متمثل في معيار القابلية للحياة الاقتصادية، ليخلص الأونكتاد لتحديد تعريفه الخاص بالدول الجزرية الصغيرة النامية على أنها مجموعة الدول المشتركة في تقاسم التحديات المماثلة في تحقيق التنمية المستدامة، انطلاقا من التعداد السكاني القليل والافتقار الواسع للموارد والبعد الجغرافي والقابلية الكبيرة للتأثر بالكوارث البيئية العالمية والاعتماد المفرط على التجارة الخارجية والاشتراك في مواطن الضعف تجاه الأزمات الاقتصادية العالمية.⁽²⁾

ويشترك كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في نفس التصنيف والتعريف الخاص بالدول الجزرية الصغيرة النامية، إذ يتمتع كل منهما بسلطة تزويد الدول المؤهلة للحصول على المساعدات الإنمائية (القروض المسيرة، المنح) وكون هذه الدويلات تدرج ضمن هذه الفئة تم تحديد هذا التعريف: "بأنها دول نامية أعضاء في الصندوق، أو البنك العالمي يقل سكانها عن 1.5 مليون نسمة".⁽³⁾

كما عرّف تحالف الدول الجزرية الصغيرة هذه الدول بأنها " دول تواجه تحديات مماثلة في ضعفها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي".⁽⁴⁾

تم التوصل من خلال ما تقدم إلى عدم وجود معايير متفق عليها في تصنيف وتعريف الدول الجزرية الصغيرة النامية كدول صغيرة ونامية تواجه تحديات كبيرة في تحقيق التنمية المستدامة، إلا أن أغلب التصنيفات والمعايير والتعريفات المقدمة استقرت واشتركت في خاصية الحجم الصغير والعزلة الجغرافية والمهاشة البيئية والاقتصادية. إذ يمكن في الأخير إدراج تعريف معياري لهذه الدول كما يلي: "الدول الجزرية الصغيرة النامية تشكل مجموعة

⁽¹⁾ الهادي قطش، عبد الرحمان إدريس، أطلس الجزائر والعالم: طبيعيا، بشريا، اقتصاديا، سياسيا، دار الهدى، الجزائر، 2010، ص.ص. (282,304).

⁽²⁾ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد دعما للدول الجزرية الصغيرة النامية، مرجع سابق، ص.ص. (14,20).

⁽³⁾ Anouk Cooraert, *op.cit*.p.31.

⁽⁴⁾ Z.Brigugilo, w.galia.updatingand augnenting the economic vulnerability index, occasional paper by the islans and small states imstitutive of the unéversity malta, 12 juin.2010,p(26) .

متنوعة من الدول التي تجمعها العديد من الخصائص وأوجه الضعف المشتركة متمثلة في تكوينها الجزري وبعدها الجغرافي وصغر حجم اقتصادياتها وضيق قاعدة مواردها وقلة الكثافة السكانية فيها وتقلص المساحات البرية، ولها نفس التحديات البيئية والمهشاشة الايكولوجية التي ينتج عنها القابلية الكبيرة للتأثر بالأزمات الاقتصادية، العالمية هذه القواسم المشتركة جعلتها تتميز عن غيرها من البلدان كحالة خاصة في النظام الدولي في سياق التنمية المستدامة".

2- الموقع والتوزيع الجغرافي للدول الجزرية الصغيرة النامية: الدول الجزرية الصغيرة النامية والمعروفة عالميا باسمها المختصر Small Island Developing States (SIDS) هي مجموعة من البلدان ذات التكوين الجزري المنخفض تقع في المناطق المدارية وشبه المدارية، تحيط بها البحار والمحيطات تتميز بالحجم الصغير والعزلة الجغرافية، تتكون من 38 دولة عضوة في منظمة الأمم المتحدة وتوزع جغرافيا على ثلاثة أقاليم بناء على التقسيم المعتمد من طرف منظمة الأمم المتحدة كمايلي:⁽¹⁾

1- إقليم البحر الكاريبي: يضم 15 دولة جزرية نامية.

2- إقليم المحيط الهادي: يضم 13 دولة نامية.

3- مجموعة المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والخليج العربي و بحر الصين الجنوبي (AIGAS): تضم 10 دول منها ستة دول تتمثل في جزر الرأس الأخضر، جزر القمر، غينيا بيساو، موريشيوس، ساوتومي وبرنسيب والسيشل من بين دول هذه المجموعة التابعة لقارة إفريقيا، أما البحرين تقع في الخليج العربي وجزر المالديف في المحيط الهندي وسنغافورة في بحر الصين الجنوبي وجزر إهاماس في المحيط الأطلسي، فمجموعة (AIGAS) هي أصغر بكثير من إقليم منطقة البحر الكاريبي وإقليم منطقة المحيط الهادي والجدول التالي يوضح التوزيع الجغرافي للدول الصغيرة النامية الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة عبر الأقاليم والمناطق الجغرافية.⁽²⁾

⁽¹⁾ Christain Bouchard, **question de géographie et de développement: petits états insulaires du sud- ouest de l'océan Indian, cahiers de géographie du Québec**, volume 50,N°=141.décembre,2016,p.p. (474,475).

⁽²⁾ Office of the high representative for the least developed countries land to cked developing states and small island developing states, **small island big (ger) stackers** ,one united nations,palaza,Rome,2010,in: www.un.org./ohths, 25/03/2019.

الجدول رقم(02): التوزيع الجغرافي للدول الجزرية الصغيرة النامية الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة.

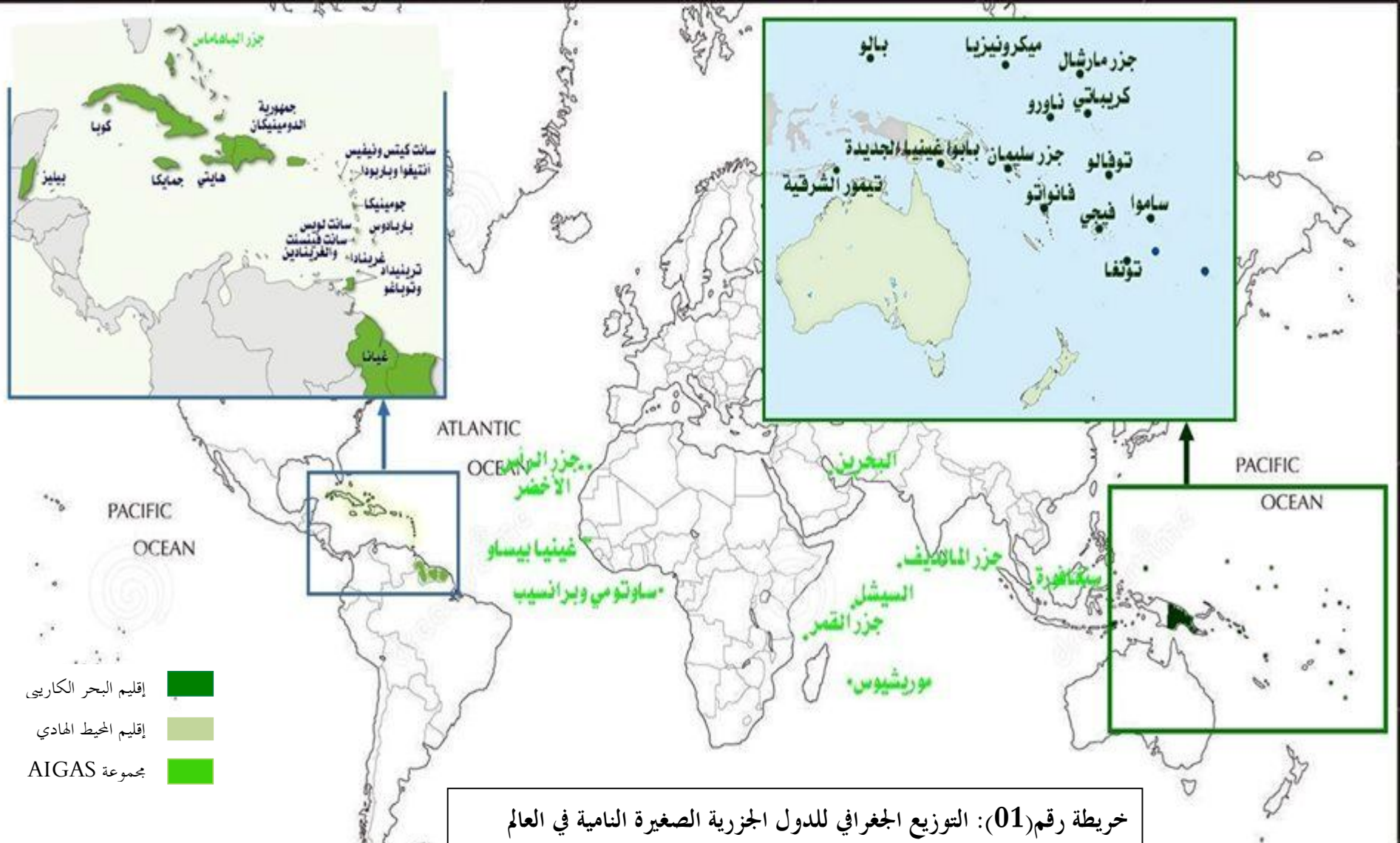
| مجموعة جزر المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والخليج العربي وبحر الصين الجنوبي(AIGAS) | إقليم المحيط الهادي | إقليم البحر الكاريبي |
|---|------------------------------|--------------------------|
| 1. البحرين | 1. ولايات ميكرونيزيا المتحدة | 1. أنتيغوا وبربودا |
| 2. جزر الرأس الأخضر | 2. فيجي | 2. سانت فينس والغرينادين |
| 3. جزر القمر | 3. كيريباتي | 3. بربادوس |
| 4. غينيا بيساو | 4. جزر مارشال | 4. بليز |
| 5. جزر المالديف | 5. ناورو | 5. كوبا |
| 6. موريشيوس | 6. ساموا | 6. دومينيكا |
| 7. ساوتومي وبرنسيب | 7. بابواغينيا الجديدة | 7. جمهورية الدومينيكان |
| 8. سنغافورة | 8. بالو | 8. غرينادا |
| 9. السيشل | 9. تيمور الشرقية | 9. هايتي |
| 10. جزر البهاماس | 10. تونغيا | 10. جامايكا |
| | 11. توفالو | 11. سانت كيتس ونيفيس |
| | 12. فانواتو | 12. سانت لوسيا |
| | 13. جزر سليمان | 13. سورينام |
| | | 14. ترينداد وتوباغو |
| | | 15. غيانا |

Source: Office of the high representative for the least developed countries land to ckd developing states and small island developing states, **small island big (ger) stakers** ,one united nations, palaza, rome, 2010, in: www.un.org/ohths.25/03/2019.

وما يميز التقسيم الجغرافي للدول الجزرية الصغيرة النامية في مجموعتها الثلاثة هو عدم التجانس بين هذه الدوليات فهي تختلف حسب الخصائص الجغرافية، المادية، المناخية، الاجتماعية، الثقافية والعرفية، إضافة إلى مستوى التنمية الاقتصادي، إلا أنه يمكن القول أن كل من إقليم البحر الكاريبي وإقليم المحيط الهادي تتميز دول كل من هذين الإقليمين بالتقارب الجغرافي،⁽¹⁾ أما فيما يتعلق بمجموعة المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والخليج

⁽¹⁾ Baita Lissofka , "petits états insulaires en développement: étude de cas de normes pour la définition de régions et de groupes suprationaux", **développement initiatives**, dans: [https:// www. article 216 Devinit.org/topics. 14/04/2019](https://www.article216.Devinit.org/topics.14/04/2019).

العربي و بحر الصين الجنوبي (AIGAS)، فهي تتميز بعدم التجانس والاختلاف في العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية نتيجة لعدم تواجد دول هذه المجموعة في نفس المنطقة الجغرافية كما تعد أصغر مجموعة ضمن الدول الجزرية الصغيرة النامية والخريطة التالية توضح التموقع الجغرافي للدول الجزرية في العالم.



المصدر: ترجمة وتعديل الطلبة نقلا عن الموقع : دول_جزرية_صغيرة_نامية <https://ar.wikipedia.org/wiki/>

المطلب الثاني: الخصائص العامة المشتركة للدول الجزرية الصغيرة النامية

على الرغم من وجود اختلاف من ناحية الكثافة السكانية والحجم الاقتصادي بين الدول الجزرية الصغيرة النامية، إلا أنها تشترك في مجموعة من الخصائص التي شكلت بالنسبة لها قيود وتحديات كبيرة في سبيل تحقيقها للتنمية المستدامة، كما ساهمت هذه الخصائص في تصنيفها ككيانات تعاني من الهشاشة الاقتصادية، البيئية والاجتماعية

وتتمثل الخصائص المشتركة لهذه الدول فيما يلي:⁽¹⁾

1- الحجم الصغير للدول الجزرية الصغيرة النامية: صغر حجم المساحة الجغرافية هي الخاصية الأساسية التي تشترك فيها جميع الدول، إذ تقدر المساحة الجغرافية لكل من جزر سليمان 28.450 كم²، هايتي 27.750 كم² توفالو 26 كلم²، ناورو 21 كلم²، وتعد جزيرة فيجي أصغر دولة جزرية صغيرة نامية في العالم بمساحة تقدر ب 18.270 كم²، ونجم عن صغر الحجم لهذه الدول مواطن الضعف المشتركة التالية:

- **ضيق قاعدة الموارد ومحدوديتها:** تعاني الدول الجزرية الصغيرة النامية بشكل خاص من الافتقار الشديد للموارد والاعتماد الكبير على الطاقة الأحفورية المستوردة، وتنفق معظمها أكثر من نسبة 30 % من العملة الصعبة سنويا في الاعتماد الكبير لهذه الدول على الوقود الأحفوري المستورد الذي يشكل مصدرا رئيسيا للضعف الاقتصادي لها والانفتاح الكبير على الأسواق العالمية والتأثر السلبي بالتقلبات في الأسواق العالمية والأزمات الاقتصادية المالية .

- **صغر حجم السوق المحلية:** بالنظر إلى عدد السكان القليل في هذه الدول فقد أدى ذلك آليا إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لقلة عدد القوى العاملة وقلة عدد المؤسسات والشركات، وبالتالي غياب المنافسة على المستوى المحلي ومحدودية الفرص للقطاع الخاص، في هذه الدول مجتمعة يقل الناتج المحلي عن 700 مليون دولار سنويا، إذ يقل الناتج المحلي الإجمالي عن 200 مليون دولار في كل من : (ساوتومي وبرنسيب كريباتي، تونغا ساموا، جزر القمر).⁽²⁾

- **قلة المنافسة و وفورات الحجم:** بسبب الحجم الجغرافي الصغير تعاني الدول الجزرية الصغيرة النامية من تحدي بلوغها المستوى الذي يمكنها من المنافسة في الأسواق العالمية خاصة فيما يتعلق بوفورات الحجم بالدرجة الأولى التي تمكن المنتجين من المنافسة في السوق الدولية أو المنافسة في السوق المحلية، بالإضافة إلى اعتمادها على الواردات

⁽¹⁾ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، "التقدم المحرز في برنامج العمل العالمي بشأن الأمن الغذائي والتغذية في الدول الجزرية الصغيرة النامية وفي المبادرة الإقليمية لمنظمة الأغذية والزراعة حول الدول الجزرية الصغيرة النامية: حالة البلدان الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الأطلسي والمحيط الهندي" مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي لإفريقيا، الدورة:30، الخرطوم، من 19 إلى 23 فيفري 2018، ص. ص (12.3).

⁽²⁾ نفس المرجع، ص6.

بالنسبة لمعظم احتياجاتها الاستهلاكية والاستثمارية خاصة ارتفاع الواردات الغذائية وانخفاض نسبة المنتجات الموجهة للتصدير والمعتمدة أساسا على موارد البحار والمحيطات وبالتالي ارتفاع تكاليف النقل مما يجعلها أكثر عرضة للصدمات الاقتصادية الخارجية.

– **التعرض الكبير لتقلبات الأسواق العالمية:** تشكل الأنشطة الاقتصادية الرئيسية في الدول الجزرية الصغيرة النامية المتمثلة في الزراعة، السياحة، مصايد الأسماك، تربية الأحياء المائية والشحن البحري، نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي إضافة لدورها في نسبة الصادرات وتعد هذه القطاعات الرئيسية شديدة الحساسية للتغيرات الطارئة على أوضاع الأسواق العالمية وتباطؤ النمو في الطلب العالمي على المنتجات الزراعية الرئيسية والسلمكية والحركة السياحية في هذه الدول مما يجعلها أكثر عرضة للتأثر بالتقلبات الشديدة في حجم الإنتاج ومستوى الأسعار.⁽¹⁾

2- البعد والعزلة الجغرافية: نتيجة للموقع الجغرافي الخاص بالدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال توسطها للبحار والمحيطات، جعلها تعاني من مشكل العزلة عن باقي دول العالم الأخرى بشكل عام والبعد عن الأسواق العالمية الكبرى بشكل خاص، كأسواق قارة آسيا وأمريكا الشمالية والاتحاد الأوروبي ومنطقة الشرق الأوسط فالدول الجزرية في منطقة البحر الكاريبي يبلغ متوسط مسافتها الفاصلة عن الأسواق العالمية بـ: 8200 كم، أما فيما يتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادي فتبلغ متوسط المسافة التي تفصلها عن الأسواق الصغيرة العالمية بـ: 11500 كم، مما يؤدي إلى مسارات نقل طويلة، الأمر الذي يضعها أمام مشكلة ارتفاع تكاليف النقل والمواصلات والاستيراد وانخفاض الميزة التنافسية للصادرات.⁽²⁾

ويؤدي الانعزال الجغرافي للدول الجزرية الصغيرة النامية إلى تجاوز تكاليف النقل الدولي في غالب الأحيان قيمة الرسوم الجمركية، بسبب ما تتفرد به هذه الدول من خصائص وجوانب ضعف خاصة مشكل البعد الجغرافي وحسب تقديرات الأونكتاد بلغ مجموع تكاليف الشحن التي تدفعها هذه الدول مجتمعة ما يقارب 4.1 مليار دولار في عام 2013 أي أعلى بنسبة 20% مقارنة بعام 2005.⁽³⁾

بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف النقل تعاني الدول الجزرية الصغيرة النامية من ارتفاع تكاليف الربط بشبكات الاتصالات العالمية لاسيما في عصر العولمة الذي سيطر على التجارة والتسويق الإلكتروني ولهذا يؤدي كل من

⁽¹⁾ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مجلس التجارة والتنمية، "الدول الجزرية الصغيرة النامية: تحديات النقل واللوجستيات التجارية"، مجلس التجارة والتنمية، اجتماع خبراء المتعدد السنوات المعني بالنقل واللوجستيات التجارية وتسيير التجارة، الدورة: 03، جنيف، نوفمبر 2014، ص.ص. (4،8).

⁽²⁾ المرجع نفسه، الصفحات نفسها.

⁽³⁾ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مجلس التجارة والتنمية، "الدول الجزرية الصغيرة النامية: تحديات النقل واللوجستيات التجارية"، مجلس التجارة والتنمية، اجتماع خبراء المتعدد السنوات المعني بالنقل واللوجستيات التجارية وتسيير التجارة، مرجع سابق، ص.ص. (20،12).

عامل البعد والعزلة الجغرافية إلى عرقلة المخططات التنموية في هذه الدول بسبب الوقت الكثير الذي تستغرقه الأمر الذي يساهم في إعاقة مسار تنميتها المستدامة.

3- نقص الموارد البشرية المؤهلة: نتيجة لانتماء الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى فئة البلدان الأقل نمواً فإنها تفتقر لذوي الاختصاص والخبرة في القطاعات الأساسية خاصة في الاقتصاد والحوكمة بسبب نقص قاعدة المعرفة والعدد القليل للسكان والمتمركز بصفة كثيرة في القطاع الزراعي ومصايد الأسماك التي لا تحتاج إلى الكوادر العلمية والخبراء ونتيجة للتطورات الاقتصادية المتلاحقة واستحداث قطاعات جديدة تحتاج إلى تقنيين وخبراء أصبحت هذه الدول بحاجة إلى مساعدات من المجتمع الدولي من خلال دعم قاعدة المعرفة وتشجيع الابتكار من طرف المختصين والخبراء الدوليين خاصة دعم منظمة الأمم المتحدة للثقافة والعلوم.⁽¹⁾

4- القابلية للتأثر بالكوارث البيئية العالمية: يساهم الموقع الجغرافي للدول الجزرية الصغيرة النامية وحجمها الصغير بدرجة كبيرة في تعرضها للكوارث الطبيعية وقسوة الظروف المناخية المتمثلة في الأعاصير، الزلازل والبراكين، إذ تقع بعضاً من هذه الدول على امتداد مناطق وهوامش نشطة تكتونيا في مناطق بركانية ساخنة أهمها دولة جزر الرأس الأخضر، وتوجد الدول الجزرية النامية في منطقة البحر الكاريبي بجوار خندق بورتوريكو على حافة الصحيفة التكتونية للبحر الكاريبي.⁽²⁾

بالإضافة إلى تموقع العديد من هذه الدوليات في المحيط الهادي في مناطق تصادم الصفائح التكتونية المتسببة في الزلازل وانفجار البراكين والأمواج المدية المدمرة وأبرزها: (جزيرة فيجي، فانواتو، جزر سليمان تونغا، بابوا غينيا وتيمور الشرقية)، أما منطقة البحر الكاريبي على وجه الخصوص فشهدت 75 موجة مدمرة خلال 50 سنة الماضية مخلفة حصيلة قدرت بـ 3500 قتيل منذ منتصف القرن التاسع عشر حسب إحصائيات الإدارة الوطنية لدراسة المحيطات والغلاف الجوي.⁽³⁾

(1) United nations conference on trade and development. the ocean economy: opportunities and challenges for small island developing states, united nations ,Geneva, November 2014 ,p.p.(1,4).

(2) منظمة الأغذية والزراعة لمنظمة الأمم المتحدة، "الدول الجزرية النامية الصغرى تناضل في سبيل البقاء: العولمة والكوارث الطبيعية تهديدات مسلطة على حياة الجزر"، مركز أنباء المنظمة، 18 نوفمبر 2005، على الرابط:

http://www.fe.org/newstoom/ar/faocus/2005/1000142.index.html تاريخ النصفح: 2019/03/28.

(3) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مجلس التجارة والتنمية، "الدول الجزرية الصغيرة النامية: تحديات النقل واللوجستيات التجارية"، مجلس التجارة والتنمية، اجتماع خبراء المتعدد السنوات المعني بالنقل واللوجستيات التجارية وتسيير التجارة، مرجع سابق، ص. ص. (5، 24).

*الشعاب المرجانية: عبارة عن هيكليات شبيهة بالصخور تتكون من الحجر الجيري و كربونات الكالسيوم، يقوم المرجان بتشكيل هذه الشعاب على طول سواحل المحيطات، معظم الشعاب المرجانية تتواجد في المناطق المدارية وشبه المدارية.

تساهم الكوارث الطبيعية السابقة الذكر في تدمير النظم الايكولوجية الهشة وتعرض الأنواع المستوطنة لخطر الانقراض، من جهة أخرى تتعرض مساحة اليابسة للتآكل نتيجة الأمواج البحرية الكثيرة والرياح القوية كلها عوامل ساهمت في تصنيف الدول الجزرية الصغيرة النامية ضمن أكثر الدول عرضة لتأثيرات التغيرات المناخية في العالم، إذ نجم عنه تعرض المحيطات للتحمض بسبب ارتفاع نسبة غاز ثاني أكسيد الكربون مما أدى إلى اختلال وتبييض وتدمير الشعاب المرجانية* في منطقة البحر الكاريبي، حيث تضم هذه الشعاب مواقع تفرخ 65 % من كافة أنواع الأسماك حسب تقرير التنمية الصادر من البنك العالمي عام 2010، كما أثر التغير المناخي سلبا على غابات المنغروف ومصايد الأسماك.⁽¹⁾

وساهم التغير المناخي في تفاقم الضعف الاقتصادي وخلق أعباء وتكاليف إضافية والتحول عن موارد الأنشطة الإنتاجية، لهذا أصبح من الضروري بناء القدرة الكافية على التكيف مع تغير المناخ ووضع آليات للتعاون الدولي وتحسين الآثار السلبية لتغير المناخ من خلال سياسات التكيف.

وعليه فإن مواطن ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية ناتج عن الخصائص العامة المشتركة التي تتميز بها لا سيما العزلة والتعرض الشديد لآثار تغير المناخ، الأمر الذي أثر سلبا على تحقيقها للتنمية المستدامة وهو ما يفسر اعتمادها المفرط على المساعدات الإنمائية الرسمية، ولتجاوز مواطن الضعف وتأثيراتها السلبية على التنمية المستدامة في هذه الدول، يمكن الاعتماد على آليات وجهود التعاون الدولي من خلال تبني استراتيجيات استجابة متوافقة مع واقعها التنموي .

المطلب الثالث: الوضع القانوني والسياسي للدول الجزرية الصغيرة النامية.

كانت الدول الجزرية الصغيرة النامية عبارة عن مقاطعات تابعة للقوى الاستعمارية الكبرى إلى غاية نيلها الاستقلال السياسي انطلاقا من نهاية حقبة الستينيات إلى غاية بداية التسعينيات من القرن العشرين وممايز الوضع القانوني والسياسي لهذه الدول هو التناقض الواضح بين تاريخ استقلالها وتاريخ حصولها على العضوية في منظمة الأمم المتحدة، إذ عرف هذا الوضع تمييزا في التعامل مع هذه الدويلات في الانضمام للمنظمة، وارتبط ذلك بمصالح الدول الأعضاء الخمسة الكبار في منظمة الأمم المتحدة (الولايات المتحدة الأمريكية ، فرنسا ، بريطانيا ،الصين ، روسيا) ، حيث كان كل عضو يصوت ضد الانضمام لأي دولة من الدويلات بما يخدم مصالحه الخاصة، ويتضح التمييز في التعامل في الدول الجزرية الصغيرة النامية الواقعة في منطقة البحر الكاريبي التي حصلت على اعتراف المجتمع الدولي بها مباشرة بعد نيلها الاستقلال، وكمثال على ذلك استقلت سانت كيتس ونفيس سنة 1983،

⁽¹⁾ البنك الدولي، "التنمية وتغير المناخ: تغيير المناخ من أجل التنمية"، تقرير عن التنمية في العالم لسنة 2010 عرض عام مسبق، 2009، ص6.

وتم قبول عضويتها مباشرة في منظمة الأمم المتحدة، في حين نجد العكس في باقي الدويلات في إقليم المحيط الهادي ومجموعة منطقة إفريقيا والمحيط الهندي والمحيط الأطلسي وبحر الصين الجنوبي.⁽¹⁾

1- الانضمام الصعب للدول الجزرية الصغيرة النامية لمنظمة الأمم المتحدة: تأسست الدول الجزرية الصغيرة النامية كمجموعة متميزة للدفاع عن مصالحها وهويتها سعياً للاعتراف بمكانتها الخاصة في المجتمع الدولي، من أجل التكيف والمرونة مع كل المتغيرات التي تطرأ على الساحة الدولية، خاصة بعد حصولها على الوضع القانوني باستفتاءها الشروط الأساسية كدول (الشعب، السيادة، الإقليم)، وهو الوضع الذي أهلها للمطالبة بالعضوية في منظمة الأمم المتحدة.⁽²⁾

فمسألة انضمام هذه الدول إلى منظمة الأمم المتحدة اتسمت بالبطء والصعوبة والتعقيد، بالإضافة إلى كثرة المشاورات على المستوى الدولي بين مؤيد ومعارض للانضمام، إذ أعلنت الدول الجزرية الصغيرة النامية عن رغبتها في الانضمام لمنظمة الأمم المتحدة مباشرة بعد الحصول على الاستقلال يقينا منها أن انضمامها إلى هيئة عالمية بحجم منظمة الأمم المتحدة هو السبيل الأمثل لتصبح جزءاً من المجتمع الدولي ونقل انشغالها وتحدياتها التنموية من المستوى المحلي إلى المستوى الإقليمي فالدولي من جهة، والاستفادة من مبادرات التعاون الدولي في إطار منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة من جهة أخرى، خاصة المساعدات الإنمائية المخصصة للدول النامية والأشد فقراً والدول الساحلية التي تدرج هذه الدول ضمنها.⁽³⁾

وتتمثل الصعوبات التي حالت دون الانضمام المباشر للدول الجزرية الصغيرة النامية إلى منظمة الأمم المتحدة في جملة من العوامل أهمها:⁽⁴⁾

1- الخصائص العامة المشتركة التي تتميز بها هذه الدول الجزرية الصغيرة النامية (الحجم الصغير، العزلة الجغرافية وضيق قاعدة الموارد خاصة المالية، بالإضافة إلى قلة الكثافة السكانية وهي الخصائص التي جعلتها تصنف ضمن الدول ذات الوزن الدولي الضعيف.

(1) الهادي قطش، عبد الرحمان أحمد إدريس، مرجع سابق، ص. ص. (282,304)

(2) منظمة الأمم المتحدة، " عضوية الأمم المتحدة: كيف يصبح بلدا عضوا في الأمم المتحدة؟"، على الرابط:

[https // www.un.org/ar/sections/member states/ about=un -member ship /index .html](https://www.un.org/ar/sections/member%20states/about%20un%20membership/index.html) تاريخ التصفح:

2019 /05/ 05

(3) منظمة الأمم المتحدة، " عضوية الأمم المتحدة: كيف يصبح بلدا عضوا في الأمم المتحدة؟"، مرجع سابق.

(4) Arnaud Duranthon, " qu'est q'un micro- Etat aujourd'hui ?l'exemple des micro états d'Océanie" **REVUE FRANÇAISE DE DROIT CONSTITUTIONNEL**, N° 92 ,Avril2012,p.p. (785 ,795).

2- تميز المظاهر السياسية للدول الجزرية الصغيرة النامية بالتخلف في المضمون مقارنة بالمظاهر السائدة في دول العالم الأخرى، نظرا للارتباط الكبير بين المؤسسات السياسية الديمقراطية والمؤسسات التقليدية، بمعنى أن الحياة السياسية السائدة في هذه المجموعة المتميزة من الدول تحكمها قاعدة مزدوجة متمثلة في حكم النظام الديمقراطي القائم على انتخاب ممثلين في البرلمان وقانون السلطة العرفية (التقليدية) والتي تعتبر على المستوى المحلي أيها الضامن الأساسي لاحترام المبادئ الأساسية للشعوب الأصلية، فغلبة العرف والتقاليد على حساب المبادئ الديمقراطية هو السبب الذي شكل عقبة أمام هذه الدول في الانضمام العادي والسهل لمنظمة الأمم المتحدة لينعكس سلبا على مسار التنمية السياسية فيها.

3- التشتت الجغرافي للجزر التابعة للدولة الواحدة الأمر الذي ساهم في انعدام التماسك والوحدة الوطنية مما ساهم في ضعف تأثير وزن هذه الدول على الصعيد الدولي.

4- مسألة التبعية التي قللت من واقع سيادة هذه الدول، رغم حصولها على الاستقلال السياسي إلا أنها بقيت على صلة وثيقة بالقوى الاستعمارية السابقة في العديد من المجالات خاصة المجال الاقتصادي من خلال حصول هذه الدويلات على مساعدات إنمائية من طرف القوى الاستعمارية الكبرى مقابل خدمات على الصعيد العسكري والاستخبارات، على سبيل المثال استراليا تقوم بمنح مساعدات إنمائية للدول الجزرية في المحيط الهادي أبرزها: (فيجي بالو، جزر سليمان) مقابل إقامة محميات عسكرية، إذ تعتبر معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية عبارة عن قواعد عسكرية ومراكز للتحسس للقوى الكبرى.

بالإضافة إلى العوامل السابقة، تتميز هذه الدول بضعف الإمكانيات والمنظومات الدفاعية، الأمر الذي جعلها لا تستطيع الرد على أي عدوان يجتاحها ويتضح هذا في: الغزو الأمريكي لـ غرينادا عام 1983 تعرض كل من جمهورتي جزر المالديف وجزر القمر لهجمات المرتزقة سنتي 1988 و1989، وهذا يوضح أن الدول الجزرية الصغيرة النامية تابعة استراتيجيا للقوى الكبرى من أجل الحصول على احتياجاتها الأساسية في الشقين الاقتصادي والأمن الدفاعي.⁽¹⁾

فيما يتعلق بأسباب رفض منظمة الأمم المتحدة في الاعتراف الكامل بوضع الدول الجزرية الصغيرة النامية للانضمام فقد أوضح أرنود دورانتون (Arnod Dourantun) أنه يرجع لعاملين هما:⁽²⁾

أ- التكلفة اللازمة التي تنطوي على تمثيل دائم في منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة خاصة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بالنظر إلى قلة الموارد المالية للدول الجزرية الصغيرة النامية.

(1) قاسم حجاج، مرجع سابق، ص 270.

(2) Arnod Dourantun, Op.Cit, p.p.(485, 995)

ب- -انضمام الدول الجزرية الصغيرة النامية يزيد من المخاوف بين الدول الكبرى، إذ أن انضمام هذه الدوليات يؤدي إلى المساومة المتوقعة في شراء الأصوات من قبل القوى الكبرى من خلال استغلال الأوضاع التنموية المتردية للدول الجزرية الصغيرة النامية. بمنحها مساعدات إئتمانية مقابل شراء أصواتها وميل كفة التصويت في منظمة الأمم المتحدة إلى طرف على حساب طرف آخر لتمير السياسات التي تخدم مصالحها بالدرجة الأولى، ويعد هذا السبب الرئيسي لعرقلة الانضمام إلى منظمة الأمم المتحدة .

بعد الجهود المبذولة من طرف الدول الجزرية الصغيرة النامية في الانضمام إلى منظمة الأمم المتحدة وقبولها كدول فعلية بالمعنى الحقيقي المقصود في القانون الدولي بناء على ما جاء في نص الفقرة (01) من المادة (04) من ميثاق منظمة الأمم المتحدة: "العضوية في الأمم المتحدة مباحة لجميع الدول الأخرى والتي تأخذ على نفسها بالالتزامات وراغبة فيها"⁽¹⁾.

من خلال قراءة قانونية في نص هذه المادة نستنتج أن هناك شرطان أساسيان تعبر عنهما الدولة بمجرد تصريح كتابي وهما:⁽²⁾

- طلب الانضمام باعتبارها دول ذات سيادة.

- الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في الميثاق.

إضافة إلى أن باب العضوية مفتوح لمن يرغب في الانضمام إلى هذه المنظمة وليست لهذه الأخيرة إرغام للدول للانضمام دون إرادتها (عبارة مباحة)، كون التنظيم الدولي هو وسيلة فنية للتعاون الاختياري بين الدول فالانضمام إلى هذه المنظمة يكون دون شروط خاصة وهو ما أطلق عليه "برنارد سان جيرون" انتصار المعيار السياسي، ففي حالة الدول الجزرية الصغيرة النامية مسألة الانضمام خضعت لرهانات سياسية نظرا لعدم وجود مقاييس موضوعية وخاصة أن هذه المسألة تزامنت مع فترة الحرب الباردة وتعرض العديد من هذه الدوليات إلى اعتراض من قبل الدول المالكة لحق النقض في مجلس الأمن، وتوسع هذا الاعتراض إلى حد أن منظمة الأمم المتحدة اضطرت إلى طلب استشاري من محكمة العدل الدولية أين صدر قرارها أن مسألة الانضمام تكتسي طابعا سياسيا أكثر منه قانونيا، وإلى غاية مرحلة ما بعد الحرب الباردة وانهيار المعسكر الشيوعي بدأ الانضمام التدريجي للدول الجزرية الصغيرة النامية المتمثلة في 38 دولة إلى منظمة الأمم المتحدة وأصبحت دولا عضوة فيها.

⁽¹⁾ محمد المجذوب، التنظيم الدولي: النظرية العامة والمنظمات الإقليمية والدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1999، ص.ص. (195، 205،

⁽²⁾ طارق عزت رخا، المنظمات الدولية المعاصرة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006، ص.40.

2- تبلور الدول الجزرية الصغيرة النامية كحالة خاصة في النظام الدولي: يعد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أول هيئة دولية اعترفت بالتحديات التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية، وذلك في دورتيه الثالثة والرابعة سنتي 1972 و1976، إذ دعا هذا المؤتمر للاستجابة الدولية الخاصة لمشاكل هذه الدول والتركيز على جعل منظمة الأمم المتحدة الفاعل الرئيسي للتعاون الدولي من خلال توجيه اهتمام خاص لهذه الدول واتخاذ الإجراءات العاجلة والملموسة والمحددة للتصدي لمعالجة مواطن الضعف التي تعاني منها الدول الجزرية الصغيرة النامية.

ويستند الأساس المنطقي لعمل الأونكتاد في هذا المجال إلى الاعتراف بحالة فريدة في المشهد الإنمائي العالمي للدول الجزرية الصغيرة النامية، يتمثل التحدي الإنمائي الرئيسي لهذه الدول في قابليتها للتأثر الشديد بالعوامل الخارجية التي تتجاوز السيطرة على المستوى المحلي لذلك فإن أهم هدف إنمائي لهذه الدول حسب الأونكتاد هو بناء القدرة على الصمود وهو عبارة عن مجموعة متعددة من الأهداف متمثلة في التكيف مع التغيرات المناخية والتوزيع الاقتصادي والدعم المالي والتقني الخارجي بالإضافة إلى المطالبة بمعاملة خاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية بوصفها الوسيلة الأكثر ملائمة لتلبية الاحتياجات الأساسية لها. (1)

وتتمثل المجالات الرئيسية لدور الأونكتاد في جعل الدول الجزرية الصغيرة النامية حالة خاصة في النظام

الدولي في سياق التنمية المستدامة في:

- تحديد الدول الجزرية الصغيرة النامية.

- إبراز مسألة ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية.

- الوقوف على التدابير الخاصة اللازمة لهذه الدول.

- تقديم الخدمات الاستشارية.

وكان دور الأونكتاد في الاعتراف بالوضع الخاص للدول الجزرية الصغيرة النامية ومرافقتها في مسارها

التنموي حافل بالإنجازات، لهذا نميز ثلاث مراحل في تاريخ تعامله مع هذه الدول كما يلي: (2)

- المرحلة الأولى (1973-1992): في بداية السبعينيات كانت الدول الجزرية الصغيرة النامية هدفا لعمل الأونكتاد واتسم نشاطه في هذه المرحلة بصفة كبيرة بطابع تشخيصي بغرض توجيه اهتمامات المجتمع الدولي (الدول، المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية)، لإعطاء أهمية خاصة لمعالجة مشاكل الدول الجزرية الصغيرة

(1) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية" الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد دعما للدول الجزرية الصغيرة النامية"، مرجع سابق، ص.ص. (3، 17)

(2) نفس المرجع، نفس الصفحات.

النامية، ففي عام 1975 اعتمد البنك الدولي الاستثناء المتعلق في إطار سياسته الممتازة لتخصيص التمويل الإنمائي المتمثل في منحها القروض الميسرة كونها تصنف ضمن الدول المنخفضة الدخل وتعاني من وضع اقتصادي هش وهو ما يبرر هذه المعاملة بغض النظر عن المعايير الأخرى، وفي سنة 1985 أصبح ينظر إليها رسمياً كحالة خاصة تستدعي معاملة خاصة للتمويل من طرف البنك الدولي.

– المرحلة الثانية (1992-2010): في أعقاب مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المستدامة كان التحول السياسي في الاهتمام من البلدان الجزرية النامية إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية داخل منظمة الأمم المتحدة بمراعاة لخصائص ومواطن الضعف المشتركة وخاصة معيار الحجم الصغير.

ونظم الأونكتاد للمرة الأولى في سنة 1992 اجتماع لفريق خبراء بشأن جدوى قياس أوجه الضعف الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية بهدف بحث إمكانية استخدام مؤشرات الضعف بغرض إبراز هشاشة هذه الدول كقئة بعينها وتوجيه واضعي السياسات الوطنية في هذه الدول في نشاطهم وبناء القدرة على الصمود.

– المرحلة الثالثة (2010-إلى الآن): تزايد اهتمام الأونكتاد بالالتزامات بدعم الجهود وبناء القدرة على الصمود التي تبدها الدول الجزرية الصغيرة النامية وكان ذلك في اتجاهين:

– تقديم جملة من الخدمات الاستشارية إلى الدول الأكثر ضعفا لاسيما تلك التي لم يتم إدراجها ضمن فئة الدول الجزرية الصغيرة النامية، باعتبار الانتماء إلى هذه الفئة هو الأساس لتلقي معاملة خاصة في حال فقدانها لمعاملة البلدان الأقل نمواً التي تستفيد من المساعدات الإنمائية.

– المساهمات الموضوعية في النقاش الدائر فيما بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بشأن الاعتراف بوضع الدول الجزرية الصغيرة النامية على أساس الاتفاق على المعايير المحددة لتصنيف تلك الدول وهي ضمن الخطوات الضرورية لتلبية الطلب المتمثل في منح معاملة خاصة لهذه الدول.⁽¹⁾

وإلى غاية اليوم يعمل الأونكتاد بصفته نادي للدول الجزرية الصغيرة النامية بدراسة الرهانات الاقتصادية للإمكانات الجديدة لهذه الدول ودورها في تعزيز مسارها التنموي.

3- تأسيس تحالف الدول الجزرية الصغيرة ودوره في إعطاء هوية سياسية للدول الجزرية الصغيرة النامية: رغم التشتت الجغرافي وقيود مواردها الدبلوماسية تمكنت الدول الجزرية الصغيرة النامية من إنشاء هيكلها السياسي وكان ذلك في سياق المؤتمر العالمي الثاني للمناخ المنعقد بجنيف في نوفمبر 1990، تم تأسيسه بقيادة كل من جزر المالديف وترينداد وتوباغو، من أجل جمع الدول الجزرية الصغيرة وتوحيد أصواتها على مستوى الساحة الدولية

⁽¹⁾ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، "الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد دعماً للدول الجزرية الصغيرة النامية"، مرجع سابق، ص.ص. (10، 15).

والتصدي لآثار تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر، بالإضافة إلى تمكين هذه المجموعة من كسب الاعتراف الدولي بوضعهم الفريد والمخاطر والتحديات التي تواجههم. فهذا التحالف يعبر عن هوية سياسية وصوتا تفاوضيا للدول الجزرية الصغيرة ككل في منظومة الأمم المتحدة، وهو عبارة عن ائتلاف وليس منظمة كونه لا يملك ميثاق أو ميزانية أو أمانة رسمية وتتم طريقة العمل فيه من خلال التنسيق والاجتماع من خلال البعثات الدبلوماسية الموفدة إلى منظمة الأمم المتحدة واتخاذ القرارات السياسية في جلسات عامة على مستوى السفراء.⁽¹⁾ ما يميز التحالف أنه غير رسمي ومرن لدرجة وجود ضمن أعضائه دول غير جزرية متمثلة في الدول الساحلية المنخفضة إضافة إلى اختلاف أعضائه من جانب التوزيع الجغرافي والجوانب الثقافية والقواعد الاقتصادية فبعض من هذه الدول دول مصدرة للنفط والبعض الآخر تشكل مواقع سياحية هامة، إضافة إلى اعتماد بعضها على صيد الكفاف*، وعلى الرغم من هذه الاختلافات إلا أن أعضاء التحالف لديهم رؤية موحدة من أجل مواصلة النضال لمواجهة قيود التنمية المستدامة وبمساعدة المجتمع الدولي بكل فواعله خاصة في مواجهة التغيرات المناخية المهددة للوجود هذه الدول خاصة في إطار التعاون الدولي من خلال الدعوة إلى الدعم من حيث التمويل وبناء القدرات والتكنولوجية وحث التحالف البلدان المتقدمة على المساهمة بما يصل إلى 2 % من الناتج المحلي الإجمالي لتحقيق هذا الهدف والتركيز بشكل خاص على زيادة التمويل.

4- الاعتراف الرسمي بمجموعة الدول الجزرية الصغيرة النامية كحالة خاصة في النظام الدولي: خلال انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية المستدامة في ريودي جانيرو (البرازيل) سنة 1992، تم الاعتراف الرسمي لأول مرة من قبل المجتمع الدولي بالدول الجزرية الصغيرة النامية كمجموعة متميزة من البلدان تواجه تحديات وقيود مشتركة في تحقيق التنمية المستدامة بسبب الخصائص الفريدة التي تتميز بها وانتشر هذا المصطلح (الدول الجزرية الصغيرة النامية) ليتحول إلى حركة رسمية من البلدان التي تشترك في العديد من الخصائص المرتبطة بإمكاناتها في تحقيق التنمية المستدامة.

نتج عن جدول أعمال القرن الواحد والعشرين توافق عالميا في الآراء والتزاما سياسيا ذو مستوى رفيع بشأن التعاون الدولي في مجال البيئة والتنمية وتحقيق أهداف جدول أعمال القرن الواحد والعشرين الذي يقتضي قيام تعاون بين جميع الدول ويلزم هذا التعاون إتباع آليات ملائمة ومحددة استجابة للظروف الخاصة التي تتميز بها هذه الدوليات، والتصدي للقيود والتحديات ومواطن الضعف التي تعترض طريقها نحو التنمية المستدامة.⁽²⁾

(1) Auriane Guillaud, " L'engagement Multilatéral Des Petits Etats: pratiques, usages et trajectoires", revue critique internationale n°=71, février, 2016, p. p. (9 ,19).

*صيد الكفاف: هو نشاط وصيد يعتمد على الاكتفاء الذاتي، ويركز فيه الصيادون على جلب ما يكفيهم لإطعام أنفسهم وعائلاتهم، معظم الصيادون لا يشاركون في الحركة التجارية، وهو نشاط سائد في معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية

(2) Denis Charties ,Jean foyear ,Rio +20: " la victoire du scénario de l'effondrement" ,reve, ecolgies& politique,45,Février 2012 ,p.p.(117 ,130).

وبعد مرور سنتين من انعقاد قمة ريو الأولى تم انعقاد المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية بريدجتاون (بربادوس) في الفترة الممتدة من 21 أفريل إلى 06 ماي 1994 شاركت فيه معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية، إذ تم فيه وضع برنامج عمل بربادوس والذي أصبح أول وثيقة سياسية حكومية دولية على الإطلاق لدمج الدول الجزرية الصغيرة النامية في الاقتصاد العالمي وتحديد نقاط الضعف الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئة التي تواجهها، وهو البرنامج الوحيد المعتمد دوليا بشكل جماعي واجتماعي بين الدول الجزرية.⁽¹⁾

ويتكون برنامج عمل بربادوس من أربعة عشرة نقطة حددت المجالات ذات الأولوية والإجراءات المحددة في التصدي للتحديات الخاصة المتمثلة في: تغيير المناخ، ارتفاع مستوى سطح البحر، الكوارث البيئية والطبيعية، إدارة النفايات، الموارد الساحلية والبحرية، موارد المياه العذبة، المؤسسات الاقتصادية، التعاون التقني، النقل والاتصالات للعلوم التكنولوجية.

وعقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 1999 دورة استثنائية لتقييم التقدم في تنفيذ برنامج عمل بربادوس، وتم الاعتراف أن التقدم في تنفيذ البرنامج غير متوازن وتم بتحديد اتجاهات أساسية من بينها زيادة العولة واتساع التعاون في الدخل القومي والتدهور المستمر للبيئة العالمية.⁽²⁾

كما أكد المؤتمر العالمي للتنمية في جوهانسبورغ (جنوب إفريقيا) 2002 على الوضع الخاص للدول الجزرية الصغيرة النامية أوصى المؤتمر بعقد اجتماع دولي لاستعراض تنفيذ برنامج عمل بربادوس وتحديد الالتزام السياسي لدول العالم اتجاه الدول الجزرية الصغيرة النامية، ليتم في جانفي 2005 عقد اجتماع من طرف المجتمع الدولي في بورت لويس (موريشيوس) لمناقشة تنفيذ برنامج عمل بربادوس واعتماد الاجتماع إستراتيجية موريشيوس وتحديد أهم الإجراءات والاستراتيجيات من أجل دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية وإعطاء أهمية خاصة لبناء الصمود في الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية ونقل التكنولوجيا.⁽³⁾

⁽¹⁾ منظمة الأمم المتحدة، الجمعية العامة للأمم المتحدة، الاجتماع الاستعراضي الرفيع المستوى بشأن إستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، على الرابط:

www.un.org/ar/ga/president/65/issues/sids/shtml. تاريخ التصفح: 2019/05/07.

⁽²⁾ منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، الأمم المتحدة، لجنة الأمن الغذائي العالمي، "حصيلة لاستعراض العشر سنوات لبرنامج عمل بربادوس للتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة"، الدورة 31، روما، 2005/05/26 ص.ص (1،3).

⁽³⁾ منظمة الأمم المتحدة، السنة الدولية للدول الجزرية الصغيرة النامية 2014، "الدول الجزرية الصغيرة النامية والخط الزمني". على الرابط:

http://www.org/ar/events/islands_2014/smallislans_shtml تاريخ التصفح: 2019/05/08

وفي ديسمبر 2012 أعلنت الجمعية العامة سنة 2014 السنة الدولية للدول الجزرية الصغيرة النامية والتي تم تسليط الضوء من خلالها على المساهمات التي يقدمها المجتمع الدولي لهذه المجموعة من الدول، كما اعتبرت فرصة لتوجيه الاهتمام العالمي إلى التحديات التي تواجهها هذه الدول في سياق التنمية المستدامة خاصة تغيير المناخ ومساعدتها في إيجاد حلول مستدامة.⁽¹⁾

المبحث الثاني: الدول الجزرية الصغيرة النامية: دراسة في الأوضاع التنموية.

تتميز الدول الجزرية الصغيرة النامية بخصائص فريدة ومواطن ضعف مشتركة، مثل صغر الحجم، البعد والعزلة الجغرافية وقابليتها للتأثر بالكوارث الطبيعية وتغيرات المناخ، بالإضافة إلى محدودية الموارد الطبيعية وارتفاع تكاليف النقل، وتأثرها الشديد بالانفتاح على الأسواق الخارجية، هذه الخصائص أثرت سلبا على عمليات التنمية لتصبح صفة الضعف والهشاشة من مميزات الدول الجزرية الصغيرة النامية، سواء الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتصنف ضمن الدول الأقل نموا.

المطلب الأول: عدم الاستقرار السياسي والتنوع الإثني كعوائق للتنمية المستدامة.

ظهرت الدول الجزرية الصغيرة على الساحة الدولية بعد أن نالت استقلالها من القوى الاستعمارية الفرنسية الهولندية، البريطانية، الأمريكية، وتمثل 20% من أعضاء الأمم المتحدة، منظمة في مجموعة ضغط تسمى تحالف الدول الجزرية الصغيرة النامية.

كانت هايتي أول دولة جزرية تحصل على الاستقلال في 1804، لتحصل باقي الدول الجزرية الصغيرة النامية على استقلالها في ستينات القرن الماضي مثل (ساموا 1960، جامايكا، ترينداد وتوباغو 1962 بربادوس 1960 فيجي 1970، بابواغينيا الجديدة 1975).

بالرغم من استقلالها السياسي عن القوى الاستعمارية إلا أنها بقيت تجمعها روابط قوية اقتصادية وثقافية فالعديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية اعتمدت اللغة الاستعمارية كلغة رسمية في بلدانها، فاللغة الإنجليزية هي اللغة الرسمية في غالبية الدول الجزرية في منطقة الكاريبي التي خضعت للاستعمار البريطاني.⁽²⁾ كما تبنت نموذجها الديمقراطي، فالنظم السياسية في الدول الجزرية الصغيرة النامية اعتمدت النظام البرلماني تقليدا للنموذج البريطاني استقلال الدول الجزرية الصغيرة النامية وضعها أمام تحدي تشكيل الدولة الحديثة، فتنبئها لأنظمة الحكم الغربية لا

⁽¹⁾ منظمة الأمم المتحدة، السنة الدولية للدول الجزرية الصغيرة: "اليوم الدولي للتنوع البيولوجي 22 ماي 2014: التنوع البيولوجي الجزري، على الرابط:

Static.un.org/ar/events/islands 2014/index.shtmlpanel 1=1 تاريخ التصفح: 2019/05/07.

⁽²⁾ Anouk Coornaert, **Op.Cit**, p18.

يعني أن هذه الدول تعيش ديمقراطية ناجحة، فعدم الاستقرار السياسي يميز الدول الجزرية من المحيط الهادي إلى منطقة بحر الكاريبي، الذي يرجع إلى عوامل داخلية تتميز بها هذه الدول، فدراسة الوضع السياسي لهذه الدول يتطلب معرفة اجتماعية وثقافية للدول الجزرية الصغيرة النامية والتي تتمثل فيما يلي:

- تضم الدول الجزرية الصغيرة النامية غالبية الشعوب الأصلية* التي لها ارتباط كبير بالأرض وتتميز بهوية ثقافية واجتماعية مشتركة مما أدى إلى التساؤل حول إمكانية وجود ديمقراطية في الدول الجزرية في المحيط الهادي التي فيها شعوب أصلية التي تم إنهاء استعمارها مؤخرا والتي تتميز بالتنظيم الاجتماعي الهرمي⁽¹⁾

- التنوع العرقي واللغوي الذي تتميز به هذه الدول، ففي منطقة المحيط الهادي يستخدم من 400 إلى 450 لغة فمثلا دولة " فانواتو " (190.000 نسمة) توجد بها 105 لغة، تشترك ولايات ميكرونيزيا المتحدة في 17 لغة يبلغ عدد سكانها 130.00 نسمة.⁽²⁾

- التنظيم الاجتماعي التقليدي للدول الجزرية الصغيرة، فنظام العشيرة مازال يحكم معظم العلاقات الاجتماعية فالوصول إلى أعلى الوظائف في الدولة مرهون بالانتماء العشائري بغض النظر عن الخبرة والتدريب.⁽³⁾

- التشتت الجغرافي: يمثل عائق أمام وصول التعليم، الرعاية الصحية وإمدادات الغذاء، وكذلك عامل لعدم الاستقرار السياسي، فالدول الأرخيبيلية يكون الشعور بعدم الانتماء والهوية المشتركة كبيرا، فمثلا أرخبيل فيجي يتكون من 300 جزيرة يسكنها 830000 نسمة وجزيرة فانواتو تتكون من 80 جزيرة لـ: 190000 نسمة ودولة جزر سليمان أكثر من 1000 جزيرة.⁽⁴⁾

- الصراع بين النظم التقليدية العرفية للحكم والاتجاه نحو الحداثة واعتماد الأنظمة الديمقراطية الغربية. هذه العوامل أدت إلى انتشار الاضطرابات والعنف السياسي في الدول الجزرية الصغيرة النامية، ففي منطقة المحيط الهادي التي تضم أكثر تنوع ثقافي ولغوي في العالم شهد مستويات عالية من عدم الاستقرار في كل من بابواغينيا الجديدة، جزر سليمان ، فيجي وفانواتو التي تعرف بقوس بعدم الاستقرار .

فجزيرة فيجي تعد مسرحا للانقلابات وذلك للأسباب عرقية بين الفجيين الهنود والسكان الأصليين (الفجيين) حيث يتم معاملة الفجيين الهنود من الدرجة الثانية وهذا التمييز تم المصادقة عليه في دستور 1990

*الشعوب الأصلية: هم السكان الأصليون، وهي مجتمعات محلية وتجمعات سكانية ذات ثقافة متميزة لها ارتباط وثيق بثقافتها وهويتها والأرض التي تعيش عليها.

(1) Guy Angiel , "Démocratie et colonialisme dans le Pacifique", *pouvoirs* ,N°127,2008 ,p135.

(2) François Taglioni, " la coopération régionale dans l'Océanie insulaire: des processus polymorphes", *les cahiers d'autr-mer*, janvier-mars 2004, p2.

(3) Anauk Cooraet, *Op.Cit*, p16.

(4) François Taglioni, *Op.Cit*, p2.

الذي يضمن الغلبة السياسية للفجيين عن الهنود، بالرغم من أنهم يمثلون الأغلبية السكانية وقوة اقتصادية إلا أن ليس لديهم الحق في الأرض، إذ يتم الانقلاب على فيجي من أصل هندي يصل إلى أعلى المناصب السياسية، فمثلا تم انقلاب في 1987 أثناء انتخاب تحالف يهيمن عليه الهنود بقيادة العقيد "رايوكا" الذي أطاح بـ " تيمور بافاردا" من حزب العمال، وفي عام 2000 نفس السيناريو انقلاب قام به الفيجيون بقيادة "جورج سبايت" ضد رئيس الوزراء الهندي.⁽¹⁾

أما في بابواغينا الجديدة فتعود أسباب عدم الاستقرار السياسي فيها إلى المطالب الانفصالية عن الجزيرة الرئيسية، أشهرها جزيرة "بوغانفيل" الغنية بالفضة والذهب والنحاس والتي لم تستفد من أرباح هذه المعادن، ما قاد السكان لتشكيل عصابات مسلحة للحصول على الاستقلال، قتل خلال تسعة أعوام عن الحرب ما لا يقل عن 2000 شخص حتى وقف إطلاق النار في 1997.⁽²⁾

ففي جزيرة تونغا ذات الطابع الملكي شهدت مطالب للاتجاه نحو الديمقراطية، ففي نوفمبر 2006 شهدت أعمال شغب تم تدمير وسط مدينة " نوكوالوفا" العاصمة بنسبة 80 % التي أسفرت عن 800 عملية اعتقال، وتحت ضغط المعارضة التونغية وافقت على تسريع عملية الديمقراطية، وإجراء مراجعة لعملية اختيار وتشكيل المجلس التشريعي.⁽³⁾

وتشهد منطقة الكاريبي نفس المشهد من عدم الاستقرار سياسي في الدول الديمقراطية، مثل ترينداد وتوباغو جامايكا، سانت لوسيا، دومينيكا، انتغو وبربودا، بربادوس، حيث يتجلى العنف السياسي بشكل رئيسي خلال الانتخابات ففي جامايكا مثلا توفي 600 شخص خلال الانتخابات التشريعية لعام 1976 و 700 في عام 1980.⁽⁴⁾

أما هايتي فتعرف بأرض الاضطرابات السياسية، فبعد استقلالها في عام 1804 عاشت البلاد أزمة سياسية شبه دائمة وسلسلة متعاقبة من الأنظمة الناتجة عن الانقلابات والدكتاتوريات، فهايتي عاشت فترة حكم دكتاتورية

(1) François Taglioni, "les revendications séparatistes et autonomistes au sein des état et territoires mono- et multi-insulaires Essai de typologie ", **cahiers de geographie du québec** ,volume 49 ,n°136, avril 2005.p 11.

(2) Idem.

(3) Guy Agneil, **Op.Cit**, p137.

(4) Laurent Jalbert "les voilances politique dans les états de la caraïbe insulaire(1945à mes jour)", **Aminis**, 2003, p.p.(10,11).

من 1957 إلى 1986 خلال حكم فرانسوا دوفلييه ثم نقل السلطة إلى ابنه جون كلودوفلييه، إلا أنه تم الإطاحة به. (1)

فسقوط الحكم الدكتاتوري في 1987 أنشأ هيئات مستقلة من المفترض أن تضمن الفصل بين السلطات لكن هذا التعديل لم يسفر عن النتائج المتوقعة مما أدى إلى حدوث الاضطراب السياسية في هايتي لتصبح المظاهرات جزء من تقليد الجزيرة للتنافس على السلطة. (2)

ذلك أن البلد لم تكن له خبرة في ممارسة التداول على السلطة، حيث كان هنالك 5 رؤساء في الفترة الممتدة بين 1986 إلى 1991، فالاضطرابات السياسية التي تشهدها هايتي 2018 كانت بسبب المظاهرات المعادية للرئيس جوفينيل مويس (Jovenel Moise) المتهم بالفساد، التي أدت إلى وفاة العديد من المتظاهرين. (3)

فالعنف السياسي أصبح سمة بارزة في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة الكاريبي، لتتطور أكثر بوجود عصابات الاتجار بالمخدرات القريبة من الأحزاب السياسية، ففي عام 1988 كانت هناك 899 حالة وفاة بسبب حرب العصابات السياسية، فالعصابات المرتبطة بالاتجار بالمخدرات أصبحت أدوات في خدمة التشكيلات الحزبية المتنافسة. (4)

فعدم الاستقرار السياسي الذي تعيشه هذه الدول هو نتاج العديد من العوامل الاجتماعية والثقافية، فغياب نظام الحكم الفعال والرشيد أثر سلبا على عملية تحقيق التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

المطلب الثاني: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

أولاً: الأوضاع الاقتصادية: تعاني الدول الجزرية الصغيرة النامية من ضعف وهشاشة اقتصادية ساهمت فيها عدة عوامل خاصة حالت دون تحقيق التنمية الاقتصادية تشمل صغر الحجم، ضيق قاعدة الموارد الطبيعية قابليتها للتأثر بتغير المناخ والكوارث الطبيعية، والتعرض للصدمات الاقتصادية العالمية، أدى إلى انخفاض مستويات التنمية وتراجع للنمو الاقتصادي، فالقطاعات الاقتصادية التي تحقق الإيرادات وتدفع بالنمو تتسم بالضعف والهشاشة، ويتضح ذلك من خلال هيكل الإنتاج الضيق وقلة التنوع في الإنتاج، وتعتمد هذه الدول في اقتصاديتها على:

(1) Nadia Adenet louvet et Maryse verrecchia, **la caraïbe insulaire 1945: les défis de l'Indépendance**, dans <http://atlas-caraïbe.certic.unicaen.fr/fr/page-64.html> 20/4/2019.

(2) Thea Blain, **l'instabilité politique en haïti, un fléau historique, l'exemplaire**, 7decembre 2018. Dans: <https://www.exemplaire.com.ulaval.ca/international/linstabilite-politique-en-haiti-un-fleau-historique/19/05/2019>.

(3) Idem.

(4) Laurent Jalbert, **Op.Cit**, p11 .

1- الزراعة: تمثل القاعدة الأساسية لاقتصادياتها، تعتمد على الزراعة لتوفير متطلبات الكفاف، فرص العمل والغذاء تتباين مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي بين الدول الجزرية الصغيرة النامية، ففي بابوا غينيا الجديدة تساهم بنسبة 35.9% من الناتج المحلي الإجمالي و46.3% في جزر القمر و38.9% في جزر سليمان، بينما في سيشل 1%، وجزر البهاماس 2%.⁽¹⁾

كما تركز الزراعة في الدول الجزرية الصغيرة النامية بنسبة كبيرة على المحاصيل التجارية للحصول على العملات الأجنبية وتمثل في الموز، البن، الكاكاو وجوز الهند، فالموز يعد من أكثر المحاصيل التجارية إنتاجا في منطقة الكاريبي فجمهورية الدومينيكان تنتج حوالي 300000 طن من الفاكهة سنويا وتدر ما يقدر بنحو 55 مليون دولار وتحصل جزر سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادا معا على 68 مليون دولار.⁽²⁾

بالرغم من أهمية القطاع الزراعي في الدول الجزرية إلا أنها تشترك في تخلف القطاع الزراعي، وضعف مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى القدرة الإنتاجية المحدودة وذلك يرجع إلى:

- صغر المساحة الزراعية كنتيجة لصغر الحجم حيث تتراوح الأراضي الصالحة للزراعة في منطقة المحيط الكاريبي 2.47 مليون هكتار فقط، ففي جزر كوك 3 آلاف هكتار، كبرياتي 34 ألف هكتار وناور 0.4 هكتار.⁽³⁾

- تعرضها المستمر والمتكرر للكوارث الطبيعية وتغير المناخ، فارتفاع مستوى سطح البحر يؤدي إلى تآكل التربة وزيادة ملوحتها مما يتسبب في تقلص الأراضي الزراعية، والأعاصير ومواسم الجفاف تؤثر سلبا على المحاصيل الزراعية.

- توسيع قطاع السياحة والخدمات لجذب العمالة والانتشار بعيدا عن قطاع الزراعة.

- البعد والعزلة عن الأسواق العالمية.

2- السياحة: تعد السياحة من القطاعات الرئيسية في الدول الجزرية الصغيرة النامية وتعتمد عليها من حيث الدخل والوظائف " تستأثر في المتوسط بنحو 30% من مجموع العمالة وتساهم بنحو 50% من الناتج المحلي الإجمالي وبلغت صادرات خدمات السفر في الدول الجزرية الصغيرة النامية 24 مليار دولار في عام 2012⁽⁴⁾

(1) Martin.j.bush ,climate change adaptation in small island developing states,WILEY BLACKWELL,toronto ,2018,p48.

(2) Desmond Brown," the Race to Save the Caibbeans bananas industry ",INTERPRESS SERVICE,may2019 .in www.Ipsnews.net/2014/02/race-save caraibbeans-banana-industry.

(3) Asian development bank,THE ECONOMICS OF CLIMATE CHANGE IN THE PACIFIC, MANDALY ONG CITY,philippines.2013 ,p7.in: <https://www.adb.org/sites/default/files/publication/31136/economics-climate-change-pacific.pdf> . 05/04/2019 .

(4) منظمة الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الدول الجزرية الصغيرة النامية: تحديات النقل واللوجستيات التجارية، ص12.

الاعتماد الكبير على قطاع السياحة في الدول الجزرية الصغيرة النامية غالبا ما يتأثر بالكوارث الطبيعية كالأعاصير والعواصف والفيضانات التي تدمر المرافق السياحية والتقلبات الاقتصادية العالمية حيث يؤدي إلى تراجع المداخيل السياحية.

3- مصايد الأسماك: توفر مصايد الأسماك فوائد اقتصادية كبيرة للدول الجزرية الصغيرة النامية، ورغم أهميته فإنه تعاني من الاستغلال المفرط للموارد البحرية الحية نتيجة للصيد الجائر وغير المنظم، فعدم وجود نظم المراقبة للمحيطات زاد من عملية الاستغلال، بالإضافة ارتفاع نسبة التلوث البحري الناتج عن النفايات البرية خاصة جزئيات البلاستيك أثرت على صحة وتنوع النظم الايكولوجية البحرية، مما ترتب عنه آثار ضارة للأرصدة السمكية والعوائد الاقتصادية للدول الجزرية الصغيرة النامية.

ومن مصادر ضعف وهشاشة اقتصاديات الدول الجزرية افتقارها للمعادن وموارد الطاقة الضرورية لقيام الصناعة، مما ترتب عليها الاعتماد الشديد على الاستيراد لتوفير احتياجاتها الطاقوية، وهذا يعرضها باستمرار للتأثر بتقلبات أسعار الطاقة في السوق الدولية، حيث تنفق الدول الجزرية الصغيرة النامية أكثر من 67 مليون دولار يوميا على النفط، وتبلغ تكلفة واردات الوقود من 12 إلى 37% من إجمالي الناتج المحلي.⁽¹⁾

4- التعرض الكبير للصدمات الاقتصادية الخارجية: تتميز الدول الجزرية الصغيرة النامية بالانفتاح الاقتصادي كنتيجة لمحدودية الإنتاجية، وضيق قاعدة الموارد الطبيعية ما يجعلها عرضة للصدمات الاقتصادية الخارجية حتى الصدمات الصغيرة لها تأثير كبير عليها، مما يؤدي إلى تقلبات النمو. يرجع لينو بريجوليو* (lino briguglio) الضعف الاقتصادي للدول الجزرية الصغيرة النامية إلى التعرض للصدمات الاقتصادية الخارجية بسبب:⁽²⁾

- الاعتماد العالي على الانفتاح التجاري.
- درجة عالية من تركيز الصادرات.
- الاعتماد الكبير على الواردات الإستراتيجية.
- التعرض للكوارث الطبيعية.

فالدول الجزرية الصغيرة تعتمد على تصدير عدد قليل من الصادرات سواء كانت سلعة واحدة أو خدمة معينة مثل السياحة في فيجي، سامو وفانواتو، ومصايد الأسماك في كل من كيريباتي وجزر سليمان⁽¹⁾ كما تشكل الواردات الإستراتيجية نسبة كبيرة كالطاقة والغذاء مما يعرضها لتقلبات الأسعار الدولية.

(1) WORLD BANK GROUP ,sids,Towards a Sustainable Energy Futur,washington, jun13, 2014 ,in: [https://www.worldbank.org/content/dam/Worldbank/SIDS %20 Towards %20 Sustainable Energy %20 future.pdf](https://www.worldbank.org/content/dam/Worldbank/SIDS%20Towards%20SustainableEnergy%20future.pdf).

* لينو بريجوليو (lino briguglio): حائز على دكتوراه في الاقتصاد من جامعة إكسترا بالملكة المتحدة سنة 1982، يدير حاليا معهد الدول الجزرية الصغيرة في جامعة مالطا، نشر عدد كبير من الدراسات حول الجزر والدول الصغيرة.

(2) Lino Briguglio And Carmen Saliba, **ECONOMIC VULNIBILITY AND RESILIENE WHITE REFERENCE TO SMALL STATES**, in <https://www.rasearchgate.net/puplication/24527233-economic-vulnerbility-and-resilience-concepts-and-measurements>, 16/4/2019.

6- الديون الخارجية: تعاني اقتصاديات الدول الجزرية الصغيرة النامية من ارتفاع المديونية الخارجية، فتعرضها المتكرر للكوارث الطبيعية التي تدمر البنى التحتية والتأثر بالصدمات الاقتصادية أدى إعاقاة التنمية في هذه الدول، مما دفعها للاستدانة الخارجية من أجل بناء اقتصادياتها، لهذا تعد من الدول المثقلة بالديون في 2014 كان الدين الخارجي يمثل نسبة 45% من الناتج المحلي الإجمالي، وكانت منطقة بحر الكاريبي الأكثر مديونية تبلغ في المتوسط نسبة 73% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين أن دول المحيط الهادي لديها أدنى المستويات بنسبة 33% أما الدول الجزرية الصغيرة في (AIGAS) بلغت في المتوسط نسبة 65% من الناتج الإجمالي المحلي⁽²⁾، وتعد البلدان مثل جمايكا، وبابوا غينيا الجديدة من أكثر الدول المثقلة بالديون بأكثر من 10 مليار دولار، في حين نجد تونغا أقل مديونية بـ 190 مليون دولار⁽³⁾

والجدول التالي يوضح الدول الجزرية الصغيرة النامية ذات أعلى وأدنى دين خارجي .

الجدول رقم (02): الدول الجزرية ذات أعلى وأدنى دين خارجي .

| الدول الجزرية الصغيرة النامية ذات أعلى وأدنى دين خارجي | |
|--|-------------------|
| جمهورية الدومينيكان | 15.4 مليار دولار |
| بابواغينيا الجديدة | 12.6 مليار دولار |
| غيانا | 1.8 مليار دولار |
| سيشل | 1.8 مليار دولار |
| جزر سليمان | 255.5 مليون دولار |
| ساوتومي وبرنسيب | 231.0 مليون دولار |
| فانواتو | 201.8 مليون دولار |
| تونغا | 190.6 مليون دولار |

Source: United Nations, Office of the high representative for the developing countries ,land locked developing countries and small island developing states, **SMALL ISLAND DEVELOING STATES IN NUMBERSE**, New York ,2013,p,26.

6- الاعتماد على المساعدات الإنمائية وتحويلات المهاجرين: تصنف الدول الجزرية الصغيرة النامية كحالة فريدة في المشهد الإنمائي العالمي، تواجه تحديات بيئية اقتصادية واجتماعية خاصة، جعلت المجتمع الدولي يوجه إليها أكبر

⁽¹⁾Gyrus Rustomjee, **VULNERABILITY AND DEBT IN SMALL STATES ,POLICY BRIEF**, n°83,july 2016 , in https://cigionline.org/default/files/pd_n83_web.pdf 06/04/2019.

⁽²⁾The United Nations Office of the High Representative for Least Developed Countries, Landlocked Developing Countries and Small Island Developing States, **Financing For Development And Small Island Developing States: A Snapshot And Ways Forward**, UNDP & UN-OHRLLS Discussion Paper, June 2015,p,4. in: <https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/2181> (UNDP%20%20HRLLS%202015) financing %20for%20and %sids%20 a 20%20snapshot %20and %20ways for word pdf, 04/04/2019

⁽³⁾united nations, Office of the high representative for the developing countries and locked developing countries and small island developing states,small island developoing states,New York ,2013,p 26.

المساعدات الإنمائية الرسمية من أجل بناء القدرة على الصمود في وجه هذه التحديات، مما جعل اقتصاديات هذه الدول تعتمد بدرجة كبيرة على المساعدات، ففي الثمانينات قام الباحثان من نيوزلندا بيتر ترام (Berterm) وواتر (Watters) بتنظيم نموذج **MIRAB** (تشير MI إلى الهجرة، R التحويلات المالية، AIDS المساعدات B البيروقراطية) يلخص فيه اقتصاد الدول الجزرية الصغيرة النامية، إذ يوضح هذا النموذج اعتماد هذه الدول على مصادر التمويل الخارجية في بناء اقتصاديتها وسيطرت هذه الدولة على الحياة الاقتصادية ما يفسر غياب القطاع الخاص.⁽¹⁾

والجدول التالي يوضح الدول التي تتلقى أعلى وأدنى المساعدات الإنمائية.

الجدول رقم (03) : الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تتلقى أعلى وأدنى المساعدات الإنمائية

| الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تتلقى أعلى وأدنى المساعدات الإنمائية | |
|---|------------------|
| هايتي | 1698 مليون دولار |
| بابوا غينيا الجديدة | 658 مليون دولار |
| جزر سليمان | 338 مليون دولار |
| جمهورية الدومينيكان | 288 مليون دولار |
| تيمور الشرقية | 279 مليون دولار |
| نيوي | 21 مليون دولار |
| سانت كينس ونيفس | 20 مليون دولار |
| أنتبغوا وبربودا | 16 مليون دولار |
| غرينادا | 15 مليون دولار |
| أنغيلا | 0.42 مليون دولار |

Source: United Nations ,Office of the high representative for the developing countries ,landlocked developing countries and small island developing states, **SMALL ISLAND DEVELOING STATES IN NUMBERSE** ,New yok ,2013,p 26.

(1) Anouk coornaet, **Op.Cit**,p ,21

تعد التحويلات المالية للمهاجرين من المصادر الرئيسية للتمويل الخارجي للدول الجزرية الصغيرة النامية التي قدرت من طرف البنك الدولي بنسبة 45 % في 2011، أكبر التحويلات كانت في الدول الكاريبية، جمهورية الدومينيكان، جامايكا وهايتي.⁽¹⁾

والجدول التالي يوضح الدول التي تتلقى أعلى وأدنى التحويلات.

الجدول رقم (04) : الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تتلقى أعلى وأدنى التحويلات المالية للمهاجرين

| الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تتلقى أعلى وأدنى التحويلات المالية للمهاجرين | |
|---|------------------|
| جمهورية الجمهورية الدومينيكان | 3628 مليون دولار |
| جامايكا | 2123 مليون دولار |
| هايتي | 1551 مليون دولار |
| بابوا غينيا الجديدة | 11 مليون دولار |
| سورينام | 4 ملايين دولار |
| جزر المالديف | 3 ملايين دولار |

Source: United Nations ,Office of the high representative for the developing countries ,landlocked developing countries and small island developing states, **SMALL ISLAND DEVELOING STATES IN NUMBERSE** ,New yok ,2013,p 28.

ثانيا: الأوضاع الاجتماعية: ضعف وهشاشة اقتصاد الدول الجزرية الصغيرة النامية نتيجة محدودية الإنتاج وضعف الإنتاج الزراعي وتركيز الصادرات على سلعة واحدة، بالإضافة إلى تعرضها للكوارث الطبيعية أثر سلبا على التنمية الاجتماعية في هذه الدول، حيث تشهد انخفاض في مستويات التنمية البشرية التي تحد من قدرات الشعوب في الدول الجزرية الصغيرة النامية، والتي تعد من أكبر العوائق من أجل تحقيق التنمية المستدامة. تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية العديد من المشاكل والتحديات الاجتماعية التي تتمثل في:

1- رهان الأمن الغذائي: توفير الغذاء من أهم التحديات التي توجه الدول الجزرية الصغيرة النامية، فهي تعاني من نقص إمدادات الغذاء وذلك يرجع إلى ضعف الإنتاج الزراعي، الاعتماد على المحاصيل النقدية، صغر الأراضي

⁽¹⁾ United Nations ,Office Of The High Representative For The Least Developing Countries, Landlocked Developing Countries And Small Island Developing States, **SMALL ISLAND DEVELOPING STATES IN NUMBERS**, New York,2013,p 28.

الصالحة للزراعة بالإضافة إلى التأثير بالكوارث الطبيعية وتغير المناخ وتشير منظمة الأغذية والزراعة في تقرير حول حالة الأمن الغذائي والتغذية في الدول الجزرية الصغيرة النامية الصادر في 2016 أن الدول الجزرية الصغيرة النامية تعاني من نقص التغذية بأقل من 5% في كل من بربادوس ودومينيكا في منطقة الكاريبي، فيجي وساموا وكريباتي في المحيط الهادي وساوتومي وبرنسيب في المحيط الأطلسي ويوجد أعلى معدل لنقص التغذية في كل من غينيا بيساو بنسبة 20.7% وهايتي بنسبة 53.5%.

من أجل تغطية نقص الغذاء تلجأ الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى استيراد المواد الغذائية، مما يجعلها تتأثر بتقلبات الأسعار في الأسواق العالمية تستورد سانت كيتس ونيفيس نسبة 95% من المواد الغذائية، كما أن حركة استيراد المواد الغذائية في هذه الدول في اتجاه متصاعد، فمنظمة بحر الكاريبي استوردت في عام 1990 نسبة 45% من المواد الغذائية، يرتفع إلى 67.5% في 2011 وفي منطقة جزر المحيط الهادي استوردت نسبة 40% عام 1990 ليرتفع إلى 60% في عام 2011⁽¹⁾.

3- ارتفاع نسب الفقر، البطالة وتزايد مستمر في الهجرة: تعاني الدول الجزرية الصغيرة النامية ارتفاع لمستويات الفقر حيث يفتقر الناس إلى الدخل لتلبية احتياجاتهم الأساسية، ينتشر الفقر على نطاق واسع في دول إقليم البحر الكاريبي، حيث سجل نسبة 37.5% في غرينادا، 30% سانت لوسيا وسانت فينس وجمهورية الدومينيكان بنسبة 40%. أما في المحيط الهادي نجد نسبة الفقر في فيجي 31%، جزر سليمان 22.7% ومنطقة (AIMS) تسجل أعلى مستويات الفقر في ساوتومي وبرنسيب بنسبة 66.2% وغينيا بيساو بنسبة 69.3%⁽²⁾.

كما تشهد الدول الجزرية الصغيرة النامية ارتفاع معدلات البطالة ويرجع ذلك لعدم وجود وظائف لضعف التنمية الاقتصادية وسيطرت القطاع العام وغياب القطاع الخاص الذي يمكن من خلق فرص عمل، كما أن نقص المهارة لدى العمال يمثل أكبر الصعوبات للعثور على العمل، فعلى سبيل المثال في منطقة المحيط الهادي يتمتع جزء كبير من السكان بمهارات ومعرفة محدودة تتسم بمستويات التعليم المتدنية بشكل خاص في جزر سليمان وكريباتي حيث تم تعليم ما يقارب من ثلث السكان فقط في المرحلة والابتدائية ويتجلى نقص المهارات في الصناعات السياحية التوسعية في المنطقة وصناعات الطاقة والبناء⁽³⁾.

(1) Food and agriculture organization of united nation, **state of food security and nutrition in small island developing state developing(SIDS)**,rome,2016,in: www.foe.org/3/ai53272.pdf.6/4/2019.

(2) THE WORLD BANK, **tailing social protection to small developing state: lessons learned from the Caribbean** ,discussion paper,n1306,August 2013 ,p.p.(21,22)

(3) International Labour Organization, **enterpernships in pacific island countries**, in: <https://www.ilo.org/suva/areas-of-wark/employment-promotion/long-en/index.htm>. 10/04/2019.

وتوجد أعلى نسبة للبطالة بين الشباب والنساء وفي المناطق الريفية أعلى من المناطق الحضرية، ويقدر معدل البطالة في جمهورية الدومينيكان وجامايكا وبليز بأكثر من 11% وغيانا بـ 20% وتتراوح بين نسبة 4.6% في فاتواتو و8.6% في فيجي.⁽¹⁾

وكنتيجة لارتفاع معدلات البطالة وقلة فرص العمل تزايد معدل الهجرة من الدول الجزرية الصغيرة، حيث تشهد نوعين من الهجرة، هجرة داخلية، حيث يهاجر الشباب من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية وهجرة خارج الدول الجزرية الصغيرة النامية، مما يؤثر سلبا على اقتصادياتها، فهجرة الشباب التي تمثل القوة العاملة وهجرة العقول واليد عالية المهارة تؤثر على رأس مال بشري الضروري لقيام عملية التنمية، كما لها تأثير على النسيج الاجتماعي والتركيبية السكانية للدول الجزرية الصغيرة، وبالرغم من سلبات الهجرة في الدول الجزرية الصغيرة النامية فإن لها جانب ايجابي يتمثل في التحويلات المالية للمهاجرين إلى بلدانهم.

3- تدني مستويات التعليم والصحة وتزايد معدلات النمو السكاني: تشهد الدول الجزرية الصغيرة تدني في مستويات التعليم، لا يزال هناك ما يقرب 1.2 مليون طفل لم يلتحقوا بالمدارس في مرحلة التعليم الابتدائي، وكذا 0.4 مليون مراهق في المرحلة الثانوية، وسجلت أعلى نسبة أطفال غير ملتحقين بالمدارس الابتدائية في بابوا غينيا الجديدة بنسبة 0.2 مليون طفل والجمهورية الدومينيكان وغينيا بيساو بنسبة 1% لكل منهما وفيما يتعلق بالمراهقين غير الملتحقين بالمدارس نجد أكبر عدد في جامايكا 0.04 مليون وفي جمهورية الدومينيكان 0.03 مليون مراهق.⁽²⁾

وتعود أسباب عدم التحاق الأطفال بالمدارس في هذه الدول الجزرية الصغيرة إلى تواجدهم في مناطق معزولة وجزر مشتتة جغرافيا، كما أن للفقر دور رئيسي في عدم التحاق الأطفال، حيث يتم توجيه الأطفال إلى العمل في الأسواق والزراعة، الأمر الذي يؤدي إلى فقدان التنمية التعليمية والمهارات التي تعيق إنتاجية الجيل القادم من العمال ويقلل من قدرة الكسب.

كما أن الوضع الصحي في الدول الجزرية الصغيرة النامية يتميز بالضعف وعدم القدرة على تحقيق التغطية الصحية الشاملة، لافتقارها للبنية التحتية كنقص الأدوية والعاملين الصحيين والمرافق الصحية، حيث تنتشر بالدول

(1) THE WORLD BANK, **tailing social protection to small developing state: lessons learned from the Caribbean** Op. Cit,p19.

(2) UNESCO INSTITUTE FOR STATISTICS, **Education In Small Island Developing States (SIDS)**, April 1st2015 ,p 2.

الجزرية الصغيرة النامية نسبة كبيرة من الأمراض غير السارية فحول المحيط الهادي لديها معدلات انتشار مرض السكري والإعاقة الناتجة عن الأمراض غير المعدية، التي تؤدي إلى بتر الأطراف وازدياد العمى وضعف البصر⁽¹⁾ تعرف الدول الجزرية الصغيرة النامية انتشار للسمنة، ذلك لاعتمادها على المواد الغذائية المستوردة التي تحتوي على نسبة عالية من الدهون والسكريات، نجد في منطقة بحر الكاريبي أكثر من 60% من البالغين يعانون من السمنة تتراوح معدلات السمنة في بربادوس بنسبة 32.2%، جمهورية الدومينيكان 25.9%، جامايكا 26%، أما في منطقة المحيط الهادي تفوق 80% حيث نجد نسبة 35.9% في فيجي، ناورو بنسبة 45.1%، تونغا بنسبة 41%⁽²⁾.

أدى نقص التغذية في الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى ظهور أمراض فقر الدم وظهور حالات التقزم خاصة في منطقة المحيط الهادي التي تعاني من انخفاض مستويات التغذية، حيث سجلت حالات التقزم بنسبة 40% في بابوا غينيا الجديدة، جزر سليمان بنسبة 33%، و 26% في ناورو وتوفالو بـ 26%⁽³⁾.

كما تعاني الدول الجزرية الصغيرة من انتشار الأمراض المعدية التي تؤثر على صحة سكان هذه الدول كفيروس نقص المناعة البشرية، ففي منطقة الكاريبي يعد السبب الرئيسي للوفاة في الفئة العمرية 15-45 سنة وتتراوح معدلات انتشاره بين البالغين بنسبة 25% في غرينادا وبنسبة 1.5% في بربادوس وفي المحيط الهادي تعد بابوا غينيا الجديدة أكبر بلد توجد فيه عدد حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة⁽⁴⁾.

أما فيما يتعلق بالنمو السكاني في الدول الجزرية الصغيرة النامية نجد مجموع سكان الدول الجزرية الصغيرة النامية بلغ 59.5 مليون نسمة عام 2012 يتوزعون كالتالي: 10 ملايين في المحيط الأطلسي والبحر الهندي والبحر المتوسط وبحر الصين الجنوبي (AIGAS) 38.7 مليون وفي منطقة الكاريبي 10.6 مليون في المحيط الهادي⁽⁵⁾.

(1) United Nations Development Programme, **the state of human development in the pacific: a report on vulnerability and exclusion a time of rapid change**, 2014.p4.

(2) Nicole Foster and others, regulatory measures to fight obesity in small island states of Caribbean and pacific, 2015-2017, rev panam salud publican, 2018, p.p.(1,25)

(3) United Nations Development Programme, Op,Cit .p5.

(4) UNICEF PACIFIC AND THE EASTERN CARIBBEAN OFFICES, **Small Island Developing States(SIDS)Fit For Children Network-A Concept Note**, Paper N° 01, october2008 ,P6.

(5) United nations, Departement Of Economic And Social Affairs , **THE TREND IN SUSTAINABLE BLUE DEVELOPMENT:SMALL ISLAND DEVELOPING STATES (SIDS)**, New York, 2014 , p2.

هناك دول تشهد نموسكاني سريع يتجاوز النمو الاقتصادي، مما يخلق ضغوط لتوفير الخدمات الأساسية الفرص الوظيفية أمام محدودية الموارد الطبيعية والضعف الاقتصادي وصغر المساحة، وفي المقابل نجد دول جزرية صغيرة تقل فيها الكثافة السكانية مما يحول دون تحقيق وفورات الحجم في العديد من المجالات مما يخلق مشكلة القوة العاملة من أجل القيام بعملية التنمية.

4- المساواة بين الجنسين: التمييز بين الجنسين واضح في الدول الجزرية الصغيرة النامية، حيث تعاني النساء من عدم المساواة في الحصول على مناصب شغل، كما يشكلن نسبة كبيرة من الفقراء خاصة في أوساط الأرمال وربات البيوت. بالإضافة إلى تعرضهن إلى مستويات عالية من العنف نجد في منطقة الكاريبي أعلى معدلات العنف على المستوى العالمي، حيث تتعرض امرأة واحدة من بين 4 نساء في غيانا للعنف البدني و30% من النساء في جامايكا وبربادوس عانين من أشكال العنف المتزلي⁽¹⁾.

فالنساء في الدول الجزرية الصغيرة النامية تتمتع بفرص محدودة للوصول إلى المناصب السياسية والقيادية وذلك راجع لطبيعة الثقافة التقليدية التي تميز هذه الدول الجزرية الصغيرة النامية.

5- نقص المياه العذبة: تعاني الدول الجزرية الصغيرة من نقص متزايد في المياه العذبة بسبب صغر الحجم، قلة المياه الجوفية، فترات الجفاف وتغيرات المناخ، تزايد عدد السكان مما يؤدي إلى زيادة الطلب على موارد المياه العذبة. وما يزيد من حدة نقص الموارد والمياه العذبة في الدول الجزرية الصغيرة النامية عدم وجود منشآت لتخزين المياه السطحية، وإمكانية الوصول إلى المياه العذبة كثيرا ما يجد منها الافتقار إلى مرافق التخزين الكافية وشبكات الوصل كما أن إدارة تجمعات المياه لا تزال ضعيفة في كثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية بسبب عدم كفاية المعدات التقنية والموظفين التقنيين المدرسين والبيانات المتعلقة بشبكات المياه الجوفية وتخطيط مستجمعات المياه ونظم الإدارة⁽²⁾.

فالمياه في الدول الجزرية تتميز بسوء نوعيتها نتيجة لعدة عوامل:

- الفيضانات وارتفاع مستوى سطح البحر الذي يؤدي إلى تلوث المياه العذبة وازدياد ملوحتها.

(1) UNEPA, **gender thematic brief**, caribbean sud-regional office, 2017.in: <https://caribbean-urfpa/en/news/gender-thematic-brief>. 16/04/2019.

(2) منظمة الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الأعمال التحضيرية لعقد الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية: استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، لجنة التنمية المستدامة، الدورة 12، 11 مارس 2004، ص 16.

- التلوث بمياه الصرف الصحي والنفايات السائلة الصناعية غير المعالجة، إذ تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية مشكلات خاصة في تركيب البنية التحتية بفعل التضاريس شديدة الانحدار وغير المستقرة على الجزر البركانية والتضاريس المنخفضة للجزر المرجانية.⁽¹⁾

يؤدي سوء نوعية المياه في الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى زيادة الأمراض المعدية المعوية لاسيما بين الأطفال فانخفاض جودة المياه له آثار ضارة على رفاهية الإنسان، على سبيل المثال يعود 6% من وفيات في بابواغينيا الجديدة إلى الإسهال وهو كثيرا ما يرتبط بنوعية المياه الرديئة⁽²⁾

المطلب الثالث: الأوضاع البيئية

تتميز البيئة في الدول الجزرية الصغيرة النامية بالتنوع البيولوجي جعلها من أغنى مناطق العالم، كما أنها من أكثر النظم البيئية ضعفا وهشاشة، فموقعها الجغرافي في المنطقة المدارية وتكوينها الجيولوجي وتأثرها الشديد بتغير المناخ أدى إلحاق الكثير من الضرر بهذه البيئة الجزرية، ومن أهم ما تعانيه البيئة في الدول الجزرية الصغيرة النامية ما يلي:

1- الكوارث الطبيعية: الموقع الجغرافي للدول الجزرية الصغيرة النامية في المنطقة المدارية جعلها تتعرض باستمرار للكوارث الطبيعية، كالأعاصير، العواصف الاستوائية، الزلازل، البراكين، وموجات الجفاف، تتميز هذه الكوارث الطبيعية بالتكرار والشدة ما جعل هذه الدول أكثر ضعفا في مواجهة الكوارث الطبيعية، بالإضافة إلى الخسائر الاقتصادية والبشرية، فبين عام 1990 و2013 بلغت حجم خسائر الدول الجزرية الصغيرة النامية حوالي 8 مليار دولار، فالإعصار الاستوائي ايفان (EVAN) في ديسمبر 2012 الذي ضرب فيجي وساموا شرد أكثر من 5000 شخص وخسائر بـ 1 مليون دولار.⁽³⁾

أما إعصار ديفيد 1979 الذي ضرب جمهورية الدومينيكان أسفر عن مقتل 42 شخص وتدمير 12% من المباني، إتلاف محاصيل الموز بأكملها، وتدمير 75% من غابات البلاد وانخفاض الناتج المحلي بنسبة 17%، وارتفع العجز المالي من 3.1% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1978 إلى 8.1% في 1981 على الرغم من الزيادة الكبيرة في المنح الأجنبية.⁽⁴⁾

(1) Commission on sustainable development, freshwater resources in small island developing ,sixth session 21April -1may ,1998. in: island.unep.ch ,/dd98-7a3,htm .0 2/05/2019.

(2) United Nations Environment Programme, GEO Small Island Developing States Outlook ,nairobi,2014,p6.

(3) Martin j. Buch, climate change adaptation in small island developing states,Op,Cit,p 48.

(4) INTERNATIONAL MONETARY FUND, Macroeconomic Implication of Natural Disasters in the Caribbean, IMF working Paper , December 2004,p7.

وتعد دولة فانواتو الأكثر ضعفا في العالم فإعصار "بام" (BAM) الذي ضرب الجزيرة في 2015 تسبب في دمار واسع، مما أثر على قرابة 200000 شخص (73% من السكان) وخلف خسائر قدرت بنحو 590 مليون دولار أي بنسبة 65% من الناتج المحلي الإجمالي، ولم تمر بضعة أشهر على الإعصار "بام" حتى اجتاحت البلد موجة جفاف شديدة مما تسبب في خسائر في المحاصيل وزيادة ندرة المياه.⁽¹⁾

2- **تغير المناخ:** بالرغم من أن الدول الجزرية لا تساهم في تغير المناخ إلا أنها من أكثر الدول تأثرا، فارتفاع مستوى سطح البحر يعد أكبر تهديد للدول الجزرية الصغيرة النامية، "حيث تشهد منطقة الهادي ارتفاع متوسط سطح البحر قدره 0.77 ملم في حين يزداد متوسط مستويات البحر في الكاريبي بمعدل 1 ملم"⁽²⁾

فارتفاع مستوى سطح البحر يسبب العديد من الأضرار للدول الجزرية الصغيرة النامية والتي تتمثل في :

- تهديد باختفاء العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية.

- تدمير الهياكل الأساسية للدول الجزرية الصغيرة النامية كالبنية التحتية والفنادق السياحية.

- فقدان الأراضي الصالحة للزراعة بسبب تآكل الأراضي وزيادة ملوحتها .

- نقص إمدادات المياه العذبة وتلوثها مما يؤدي إلى زيادة الأمراض المقلوبة عبر المياه.

3- **المخسار التنوع البيولوجي:** تشكل الدول الجزرية الصغيرة النامية مناطق للتنوع البيولوجي، تضم أنواع فريدة من الحيوانات والطيور والنباتات، إلا أن هذا التنوع أصبح مهددا بفعل النشاط الإنساني والكوارث الطبيعية فالغطاء الغابي الذي تتميز به الدول الجزرية الصغيرة قدر بنحو 75 مليون هكتار أي قرابة 63% من المساحة الإجمالية للأرض ونجدته مرتفع في كل من جزر البهاما، جزر كوك، بالاو، بنحو 76% إلى 96%⁽³⁾، لكن هذا الغطاء الغابي شهد تراجع بسبب الكوارث الطبيعية كالأعاصير والعواصف، النمو السكاني السريع، إزالة الغابات للحصول على الأراضي الزراعية وتطوير البنية التحتية، وكذا الحصول على الخشب من أجل التجارة.

فالشعاب المرجانية التي تعد مكان لتعايش الأسماك والرخويات وغيرها من الكائنات الحية، وذات قيمة اقتصادية عالية للدول الجزرية الصغيرة النامية من سلع وخدمات، ومصدر حماية من الأمواج القوية والعواصف

(1) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية ومنظمة الصحة العالمية، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2018: بناء القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ من أجل الأمن الغذائي والتغذية، روما، 2018، ص83.

(2) Intergovernmental Panel on Climate Change, **climate change 2007:IMPACTS, ADAPTATION and vulnerability**, CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESS, p662.

(3) منظمة الأغذية والزراعة، حالة الغابات في العالم 2005، على الرابط:

pdf.www.faoorg/dorcep/pdf/007/x55740/x5574ao4 تاريخ النصف: 2019/04/17.

تشهد تراجع مستمر، بسبب تعرضها لعمليات تبيض واسعة في الدول الجزرية الصغيرة النامية الناتج عن ارتفاع درجة حرارة المحيطات والتحمض، ففي منطقة المحيط الهادي كانت هناك حالات لتبيض الشعب المرجانية في كل من دولة بالاو في عام 1998-2010، ودولة كيرباتي بين عامي 2002-2005 وكانت أكبر عملية تبيض مدمرة كانت في المحيط الهندي في جزر المالديف وسيشيل في 1998 عانى أكثر من 80% من الشعاب المرجانية من وفيات كاملة⁽¹⁾

4- التلوث: يعد التلوث من أكبر المشاكل التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة وتشهد معدلات مرتفعة من التلوث البحري والبري بسبب صغر المساحة وزيادة عدد السكان .

فالدول الجزرية الصغيرة تولد في المتوسط 1.29 كغ من النفايات للشخص الواحد كل يوم وهي أقل من نظيرتها في بلدان منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية 1.35 كغ، هذه الكمية تعرض الدول الجزرية لصعوبات جمع ومعالجة هذه المخلفات⁽²⁾.

فالدول الجزرية الصغيرة النامية تعاني من مشكلة التخلص من النفايات بسبب عدم وجود أماكن محددة لصب النفايات وضعف تكنولوجيا إعادة التدوير، بالإضافة إلى التشتت الجغرافي الذي زاد من صعوبة معالجة النفايات، مما يؤدي إلى التخلص من هذه النفايات في البحار والمحيطات الذي يشكل البلاستيك النسبة الكبيرة الذي يتحول إلى أجزاء صغيرة تعرف باسم المواد البلاستيكية الدقيقة التي يعد تهديدا للحياة البحرية والشعاب المرجانية والنظم الايكولوجية الساحلية وصحة الإنسان⁽³⁾.

المبحث الثالث: الاقتصاد الأزرق كنهج لتحقيق التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

نتيجة لما تواجهه الدول الجزرية الصغيرة النامية من تحديات كبيرة في تحقيق التنمية المستدامة انطلاقا من الخصائص المشتركة الفريدة من نوعها التي تتميز بها ظهرت الحاجة الملحة إلى تبنيها لمقاربة تنموية جديدة، ومع تزايد التركيز في السنوات الأخيرة على المفهوم الناشئ للاقتصاد الأزرق بالاستناد إلى التصور الأصلي المعتمد من قبل منظمة الأمم المتحدة لمفهوم الاقتصاد الأخضر، اعتبرت الدول الجزرية الصغيرة النامية أن مقاربة الاقتصاد

(1) Climat Zone, **sids and their coral reefs**, in: <https://climatezone.org/small-island-developing-states/sids-and-coral-reefs>. 10/04/2019.

(2) SWEDICH INSTITUTE FOR THE MARINE ENVIRONMENT, **marine plastic litter on small island developing states(SIDS): IMPACT AND MEASER**, report n° 4, 2017, p24.

(3) UNEP OFFICES, **Marine Litter In The Ocean**, the Caribbean environment programme, 2014-2015. in: www.cep.unep.org/unep-2019s-caribbean-environment-programme-reminds-of-the-deadly-impact-of-marine-litter-on-the-ocean. 01/05/2019.

الأزرق هي النهج التنموي المناسب لتحقيقها التنمية المستدامة كون تطبيقية يتلاءم مع ظروفها وتحدياتها وإمكانياتها التنموية، إضافة إلى أن القطاعات التي يقوم عليها الاقتصاد الأزرق هي نفسها القطاعات الرئيسية لاقتصاديات هذه الدول، إذ يعتمد على أدوات وأساليب للإدارة السلمية للبحار والمحيطات التي تعد الدول الجزرية الصغيرة النامية جزءاً لا يتجزأ منها.

فمقاربة الاقتصاد الأزرق التي تستند إلى نقاط القوة لهذه الدول المتمثلة في القطاعات الساحلية والبحرية بإمكانها تحسين المستوى المعيشي والعدالة الاجتماعية وتقليل المخاطر البيئية وبالتالي الوصول إلى نمو اقتصادي مستدام وسليم بيئياً وشامل اجتماعياً بالاعتماد على الأساليب والإجراءات المناسبة لتطبيقه.

المطلب الأول: إمكانيات الدول الجزرية الصغيرة النامية في تطبيق مقاربة الاقتصاد الأزرق.

وفر ظهور مفهوم الاقتصاد الأزرق في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة "قمة ريو+20" سنة 2012 نهجاً جديداً لتعزيز التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، كونه نهج تنموي يتناسب مع ظروفها وتحدياتها الإنمائية، إذ يركز الاقتصاد الأزرق على الاستهلاك الرشيد للموارد والإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية بناءً على فرضية مفادها أن النظم البيئية الصحية للبحار والمحيطات تعد أكثر إنتاجية وأساساً لقيام الاقتصاديات المستدامة⁽¹⁾.

كانت الدول الجزرية الصغيرة النامية في طليعة الترويج للاقتصاد الأزرق إدراكاً منها أن للمحيطات والبحار دور رئيسي في التنمية المستدامة، كون الاقتصاد الأزرق نهج يطبق في سياق اقتصاديات البحار والمحيطات انطلاقاً من حماية البيئة والإدارة الجيدة لموارد البحار والمحيطات وضمان قدرة الأجيال القادمة، ونظراً لتموقع الدول الجزرية الصغيرة النامية وسط البحار والمحيطات، فإنها تسعى لتطبيق مقاربة الاقتصاد الأزرق كنهج تنموي جديد ومكمل للنماذج القائمة (الاقتصاد البني، الاقتصاد الأخضر) بغية الرفع والنهوض بمستواها التنموي بالقضاء على الفقر وتحسين المستوى المعيشي وبناء القدرة على الصمود والتكيف مع آثار التغيرات المناخية وإيجاد حلول لمشكلة إدارة النفايات⁽²⁾.

(1) Cyrus Rustomjee , "Developing the Blue Economy in Caribbean and Other Small States" **PALICY BRIEF** ,Centre Of International Governance Innovation, N°:75 , Québec ; march 2016, p.p.(3,4)

(2) Français Taglioni et autres , **l'économie Blue au sein de la Grande Caraïbe:l'approche collaborative essentielle et les limites des zones économiques exclusives**. Dans : <https://outremres360.com/culture/leconomie-blue-au-sein-de-la-grande-caraïbe-lapproch-colaborative-essentielle-et-des-zones-economiques-exceusives/date./01/05/2019>

توجد العديد من الفرص والإمكانيات التنموية لتطبيق مقاربة الاقتصاد الأزرق في الدول الجزرية الصغيرة النامية إلا أنها غير مستغلة بشكل جيد، ومن الإمكانيات الكامنة في هذه الدول، نجد المناطق الاقتصادية الخالصة الخاضعة لولايتها القضائية، والتي تتجاوز بكثير مساحة أراضيها المتاحة، مما يثبت أن تحديد أولويات نموذج الاقتصاد الأزرق سيتم بنجاح ويمكن أن يحقق تقدماً تنموياً ملحوظاً وكمثال على ذلك في منطقة البحر الكاريبي تتمتع الدول التسعة الأعضاء في منطقة دول شرق البحر الكاريبي والمقدرة مساحتها الأرضية بـ 3500 كم² تقدر مناطقها الاقتصادية الخالصة مجتمعة بـ 350,000 كم²، فيما قدرت مساحة الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادي بـ 500000 كم² مع سلطة قضائية مقدرة بـ 28 مليون كم² من البحار والمحيطات والمناطق الاقتصادية الخالصة الخاصة بها، بالنسبة لدولة السيشل التي تبلغ مساحتها الأرضية 457 كم² تبلغ مساحتها الاقتصادية الخالصة 1,37 مليون كم².⁽¹⁾

كل هذه الإمكانيات والفرص جعلت الدول الجزرية الصغيرة النامية تتمتع بالاختصاص في استغلال هذه المناطق كون القطاعات الرئيسية في اقتصادها تعتمد بالأساس على موارد البحار والمحيطات، وفي ذات الوقت هي فرصة مناسبة لتفعيل مقاربة الاقتصاد الأزرق في هذه الدول كما ركزت معظمها على تقنين منطقتها الاقتصادية الخالصة وكتلة أراضيها بغية استغلالها لتحقيق تنميتها المستدامة.

ويشير اعتماد مقاربة الاقتصاد الأزرق في الدول الجزرية الصغيرة النامية حسب دراسة حديثة لبنك التنمية الكاريبي إلى الموضوعات التالية:⁽²⁾

- 1- النمو والتنمية المستدامة.
- 2- تقليل مخاطر الاستخراج واستخدام موارد المحيطات التي تركز بشكل كبير على ثروة المجتمعات الساحلية من حيث الفرص والحماية الاجتماعية والحفاظ على البيئة.
- 3- ضمان مرونة الدول الجزرية الصغيرة النامية في مواجهة الكوارث الطبيعية وتأثيرات تغير المناخ.

وبناءً على ما سبق ذكره وضعت مجموعة الدول الجزرية الصغيرة النامية استراتيجيات وطنية للنمو الأزرق الذي يوفر لها العديد من فرص النمو القطاعية، فمعظم هذه الدول في منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادي تركز على قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية والنقل البحري والسياحة الساحلية والتي تمثل مجتمعة أكبر حصة

(1) Cyrus Rustomjee, Operationalizing the blue economy in small states: Lesson from the Early Movers, centre of international governance innovation, n°:117, septembre 2017, p.p.(4,17)

(2) François Taglioni, *l'économie Bleue au sein de la Grande Caraïbe: l'approche collaborative essentielle et les limites des zones économiques exclusives*, op,cit.

من النشاط الاقتصادي لهذه الدول فمتابعة الاقتصاد الأزرق في الدول الجزرية الصغيرة النامية يمكن من التنوع في العديد من القطاعات الاقتصادية القائمة والناشئة⁽¹⁾.

إذا تم إدارة التداخلات القطاعية في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية والسياحة الساحلية والطاقة المتجددة للمحيطات والتكنولوجيا الحيوية البحرية والمناهج الجديدة لتقييم خدمات النظام الإيكولوجي بشكل مستدام ووفق مبادئ الاقتصاد الأزرق، فإنها تتيح فرصا كبيرة للدول الجزرية الصغيرة النامية للتغلب على مواطن الضعف والهشاشة البيئية والاقتصادية وتجاوز العقبات التي تتعرض مسار تحقيقها للتنمية المستدامة.

وترتبط إمكانية اعتماد مقارنة الاقتصاد الأزرق في الدول الجزرية الصغيرة النامية ارتباطا وثيقا بالقطاعات

الرئيسية لاقتصاد هذه الدول وتتلخص فيما يلي:

1- مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية : يعد هذا القطاع فرع هام من الاقتصاد الأزرق والقطاع المهيمن لتحقيق الأمن الغذائي في الدول الجزرية الصغيرة النامية والمساهمة في النظم الغذائية المستدامة لدى المجتمعات الجزرية، إذ بلغ متوسط استهلاك الأغذية البحرية عام 2013 في هذه الدول 12,4 كغ للفرد الواحد في السنة وتختلف الأرقام الوطنية بين 1,4 كغ في السنة في غينيا بيساو و185 كغ للفرد الواحد في السنة في جزر المالديف⁽²⁾.

يعرف الطلب المحلي على منتجات الأغذية البحرية ارتفاعا مستمرا نظرا للأفضلية المحلية والسياحة والترويج للأسماك كخيار غذائي صحي، ومن المتوقع أن يرتفع الطلب على الأسماك ومنتجات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في ظل ارتفاع النمو السكاني في المستقبل إضافة إلى حركة السياحة الساحلية التي تعد من القطاعات الحيوية في الدول الجزرية الصغيرة النامية .

حسب تقديرات برنامج الأمم المتحدة للبيئة سنة 2012 قدر وصول الاستهلاك المحلي للأسماك إلى أربعة أضعاف الاستهلاك العالمي للفرد الواحد خلال سنة 2014 وتوفير فرص العمل لحوالي 350,000 شخص في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي، إضافة إلى إنتاج الأسماك المستهلكة الذي قدر بقيمة 420 مليون دولار أمريكي وإيرادات التبادل التجاري في القطاع والمقدرة بـ 270 دولار أمريكي⁽³⁾.

(1) Cyrus Rustomjee , Developing the Blue Economy in Caribbean and Other Small States Op.Cit,p3.

(2) منظمة الأمم المتحدة للأغذية و الزراعة، تقرير حالة الموارد السمكية و تربية الأحياء المائية في العالم 2018، مرجع سابق، ص.ص. (26،21).

(3) Cyrus Rustomjee , Developing the Blue Economy in Caribbean and Other Small States, Op.Cit,p3.

من الضروري تشجيع وتعزيز تنمية الأحياء المائية في الدول الجزرية الصغيرة النامية فقيام ثورة زرقاء ممكنة في هذه الدول بالاستغلال الأمثل لموارد البحار والمحيطات في قطاع مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية من خلال وضع الاستثمارات في أطر مؤسسية وقانونية مناسبة لهذا القطاع تزامنا مع زيادة الطلب العالمي على الأسماك فلاستزراع السمكي وتربية الأحياء المائية يتيح فرصا كبيرة للدول الجزرية الصغيرة النامية لتحقيق⁽¹⁾:

- توسيع إنتاج مصائد الأسماك بشكل مستدام وحماية النظم الايكولوجية البحرية.
- زيادة فرص العمل وربط الدول الجزرية الصغيرة النامية بسلاسل قيمة إقليمية وعالمية متكاملة وبشكل متزايد.
- دعم هذه الدول بالتخطيط الجيد لجعلها في وضع مناسب لتعميق وتوسيع الاقتصاد الأزرق وتحقيق مكاسب النمو الأزرق من قطاع مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية ويجب أن يكون التخطيط شاملا لدراسات الجدوى الاقتصادية وتحليلات التسويق وتدريب مزارعي وصائدي الأسماك بأحداث التقنيات من خلال الابتكار.
- تحسين خطط الإدارة القائمة على استعادة الأرصد السمكية بسرعة، فالتحدي الكبير لهذا القطاع يكمن في الحاجة الملحة لإنهاء الصيد الجائر، والصيد غير القانوني فالتطوير المستقبلي لتربية الأحياء المائية ومصائد الأسماك البحرية وأسماك أعالي البحار فرصة مواتية للتنوع التقني والاقتصادي في هذا القطاع لتحقيق نمو مستدام⁽²⁾.

2- السياحة الساحلية المستدامة: هي جزء رئيسي من اقتصاد معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية خاصة الدول الواقعة في منطقة البحر الكاريبي بالنسبة لبعض الدول تمثل الاقتصاد الكلي تقريبا، يعتبر هذا القطاع مصدرا رئيسيا للتوظيف ومصدرا هام لجلب العملة الأجنبية وقد ساعد هذا القطاع على تعويض انخفاض صادرات الزراعة إذ تمثل السياحة نسبة 75% من الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء في منظمة الدول الكاريبية الشرقية، وقدرت نسبة التبادل الأجنبي في مجموعة الدول الجزرية الصغيرة النامية في هذا ارتفاع بنسبة 30 % وأكثر من نصف الناتج المحلي مصدره من السياحة حسب إحصائيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية سنة 2012⁽³⁾.

يمكن لنهج النمو الأزرق أن يساهم في تطوير السياحة في الدول الجزرية الصغيرة النامية وتوسيعها، كون قطاع السياحة في هذه الدول يعتمد بشكل كبير على البيئة البحرية في كل من "بالو" "السيشل"، تمثل السياحة

⁽¹⁾ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، لجنة مصائد الأسماك لمنظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة، اجتماع خاص عن تربية الأحياء المائية في الدول الجزرية الصغيرة النامية: فرص النمو الأزرق للدول الجزرية الصغيرة النامية في ظل تغير المناخ، الدورة:9، روما، أكتوبر 2017، ص. 3، (6).

⁽²⁾ عز النوبي، "منظمة الفاو تضع إطارا زمنيا لتطبيق برنامج النمو الأزرق"، جريدة اليوم السابع، القاهرة، 10/05/2016، على الرابط:

<https://m.youm7./amp/2016/50/10/2712053> تاريخ التصفح: 2019/05/11/

⁽³⁾ United Nations, conference en trade and development(UNCTAD), **the oceans economy: opportunities and challenges for small island developing states**, New york and Geneva , 2014,p.p.(11,20)

البحرية أكثر من نصف عائدات التصدير، بالتالي فإن جودة البيئة البحرية يمكن أن تكون لها تأثير كبير في قيمة هذا القطاع ويتوقف الأمر على إدراك السياح لجودة البيئة البحرية.

يتوقف التقدم في هذا القطاع على تمويل طويل الأجل للبنية الأساسية للسياحة المستدامة وإقامة أطر قانونية لها وتحديد الأولويات بشكل فعال بين أهداف الاستدامة المحتملة التنافس بين قطاع السياحة ومصايد الأسماك وجودة النظم الايكولوجية وإتباع نهج السياحة المدارة⁽¹⁾.

3- الطاقة المتجددة للبحار والمحيطات: يوفر هذا القطاع فرصة جديدة للدول الجزرية الصغيرة النامية للتحويل من الاعتماد الكبير على الطاقة الأحفورية المستوردة إلى الاكتفاء الذاتي في مجال الطاقة وتحقيق الأمن الطاقوي الطويل الأمد، إذ سلط المؤتمر الدولي الثالث للدول الجزرية الصغيرة النامية المنعقد بـ ساموا سنة 2014 الضوء على أن الاعتماد الكبير على الطاقة الأحفورية المستوردة هي المصدر الرئيسي لضعف اقتصاديات هذه الدول⁽²⁾.

توفر المحيطات مصادر متعددة للطاقات المتجددة أهمها: طاقة الرياح، طاقة المد والجزر وطاقة الكتلة الحيوية وفي الوقت الحالي تدرس معظم الدول الجزرية هذه الفرص والخيارات لتحقيق نمو اقتصادي مستدام بيئيا ومن أبرز الدول في هذا المجال السيشل تعتمد بنسبة كبيرة على طاقة الرياح والطاقة الشمسية وموريشيوس على إنتاج الطاقة الكهربائية في أعماق المحيطات وجزر المالديف في مجال التحويل الطاقة الحرارية إلى كهرباء.

يواجه هذا القطاع العديد من التحديات الناشئة إذ يساهم تطبيق الاقتصاد الأزرق في تجاوزها من خلال زيادة الدعم المالي والاستثمارات ونقل التكنولوجيا إضافة إلى وضع خرائط طريق وسياسات واستراتيجيات طاقوية على المستوى الوطني (المحلي)، الإقليمي والآقليمي وإيجاد السبل لتطوير الآليات الفعالة لنقل الطاقات المتجددة وتخزينها مما يؤدي إلى النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة في نفس الوقت والتخلص من الاعتماد على الاستيراد في مجال الطاقة الأحفورية في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

4- التنقيب البيولوجي وتسخير التكنولوجيا الحيوية البحرية: يوفر هذا القطاع فرصة هائلة للدول الجزرية غير مشغلة للنمو الأزرق، إذ توفر الأنواع البحرية عناصر أساسية للصناعات الدوائية والغذائية والطاقة والتخفيف من آثار تغير المناخ⁽³⁾، إذ يشهد السوق العالمي للتكنولوجيا البحرية نمو متسارع يقابله ارتفاع في تكاليف التنقيب

(1) Florian Aumoud, pauvreté environnement et petits états insulaires en développement, **revue Quart Monde**, N°:241, paris, janvier 2017. dans:

<https://www.editionsquartmonde.org/catalog/product-info.php?cpath=36-57&products id=270>

(2) Cyrus Rustomjee, **Operationlizing the Blue economy in small states: lessons from the Early Movers**, Op.Cit, p.p. (8,10).

(3) United Nations, conference en trade and development (UNCTAD), **The oceans economy: opportunities and challenges for small island developing states**, Op.Cit ,p16.

البيولوجي البحري لهذا تسيطر اقتصاديات الدول المتقدمة على استغلال التكنولوجيا الحيوية البحرية بمفردها، وتمثل الاستراتيجيات المعتمدة من طرف الدول الجزرية الصغيرة النامية البحث عن فرص لتقاسم المنافع مع الشركاء الحاليين في السوق خاصة استغلال طاقة الرياح في المناطق الاقتصادية الخالصة الخاضعة لها⁽¹⁾.

5- حماية وحفظ موارد المحيطات والنظم الايكولوجية: تعد حماية المحيطات جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاد الأزرق حيث تعتمد التنمية المستدامة القائمة على نهج الاقتصاد الأزرق على صيانة النظم الايكولوجية للمحيطات كونها توفر خدمات للنظام البيئي وتعمل ككتلة حرارية لتخزين الحرارة وتنظيم الغازات الجوية وتغيير المناخ وامتصاص وتخزين ثاني أكسيد الكربون وغيره من انبعاثات غازات الدفيئة في أحواض الكربون خاصة غابات المنغروف والأعشاب البحرية إذ تولد المحيطات حوالي 50% إلى 85% من الأكسجين في الغلاف الجوي إضافة إلى حماية المناطق الساحلية وغيرها من الخدمات.

واعتباراً أن الاقتصاد الأزرق يركز على المحيط بإمكان الشركات الصغيرة المؤهلة في الدول الجزرية الصغيرة النامية تقديم الخدمات التي تحمي وتحافظ على موارد المحيطات والنظم الايكولوجية عن طريق العمل العالمي التعاوني الذي يمكن أن يساهم في حماية البيئة والإدارة الجيدة والمستدامة لها، هذا الدور يدعم بشكل مباشر جهود الدول الجزرية الصغيرة في تحقيق التنمية المستدامة، وبناء على الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة لسنة 2015 الذي يهدف إلى تعزيز الحفاظ على البحار والمحيطات ومواردها من أجل تعزيز آفاق النمو الأزرق في الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال الاستغلال الأمثل لموارد المحيطات التي توفر مجموعة من السلع والخدمات الأساسية المدعمة للرفاه الاقتصادي والاجتماعي والمتمثلة في توفير المواد الغذائية والمواد الخام واستحداث وظائف التنظيم والدعم مثل: التحكم في الفيضانات وحماية السواحل وتنظيم المناخ⁽²⁾، فإذا كانت النظم الايكولوجية للمحيطات خاضعة للإدارة الجيدة والتنظيم فإنها تساهم في تنمية المجتمعات الجزرية على أوسع نطاق من خلال:

1- تحقيق الأمن الغذائي: بتوفر مستويات كافية من حماية الموارد البحرية وإدارتها للاستثمار في الإمداد المستدام والمتجدد بالأغذية.

2- النمو الاقتصادي المستدام: يمثل الإمداد المستمر للسلع والخدمات القاعدة الأساسية لمجموعة من الأنشطة الاقتصادية أهمها السياحة البحرية التي يمكن أن تكون مساهم رئيسي في زيادة الناتج المحلي الإجمالي في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

(1) The commonwealth secretariat, **the blue economy in small states**, Marlborough house , Pall Mall, London, January 2016, p.p.(3,12)

(2) Cyrus Rustomjee, **developing the blue economy in Caribbean and others small stats**, Op.cit, p3.

تشير التقديرات أن الطلب العالمي المستقبلي على السلع والخدمات التي توفرها المحيطات والبحار في ارتفاع مستمر عبر جميع القطاعات الاقتصادية السائدة في المجتمعات الجزرية كالاستزراع المائي، النقل البحري، السياحة البحرية والتعدين في أعماق البحار وهي فرصة كبيرة متاحة للدول الجزرية الصغيرة النامية لاستثماره في تحسين وتعزيز مسار تنميتها المستدامة.

تتيح مقارنة الاقتصاد الأزرق للدول الجزرية الصغيرة النامية فرصا كبيرة للنمو وتنوع قاعدة إنتاجها الضيقة، وتوفير فرص العمل اللائق والاستثمار في مجموعة واسعة من القطاعات والصناعات القائمة والجديدة يرافق تلك الفرص إتباع السياسات والإجراءات المناسبة تجسيد هذه المقاربة.

المطلب الثاني: إجراءات تطبيق الاقتصاد الأزرق في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

تشكل الدول الجزرية الصغيرة النامية جزءا لا يتجزأ من البحار والمحيطات التي تعد مصادر مستحدثة لتحقيق التنمية المستدامة بالنظر إلى الإمكانيات الكبيرة التي تقدمها لقيام اقتصاد أزرق مستدام والمتمثلة بصفة خاصة في تطوير وتدعيم قطاعات مصائد الأسماك الطبيعية، تربية الأحياء المائية، السياحة الساحلية، التكنولوجيا الحيوية والطاقات المتجددة.

اتجهت العديد من الدول الجزرية نحو تطبيق الاقتصاد الأزرق فمثلا غرينادا تقوم بوضع إستراتيجية لتحويل اقتصادها إلى دولة اقتصاد المحيط الأزرق (Blue Economy Ocean State)، من خلال الدعم المستدام وزيادة الإنتاجية في النظم الغذائية البحرية والاستخدام المستدام للموارد الساحلية والبحرية⁽¹⁾.

انتقال الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى الاقتصاد الأزرق وتحقيق أهدافه الاقتصادية والاجتماعية والبيئية يتطلب مجموعة من الإجراءات ترتبط فيما بينها وتمثل فيما يلي:

- 1- **هئية بحرية صحية مرنة ومنتجة:** الانتقال إلى الاقتصاد الأزرق يقوم على مبدأ رئيسي هو صحة النظم الايكولوجية البحرية بهدف استدامة الاقتصاديات القائمة على المحيط لتحقيق فوائد اقتصادية واجتماعية وبيئية فالنظم الايكولوجية البحرية تقدم سلع وخدمات تساهم في تحقيق نمو اقتصادي وفرص عمل، ومن أجل ضمان استمرارية صحة النظم البحرية، فعلى الدول الجزرية العمل على:
 - منع التلوث البحري الناتج سفن الشحن والسفن السياحية.
 - إعادة تدوير النفايات البرية ومعالجة مياه الصرف الصحي.
 - حماية الموائل البحرية والتنوع البيولوجي البحري.

⁽¹⁾Cyrus Rustomjee, **developing the blue economy in Caribbean and others small stats**, Op.cit, p3.

- منع الصيد الجائر وغير القانوني وغير المنتظم.
- الالتزام بتطبيق اتفاقيات حماية البيئة البحرية كاتفاقية قانون البحار سنة 1982، اتفاقية حماية التنوع البيولوجي لسنة 1992 ومدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد سنة 1995 على المستوى الوطني والإقليمي.
- العمل من خلال ائتلاف واسع من الحكومات والوكالات الدولية والمنظمات الحكومية وشراكات القطاع الخاص من خلال الشراكة العالمية من أجل المحيطات لاستعادة سلامة المحيطات وإنتاجها الاقتصادية⁽¹⁾.
- 2- ضرورة وجود بنية تحتية فعالة :** يعتمد الاقتصاد الأزرق على وجود بنية تحتية فعالة للنقل البحري والموانئ التي تلعب دورا هاما في التجارة الدولية وخلق فرص العمل والنمو الاقتصادي، بحكم البعد والعزلة الجغرافية للدول الجزرية الصغيرة النامية فالنقل البحري قطاع مهم جدا للوصول إلى الأسواق العالمية والاتصال بالعالم.
- ف تطبيق الاقتصاد الأزرق في الدول الجزرية الصغيرة النامية يتطلب تطوير بنية تحتية للنقل البحري والأنشطة المينائية لتسهيل التجارة الدولية والتقليل من تكاليف الشحن، حيث تزيد تقديرات الشحن الإجمالية للدول الجزرية الصغيرة النامية بنسبة 45,5% عن تقديرات بلدان اقتصاد السوق المتقدمة وذلك عن طريق:⁽²⁾
 - تشجيع الاستثمارات في السفن الحديثة وتطوير مرافق إصلاح السفن من خلال سياسات مالية مواتية.
 - دعم الاستثمارات في البنية التحتية من خلال ضمان القروض من وكالات التنمية.
 - تحسين المهارات الإدارية من خلال برنامج للموارد البشرية لموظفي الموانئ الوطنية.
 - المشاركة بنشاط في اجتماعات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والمنظمات البحرية الدولية المتعلقة بالسياسات العالمية للشحن البحري وتنمية الموانئ والسلامة.
 - تحسين إجراءات السلامة البحرية وحماية البيئة البحرية .
- 3- حوكمة البحار والمحيطات :** تحسين حوكمة البحار والمحيطات ضرورة للاقتصاد الأزرق فهي طريقة لحماية البيئة البحرية وحفظ التنوع البيولوجي، فمعظم الدول الجزرية الصغيرة النامية تعاني من عدم القدرة على حوكمة مناطقها الاقتصادية الخالصة الواسعة والاعتماد على النهج التقليدي للإدارة والتخطيط لقطاع معين⁽³⁾.

⁽¹⁾ أريجييت بانيرجي، البيئة: موجز نتائج القطاع، البنك الدولي، 2014/04/13. على الرابط:

Projects-beta-albankaldawli.org/ar/results/2013/4/13 environment – result – profile.

تاريخ التصفح: 2019/05/14.

⁽²⁾ United nations environmental programme, **maritime transport in small island developing state**, Commission sustainable development, fourth session, 1996 in: island.unep.chld 96-2004 .htm. 12/05/2019.

⁽³⁾The commonweal secretariat, **the blue economy and small states**, Op.Cit, p38.

وبغرض الوصول إلى حوكمة جيدة للبحار والمحيطات تمكن من تطبيق الاقتصاد الأزرق المستدام في الدول الجزرية الصغيرة النامية الاعتماد على:

- نهج النظم الإيكولوجية من أجل حماية الأرصد السمكية من الاستنزاف وضمان تجدها ..
 - تخطيط وإعادة تنظيم الحيز البحري والموارد البحرية ذلك من خلال نهج التخطيط المكاني الذي يراعي حفظ التنوع البيولوجي للبيئة البحرية وتوزيع الأنشطة الاقتصادية
 - إقامة المحميات البحرية التي تعد أفضل الخيارات للحفاظ على الأنشطة الإيكولوجية للمحيطات والسواحل.
- 4- تكنولوجيات البحث والتطوير:** يركز الاقتصاد الأزرق على معرفة البيئة البحرية التي تتعلق بالبيانات حول الأرصد السمكية وحجم استنزاف الثروة الحية والموارد البيئية البحرية، وكذلك المتعلقة بالتغير المناخي وصحة المحيطات، ولتتمكن الدول الجزرية الصغيرة النامية من تطبيق الاقتصاد الأزرق بفعالية والوصول إلى المعرفة والبيانات يكون من خلال تكنولوجيات البحث والتطوير والذي يزيد من فرص الاستغلال الأمثل لإمكانات البحار والمحيطات في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تطوير منتجات وخدمات جديدة وتسهيل عملية إدارة وحماية النظم الإيكولوجية بشكل أفضل.

استخدام التكنولوجيا المتطورة يزيد من المعرفة الكافية بالمياه العميقة التي توفر فرص جديدة للنمو الاقتصادي كالتعدين في قاع البحار الموارد الوراثية البحرية. فانتقال الدول الجزرية إلى الاقتصاد الأزرق مبني على تطوير البحوث وزيادة المعرفة ببيئتها البحرية من أجل اتخاذ قرارات فعالة من شأنها المساهمة في تحقيق النمو المستدام.

5- التعليم وبناء القدرات: يتطلب تطبيق الاقتصاد الأزرق موارد بشرية مؤهلة ومدربة وذات كفاءة عالية لإدارة القطاعات القائمة والناشئة، حيث تعاني الدول الجزرية الصغيرة النامية من نقص في الموارد البشرية المؤهلة للانتقال إلى الاقتصاد الأزرق، ويمكن معالجة هذا النقص من خلال التعاون والتنسيق في قضايا المحيطات المشتركة التي يمكن أن تساعد على تقليل التكاليف وتوفير موارد بشرية مؤهلة وخلق المؤسسات.

6- تطوير بيئة الأعمال والاستثمار: يعمل الاقتصاد الأزرق على تطوير بيئة الأعمال وتشجيع الاستثمار في القطاعات التقليدية مثل السياحة ومصايد الأسماك والنقل البحري والقطاعات الجديدة التي لها قيمة اقتصادية عالية مثل تربية الأحياء، الطاقات المتجددة، التكنولوجيا الحيوية، التعدين البحري ومن أجل تحقيق هذه الفرص في الدول الجزرية الصغيرة النامية لابد من دعم الاستثمار في تطوير القطاعات الحالية وتشجيع الاستثمار والابتكار لدعم

تطوير قطاعات جديدة عن طريق البحث عن آليات تمويل جديدة وتشجيع القطاع الخاص الذي يعد شريك فعال من أجل تطوير قطاعات الاقتصاد الأزرق .

7- الرصد والمراقبة: خلق الظروف اللازمة للإدارة الفعالة للمجال البحري وتحقيق النمو الاقتصادي يعتمد على فعالية نظام الرصد والمراقبة، من خلال رصد ومراقبة الأنشطة غير قانونية في البحار والمحيطات والتبليغ عنها، كالصيد غير القانوني وغير المنظم، وكذا شحن البضائع الممنوعة والاتجار بالبشر، كما تشمل القضايا المتعلقة بالسلامة البشرية والبيئية بما في ذلك البحث والإنفاذ والتنبؤ بالطقس والاستجابة للكوارث، وحتى تتمكن الدول الجزرية الصغيرة النامية من القيام بعملية الرصد والمراقبة البحرية لا بد من وجود تعاون إقليمي بين هذه الدول من أجل التحكم الجيد والفعال في هذه العملية .

8- تطوير أنظمة حكم شاملة وتشاركية في تطبيق الاقتصاد الأزرق: أبرزت الخبرة العملية للخطوات المبكرة الحاجة الملحة إلى تطوير أنظمة حكم شاملة وتشاركية للاقتصاد الأزرق مما يعزز وضع سياسات قوية وشاملة إذ يتم تأسيسه بشكل جماعي من خلال مشاركة المجتمع المدني، القطاع العام، القطاع الخاص ومشاركة المجتمعات المحلية والفئات الهشة، على سبيل المثال في منطقة البحر الكاريبي تم دمج الأفراد الفقراء في العملية التنموية من خلال خلق روح المنافسة للموارد الساحلية والمائية كما يتم تقديم دعم متعدد من الميزانية من قبل القادة والمسؤولين للصيادين الحرفيين في المجتمعات المحلية.⁽¹⁾

التموقع الجغرافي للدول الجزرية الصغيرة النامية وسط مساحات شاسعة من المحيطات والبحار يحتم عليها الالتزام بالمبادرات والاستراتيجيات المتعلقة بالتنمية المستدامة البحار والمحيطات، فمصيد الأسماك والسياحة الساحلية والإمكانيات المتاحة من موارد قاع البحار والمحيطات والطاقت المتجددة التي تعد اللبنات الأساسية لبناء اقتصاد أزرق مستدام ويكون ذلك بوجود بنية تحتية فعالة، والحوكمة الجيدة للبحار والمحيطات، وتشجيع تكنولوجيا البحث والتطوير والابتكار في مجال الاقتصاد الأزرق ضمان بيئة بحرية وسليمة ومنتجة.

(1) Cyrus Rustomjee, **Operationlizing the Blue economy in small states: lessons from the Early Movers**, Op.Cit ,p10.

خلاصة الفصل الثاني:

ظهرت الدول الجزرية الصغيرة النامية كمجموعة متميزة من الدول تتقاسم مجموعة من الخصائص العامة المشتركة المتمثلة في صغر الحجم، البعد والعزلة الجغرافية والتعرض الكبير للصدمات الخارجية الاقتصادية والبيئية الخارجة عن سيطرتها المحلية، هذه الخصائص جعلتها تصنف كحالة فريدة في المشهد الإنمائي العالمي.

باشرت هذه الدول بنقل تحدياتها الإنمائية والبيئية إلى المستوى العالمي غداة نيلها الاستقلال السياسي وانضمامها التدريجي للأمم المتحدة. ساهم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في تبلور هذه الدول كحالة خاصة في النظام في مجال البيئة والتنمية، ويعد هذا المؤتمر بمثابة نادي للدول الجزرية الصغيرة النامية طيلة أربعة عقود من العمل المتواصل والأنشطة التي اضطلع بها لدعم هذه الدول والدعوة لاستجابة دولية خاصة لجميع فواعل التعاون الدولي كشركاء في التنمية للنهوض بالمستوى التنموي لهذه الدول.

تعاني الدول الجزرية الصغيرة النامية من غياب واضح للتنمية في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فهذه الدول تشهد عدم الاستقرار السياسي وغياب للديمقراطية، كما أن اقتصادياتها معرضة للصدمات الاقتصادية الخارجية وارتفاع المديونية وضعف الإنتاج الزراعي واعتمادها على المساعدات الإنمائية وتحويلات المهاجرين، أثر الضعف الاقتصادي على هذه الدول من الناحية الاجتماعية ساهم في انتشار الفقر، نقص الغذاء تديني في مستويات التنمية البشرية، التعليم، الصحة، المساواة بين الجنسين ونقص الإمدادات بالمياه العذبة، كما تعاني هذه الدول من تدمير واسع للأنظمة الإيكولوجية بفعل الأنشطة الاقتصادية والبشرية والتعرض الكبير لآثار التغيرات المناخية وارتفاع مستويات التلوث.

وبغية تحسين مستواها التنموي، والتغلب على مواطن الضعف والهشاشة الاقتصادية والبيئية تبنت الدول الجزرية الصغيرة النامية مقاربة الاقتصاد الأزرق كون هذه الدول تتوفر على إمكانيات هائلة لتطبيق الاقتصاد الأزرق وذلك من خلال اعتماد إجراءات فعالة تساهم في استغلال الموارد البحرية بطريقة مستدامة ورشيده.

الفصل الثالث

مبادرات التعاون الدولي لتحقيق
التمية المستدامة في الدول الجزرية
الصغيرة النامية

انطلاقاً من النتائج المتوصل إليها في مؤتمر ريو+20 للتنمية المستدامة بالبرازيل، سعت فواعل التعاون الدولي إلى تبني مقاربة جديدة متمثلة في الاقتصاد الأزرق كنهج جديد للتنمية المستدامة، والذي يخدم تطبيقه بالدرجة الأولى الأوضاع التنموية والبيئية في الدول الجزرية الصغيرة النامية بالنظر إلى المكاسب التي يقدمها لاقتصاديات هذه الدول وذلك من خلال اعتماد العديد من المبادرات التعاونية المتمثلة بالأساس في المشاريع والبرامج التنموية على مستوى المنظمات الدولية و الهيئات الإقليمية.

وإقراراً من المجتمع الدولي بالحالة الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية في الجوانب البيئية والتنموية، أطلقت منظمة الأغذية والزراعة مبادرة النمو الأزرق التي سعت من خلالها للعمل على الاستغلال الأمثل لموارد البحار والمحيطات بهدف الإدارة الجيدة لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية وتحقيق الحد الأقصى من السلع والخدمات التي يوفرها النظام الإيكولوجي للدول الجزرية الصغيرة النامية ومساعدتها للانتقال إلى نهج الاقتصاد الأزرق بالاعتماد على مجموعة من الإجراءات المتمثلة في تحسين الحوكمة للموارد المائية واعتماد الآليات المناسبة لرصد التأثيرات البيئية والاجتماعية والاقتصادية، وفي هذا الإطار قامت منظمة الأغذية والزراعة بمجموعة من الأنشطة والمشاريع في الدول الجزرية الصغيرة النامية بما يتماشى وأوضاعها التنموية بهدف تحسين مستويات التنمية خاصة تحقيق الأمن الغذائي والتخفيف من آثار التغير المناخي.

كما تعتبر المبادرات التعاونية على مستوى الهيئات الإقليمية آليات جديدة بإمكانها المساهمة في تحقيق نتائج وخطوات إيجابية في المسار التنموي لمجموعة الدول الجزرية الصغيرة النامية حيث تجسدت هذه المبادرات في كل من مجموعة الدول الجزرية في منطقة البحر الكاريبي ومنتدى جزر المحيط الهادي عبر آليات مصايد الأسماك الإقليمية بهدف الإدارة الجيدة والمستدامة للموارد السمكية وتحقيق مكاسب اقتصادية واجتماعية وتعزيز التحول نحو الاقتصاد الأزرق في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

غير أن مبادرات ومشاريع التعاون الدولي الهادفة إلى النهوض بالمستوى المتدني في مجموعة الدول الجزرية الصغيرة النامية، تعترضها جملة من التحديات والعراقيل المستعصية التي تتطلب المعالجة بتعاون وتضامن كل فواعل التعاون الدولي من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات و التدابير الكفيلة بالتخفيف من حدة هذه العراقيل بشكل تدريجي.

المبحث الأول: مبادرة النمو الأزرق لمنظمة الأغذية والزراعة لدعم التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

في سياق التعاون الدولي لتحقيق التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، تعمل منظمة الأغذية والزراعة بصفة نشطة لدعم هذه الدويلات في التصدي للمشاكل المعرقة لمسار التنمية المستدامة وتعزيز قدرتها على الصمود أمام التقلبات البيئية والاقتصادية العالمية، وذلك من خلال جملة من المبادرات المدرجة ضمن برنامج التعاون التقني التابع لها كما تعمل المنظمة مع العديد من الحكومات وشركاء التنمية الدوليين في إطار هذه المبادرات للتخفيف من مواطن الضعف والهشاشة البيئية والاقتصادية في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

وتعد مبادرة النمو الأزرق من أبرز هذه المبادرات وأكثرها أهمية بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، باعتبار أن برنامج عمل هذه المبادرات يهدف إلى المساهمة بشكل تدريجي في معالجة الأوضاع التنموية المتردية لهذه الدول، إذ توفر مبادرة النمو الأزرق فرصا كبيرة للاستغلال المستدام لإمكانيات وموارد البحار والمحيطات مع حفظ وحماية النظام الإيكولوجي حيث يتماشى توفير هذه الفرص مع أهداف التنمية المستدامة المسطرة بشكل خاص في الدول الجزرية الصغيرة.

المطلب الأول: مبادرة النمو الأزرق: التعريف، المرتكزات، الأهداف

في شهر ديسمبر 2013 أطلقت منظمة الأغذية والزراعة مبادرة النمو الأزرق التي تركز على مفاهيم الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الأزرق المروج لها في قمة ريو+20 في ريو دي جانيرو (البرازيل) 2012، إذ تدعم هذه المبادرة مجموعة البرامج الإستراتيجية للمنظمة كما تركز على المبادئ السليمة لمدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد وخطوطها التوجيهية، وتتسق مبادرة النمو الأزرق مع الركائز الثلاثة الأساسية للتنمية المستدامة (البعد الاقتصادي والبيئي الاجتماعي)⁽¹⁾.

وبشكل خاص تعد المبادرة إطارا متكاملا للإدارة المستدامة الاجتماعية والاقتصادية للموارد المائية، إذ تجسد المبادرة غايات الهدف رقم 14 من أهداف التنمية المستدامة لما بعد 2015 حفظ البحار والمحيطات واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة⁽²⁾.

(1) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، النمو الأزرق: تحرير إمكانيات البحار والمحيطات. على الرابط:

<http://www.fao.org/zhc/detail-events/ar/c/234045> تاريخ التصفح: 2019/05/20.

(2) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. على الرابط:

www.fao.org/news/story/ar/item/242529/icode/ تاريخ التصفح: 2019/05/20.

تركز مبادرة النمو الأزرق بصفة خاصة على المجتمعات الساحلية المحلية التي تشكل الدول الجزرية الصغيرة النامية نسبة كبيرة منها، وتشجعها على الاستفادة من الموارد الطبيعية للبحار والمحيطات وفي نفس الوقت تلزمها بالحفاظ على صحة وسلامة هذه المسطحات المائية من التهديدات المتنامية والمتمثلة في التلوث بالنفايات والصيد الجائر غير المنظم ومخاطر ارتفاع مستوى سطح البحر بسبب الآثار الناجمة عن تغير المناخ، ويتحقق ذلك عبر الالتزام بمبادئ التنمية المستدامة وتحقيق البعد البيئي في قطاعات الاقتصاد الأزرق⁽¹⁾.

1- تعريف مبادرة النمو الأزرق ومرتكزاتها:

1-1- تعريف مبادرة النمو الأزرق: « مبادرة النمو الأزرق هي الإطار المتناسك والنهج المبتكر للإدارة المستدامة للموارد الطبيعية المائية، الذي يعمل على تكامل قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية وخدمات النظم الإيكولوجية الأكثر إنتاجية ومسؤولية واستدامة من خلال تحسين الحكومة وإدارة النظم الإيكولوجية المائية وحفظها وحماية التنوع البيولوجي والتمكين للمجتمعات الساحلية المحلية »⁽²⁾.

حسب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة النمو الأزرق هو نمو وتنمية مستدامان ينبثقان عن أنشطة اقتصادية باستخدام موارد طبيعية متجددة من المحيطات والبحار بهدف التقليل من التدهور البيئي وانحسار التنوع البيولوجي والحد من الاستخدام غير المستدام للموارد المائية وتعظيم المنافع الاقتصادية والاجتماعية و تم إطلاق هذه المبادرة من قبل منظمة الأغذية والزراعة دعماً لخطة التنمية المستدامة لآفاق سنة 2030 استجابة للحراك الدولي المتنامي نحو العمل لدعم النمو الأزرق.

1-2- مرتكزات مبادرة النمو الأزرق: تركز مبادرة النمو الأزرق على أربعة مسارات عمل رئيسية لإطلاق النمو الأزرق ودعم الركائز الثلاثة الرئيسية للتنمية المستدامة وتمثل في:⁽³⁾

- **تربية الأحياء المائية:** يتم ذلك من خلال تعزيز السياسات والممارسات الجيدة لاستزراع الأسماك والمحار والأعشاب والنباتات البحرية بصورة مسؤولة ومستدامة.

- **مصايد الأسماك الطبيعية:** بدعم تنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد والصكوك ذات الصلة لاستعادة الأرصد السمكية ومكافحة الصيد غير القانوني وتشجيع الممارسات الجيدة للإنتاج والنمو السمكي بطريقة مستدامة.

⁽¹⁾ Food and Agriculture Organization of the United Nations, **global blue growth initiative and small island developing states (SIDS)**, Rome, 2014, p.p. (1,8).

⁽²⁾ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، النمو الأزرق: دعم السياسات والحوكمة. على الرابط:

. http://www.fao.org/policy-support/policy-themes/blue-growth/ar تاريخ التصفح: 2019 /05/20 .

⁽³⁾ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الأغذية والزراعة عاملان أساسيان في تحقيق جدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030، روما، 2016، ص.ص. (17،28).

– توفير الحماية الاجتماعية للمجتمعات المحلية الساحلية: من خلال تحسين سبل كسب العيش ونظم الأغذية إضافة إلى التجارة والأسواق وتوفير فرص العمل اللائق وتمكين الشباب والنساء.

– مبدأ خدمات النظام الإيكولوجي: يرتكز النمو الأزرق على مبدأ خدمات النظام الإيكولوجي التي توفرها النظم الإيكولوجية لتحقيق الاحتياجات الأساسية للإنسان من خلال تعزيز النظم الرقابية ونهج استعادة الموائل الحيوية والتنوع البيولوجي والخدمات المتمثلة في تجميع الكربون، وخدمات دفاعات العواصف المتمثلة في تشييد الأخاديد والتوسيع في نشاط زراعة أشجار المغروف للتقليل من حجم الخسائر التي تسببها الأعاصير والعواصف القوية. وتوفر خدمات النظام الإيكولوجي البحرية أكثر من 60% من القيمة الاقتصادية للغلاف الحيوي العالمي وإدراكا لهذه القيمة بدل المجتمع الدولي جهود كبيرة لتنمية القدرة على استخدام النظم الإيكولوجية المائية وما توفره من خدمات استخداما مستداما باعتبارها مدخلات أساسية للاقتصاد الأزرق⁽¹⁾.

وضمن المسارات الأربعة لمبادرة النمو الأزرق تمر هذه المبادرة بثلاثة مراحل رئيسية ويتضح دورها في دعم الأنشطة الرئيسية للركائز الثلاثة للتنمية المستدامة كما يلي⁽²⁾:

1- **الظروف التمكينية:** وتمحور الظروف التمكينية لمبادرة النمو الأزرق على الأطر التشريعية والمؤسسات العامة والخاصة والحوافز المالية والفنية وتنمية القدرات والتعبئة الاجتماعية.

2- **التحويل:** استنادا إلى المرحلة السابقة يتم تحويل المشاريع الصادرة سواء عن المؤسسات العامة أو الخاصة لتحديد أنسب المدخلات والخيارات والبدائل والاستفادة من الدروس.

3- **تعميم مفهوم النمو الأزرق:** وذلك بتوسيع نطاق السياسات والممارسات والحوافز التكنولوجية المناسبة وإدماجها في برامج القطاع العام وبرامج القطاع الخاص على نحو متساو في إطار النمو الأزرق.

مما سبق يمكن القول في حال تنفيذ كل من مرحلة الظروف التمكينية ومرحلة التحويل بشكل فعال؛ سيتم مباشرة عملية تعميم مفهوم النمو الأزرق؛ إذ لا بد من الاعتراف بمبادرة النمو الأزرق من قبل واضعي السياسات والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص وفوائدها الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة في تحسين فرص الوصول إلى الأسواق وتحقيق الربح وتوفير فرص العمل اللائق خاصة فئة الشباب والنساء، والسعي إلى إدماج عملية النمو الأزرق في عملية تنمية القطاع الخاص.

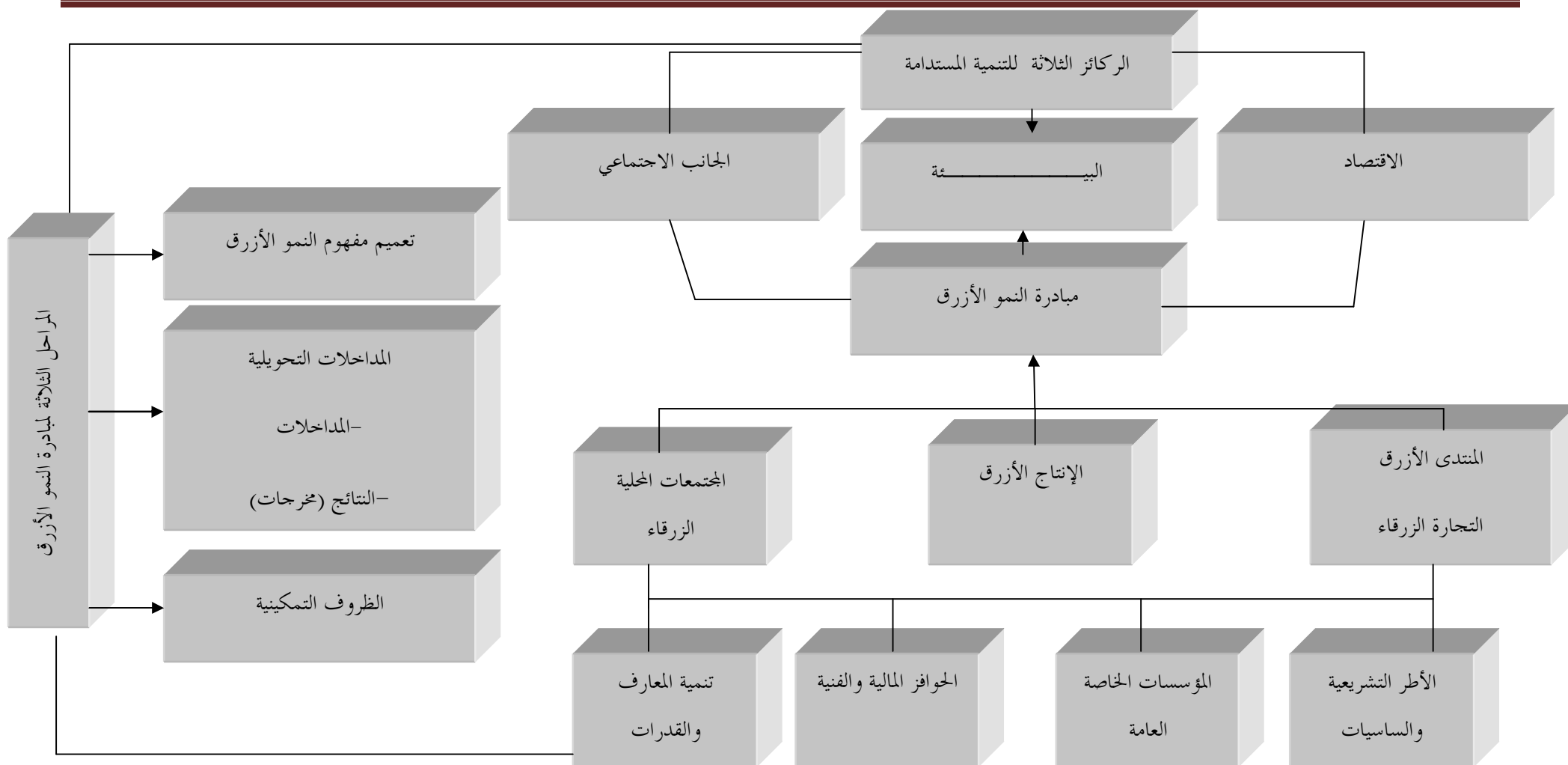
(1) محمد أبو عمرة، "النمو الأزرق 30% خسائر مادية للفاقد والمهدر من الأغذية السمكية" جريدة الوطن، القاهرة، العدد: 13035، على الرابط:

[https:// m.elwatannews.com/ news/ details/ 116156](https://m.elwatannews.com/news/details/116156) . تاريخ التصفح: 2019/05/14.

(2) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تقرير حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم 2018، مرجع سابق، ص.ص. (169، 171).

كما يساعد النمو الأزرق في توضيح العلاقة بين المداخلات المقترحة للنمو الأزرق والظروف الضرورية لتحقيق التنمية المستدامة والآثار المتوقعة على الموارد الطبيعية إضافة إلى الفرص والعراقيل التي تعترضها، بغية اتخاذ قرارات فعالة بشأن الاستثمارات، وتشمل الأنشطة الرئيسية لمبادرة النمو الأزرق تشجيع أفضل للممارسات القائمة على نهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية وتشجيع كفاءة الطاقة والابتكار، فمن المتوقع أن تساهم مبادرة النمو الأزرق في التخفيف من حدة الفقر والجوع، والتمكين من إدارة جيدة للبحار والموارد المائية، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدام.

والشكل التالي يوضح دور المراحل الثلاثة لمبادرة النمو الأزرق في دعم الأنشطة الرئيسية للركائز الثلاثة للتنمية المستدامة.



الشكل رقم (03): دور المراحل الثلاثة لمبادرة النمو الأزرق في دعم الأنشطة الرئيسية للركائز الثلاثة للتنمية المستدامة. المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تقرير حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم 2018، روما 2018، ص 170.

2- أهداف مبادرة النمو الأزرق والنتائج المرجوة منها:

2-1- الأهداف:

تهدف مبادرة النمو الأزرق إلى استغلال وتحرير الطاقات غير المستغلة للبحار والمحيطات وذلك بوضع نظم وآليات مسؤولة توازن بين النمو الاقتصادي والأمن الغذائي والحفاظ على استدامة الموارد المائية ويتجسد ذلك من خلال الأهداف التالية:⁽¹⁾

- استعادة القدرات الإنتاجية للمحيطات والمياه الساحلية والأراضي الرطبة عن طريق تعزيز نظم وممارسات الإدارة المسؤولة من أجل تحقيق النمو الاقتصادي وحماية البيئة.

- تهيئة الظروف والبيئة التمكينية لمستخدمي قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، واعتمادهم كجهات فاعلة من أجل تعزيز السياسات والممارسات السليمة في مجال استزراع الأسماك والمحاريات والنباتات المائية بطريقة مستدامة.

- تحقيق إدارة أفضل وأكثر كفاءة للموارد بهدف تحسين الأداء البيئي والاجتماعي في فترة إنتاج الأسماك، بالتركز على الإستراتيجيات الكفيلة المتمثلة في الحد من الآثار السلبية الناجمة عن قطاع تربية الأحياء المائية واستعادة أشجار المغروف والاستخدام الفعال للطاقات المتجددة في تربية الأحياء المائية.

- تحسين الأداء الاجتماعي من خلال العمل على توفير فرص العمل اللائق في تربية الأحياء المائية ومصادر الأسماك وتحسين سبل العيش والعدالة الاجتماعية وتوفير نظم غذائية آمنة.

- اتخاذ تدابير مناسبة لتعزيز التعاون بين البلدان بتشجيع وضع السياسات والاستثمار والابتكار بغية إتاحة فرصا اقتصادية جديدة في سلع النظام الإيكولوجي وخدماته، والتي من شأنها دمج الجوانب الرئيسية للأداء الاقتصادي مثل النمو الاقتصادي وتوليد الثروة والتجارة، كل هذا تسبقه إجراءات الحد من الفقر وضمان الأمن الغذائي وقدرة المجتمعات المحلية الساحلية على الصمود مع جوانب الأداء البيئي المتمثلة في الإدارة الجيدة للموارد البيئية والتخفيف من آثار تغير المناخ.

- حشد الدعم المالي والفني لبناء القدرات للمجتمعات المحلية لتصميم استراتيجيات النمو الأزرق وتنفيذها بما يتناسب مع الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الدول الساحلية النامية⁽²⁾.

2-2- النتائج المرجوة من مبادرة النمو الأزرق: أكدت منظمة الأغذية والزراعة مع إطلاقها لمبادرة النمو الأزرق أن الدول التي سيتم تطبيق فيها هذه المبادرة سيؤدي إلى تحسين سياستها وبرامجها الوطنية لإدارة مصايد الأسماك وتربية

⁽¹⁾ ووحيد محمد مفضل، الاقتصاد الأزرق.... الموامة بين الاقتصاد والبيئة، جريدة التقدم العلمي، القاهرة، 25 مارس 2019. على الرابط:

http://taqadom.aspdkw.com تاريخ التصفح: 2019/05/14.

⁽²⁾ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تقرير حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم 2016، روما، 2016، ص.ص. (81،84).

الأحياء المائية، بالإضافة إلى اعتماد ممارسات وأدوات حديثة متطورة للحد من المخاطر الأوبئة البحرية وحماية كائناتها لضمان فعالية توفير الأغذية البحرية والعمل على صحة مصايد الأسماك الطبيعية⁽¹⁾.

ويتوقع من تطبيق مبادرة النمو الأزرق إلى ضمان تحسين النظم الإيكولوجية البحرية من خلال الحد من الصيد الجائر وغير القانوني، فحسب منظمة الأغذية والزراعة تتعرض حوالي 29% من الأرصد السمكية للاستغلال المفرط بينما قدرت الخسائر بنحو 50 مليار دولار سنويا، فالاستثمار في مبادرة النمو الأزرق سيمنح البلدان الساحلية والمحلية خاصة النامية من حوكمة الموارد المائية وإدارتها والحفاظ على الموائل الطبيعية ومساعدتها في تحقيق القدرة على الصمود في مواجهة الكوارث الطبيعية والبيئية وزيادة الأغذية من المصادر المائية وتحسين الأداء البيئي والاجتماعي⁽²⁾.

المطلب الثاني: تطبيق مبادرة النمو الأزرق في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

وسّعت منظمة الأغذية والزراعة عملها في السنوات الأخيرة مع الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجالات عديدة بهدف الاستجابة الفعالة لتحدياتها الإنمائية، ويتم ذلك من خلال مساعدتها على تحسين إدارتها واستخدامها الفعال للمواد الطبيعية وتعزيز إنتاجية الأغذية على المستوى المحلي وبناء دوائر محلية وإقليمية للاستهلاك، إضافة إلى تعزيز قدرتها على الصمود أمام الكوارث الطبيعية والتحديات الناشئة المتصلة بتغير المناخ.

في هذا السياق يتجسد عمل منظمة الأغذية والزراعة في دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية وفي الوقت الحالي في تجسيد مضمون الاقتصاد الأزرق وتحقيق أهدافه من خلال إطلاق مبادرة النمو الأزرق، بغية مساعدة هذه الدول في تطوير وتنفيذ مخططات وجداول الأعمال لإرساء أركان الاقتصاد الأزرق ودفع مسار النمو الأزرق إلى الأمام، وموازنة الأولويات بين تحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة لضمان استفادة الدول الجزرية الصغيرة النامية بحصة عادلة من المزايا الناجمة عن التجارة وفرض العمل التي يوفرها الاقتصاد الأزرق⁽³⁾.

تعد مصايد الأسماك الطبيعية المصدر الرئيسي للدول الجزرية الصغيرة النامية لتوفير احتياجاتها الأساسية من الغذاء كما تعتبر مصايد الأسماك الطبيعية القطاع الرئيسي في اقتصاديات الدول الجزرية الصغيرة النامية، لهذا تعمل

⁽¹⁾ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، لجنة مصايد الأسماك، برنامج عمل منظمة الأغذية والزراعة في مجالي مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية ضمن الإطار الاستراتيجي للمنظمة، الدورة: 32، روما، 11-15-جويلية 2016، على الرابط: www.fao.org تاريخ التصفح: 2019/05/17.

⁽²⁾ منظمة الأغذية والزراعة، النمو الأزرق: دعم السياسات والحوكمة، مرجع سابق.

⁽³⁾ بيتر ماير، " مؤتمر الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية يفتح بساموا"، العلاقات الإعلامية لمنظمة الأغذية والزراعة، روما، على الرابط: www.fao.org/news/story/ar/item/242138/icode/، تاريخ التصفح: 2019/05/15.

منظمة الأغذية والزراعة من خلال مبادرة النمو الأزرق على دعم الإدارة المستدامة للمواد الطبيعية لتحسين كفاءة الإنتاج من خلال تحسين الحوكمة وتطبيق الأدوات المناسبة لرصد مختلف التأثيرات⁽¹⁾.

1- مبادرة النمو الأزرق من الالتزام إلى التنفيذ :

في سياق دعمها للدول الجزرية الصغيرة النامية، قدمت منظمة الأغذية والزراعة خلال قمة ريو+20، في سنة 2012، التزاما بزيادة المزايا الاقتصادية لهذه الدول من خلال مبادرة النمو الأزرق عبر مجموعة من الإجراءات والبرامج التنموية الهادفة إلى تحسين المستوى المعيشي وتحقيق التنمية المستدامة.

إذ يتجسد دور منظمة الأغذية والزراعة في مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال هذه المبادرة بتدعيم السياسات التي تمكن من الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وكفالة الحقوق الاجتماعية وتحسين ظروف العمل والمساواة بين الجنسين، ويتم ذلك من خلال تحسين صحة وإنتاجية البحار والمحيطات والنظم الايكولوجية البحرية والجزرية وحفظ تنوعها البيولوجي⁽²⁾.

كما تقدم المنظمة المشورة بشأن السياسات والتحليلات في مجال القانون ووضع السياسات والتدابير الوطنية مثل: (الضرائب على التلوث وتشجيع استثمار الدول الجزرية الصغيرة النامية في الأطر السياسية والقانونية والبحث والابتكار والمساهمة بالخبرة التقنية في بناء القدرة على الصمود أمام الكوارث البيئية والطبيعية العالمية والتكيف مع آثار تغير المناخ). وتساهم منظمة الأغذية والزراعة في مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على وضع خطط مستدامة وملائمة لسياق إدارة مصايد الأسماك وإدماج نهج النظام الايكولوجي في مصايد الأسماك الطبيعية المستدامة⁽³⁾.

وتقوم منظمة الأغذية والزراعة على مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال تطوير وتنفيذ جدول أعمال الاقتصاد الأزرق لتحويل هذا الالتزام إلى أعمال، انطلاقا من كونه يهدف إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة لما بعد سنة 2015 عن طريق تناول القضايا البيئية والاجتماعية والاقتصادية، في استثمار في النمو الأزرق في الدول الجزرية الصغيرة النامية مما يمكنها من استعادة وظائف وهياكل النظم الايكولوجية المائية من خلال تقديم نهج متكامل استجابة للتعاون والتنسيق بين الأطراف المتمثلة في: (القطاع العام، القطاع الخاص، منظمات المجتمع المدني)

⁽¹⁾ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، "تطبيق مبادرة منظمة الأغذية والزراعة للنمو الأزرق"، مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة للشرق الأدنى لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، الدورة: 33، روما، 09-13 ماي 2016، ص.ص.(4،11).

⁽²⁾ United Nations Habitata , **urbanization and climate change in small island developing states**, Nairobi, .may 2015 ,p.p.(5,8).

⁽³⁾ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، لجنة مصايد الأسماك، اللجنة الفرعية المختصة بتربية الأحياء المائية، اجتماع خاص عن تربية الأحياء المائية في الدول الجزرية الصغيرة النامية في ظل تغير المناخ، مرجع سابق ص7.

من أجل الإدارة الجيدة للمواد الطبيعية والعمل على استدامتها لحماية البيئة، كلها آليات ستساهم في تجاوز التدرجي لعراقيل التنمية في هذه الدول.⁽¹⁾

منذ إطلاق مبادرة النمو الأزرق توصل الاعتراف الدولي بالأهمية الكبيرة لمبادرة النمو الأزرق بالنسبة للدول الساحلية وخاصة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، كون هذه المبادرة تعد آلية جديدة وفعالة لهذه الدول خاصة في مجال تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي والحد من الفقر والمحافظة على ديمومة المواد الطبيعية.

وتوفر منظمة الأغذية والزراعة في الوقت الراهن الدعم لأكثر من 20 دولة جزرية صغيرة نامية في إطار مبادرة النمو الأزرق عبر مختلف قطاعات الاقتصاد الأزرق، حيث التزمت بإنفاق أكثر من مليون دولار سنويا كمساعدة للدول الجزرية الصغيرة النامية بهدف تزويد هذه الدول بإطار يسمح لها بإعادة بناء اقتصادياتها المائية وتطويرها بطرق إيكولوجية حديثة ومستدامة.⁽²⁾

بالإضافة إلى المساعدات المالية قامت المنظمة بتأسيس العديد من المتدييات ووضع حملة من البرامج والمشاريع المدرجة في إطار هذه المبادرة لدعم الانتقال التدريجي للدول الجزرية الصغيرة النامية إلى النمو الأزرق.

2- نماذج مشاريع التعاون المدرجة ضمن مبادرة النمو الأزرق في الدول الجزرية الصغيرة النامية:

منذ إطلاقها لمبادرة النمو الأزرق سنة 2013 قامت منظمة الأغذية والزراعة بحملة من الأنشطة والمشاريع التنموية على المستوى الجماعي والمستوى لفردي سعيا منها لدعم النمو الأزرق المستدام في الدول الجزرية الصغيرة النامية ومن أبرزها:

2-1- دعم برنامج العمل العالمي للأمن الغذائي والتغذوي في الدول الجزرية الصغيرة النامية:

قامت منظمة الأغذية والزراعة بوضع خطة عمل تهدف إلى معالجة تدهور حالة الأمن الغذائي والتغذوي في الدول الجزرية الصغيرة النامية في إطار مبادرة النمو الأزرق تنفيذا لما جاء في الوثيقة الختامية للمؤتمر الثالث الدول الجزرية الصغيرة النامية المنعقد في "أبيا ساموا" سنة 2014.⁽³⁾

(1) خوزي غراسيانو داسيلفا، "جعل المحيط شريكا في سعينا من أجل مستقبل مستدام"، مجلة الوقائع، الأمم المتحدة، نيويورك، المجلد: 53، العدد: 01 و02، على الرابط:

<https://un.org/ar/article/4228> تاريخ النصف: 2019/05/12.

(2) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تقرير حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية 2014، روما، 2014، ص 74.

(3) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، لجنة مصائد الأسماك، اللجنة الفرعية المختصة بتربية الأحياء المائية، اجتماع خاص عن تربية الأحياء المائية في الدول الجزرية الصغيرة النامية وفرص النمو الأزرق في ظل تغير المناخ، مرجع سابق، ص 3.

وضع خطة العمل الخاصة بحالة الأمن الغذائي والتغذية في الدول الجزرية الصغيرة النامية مع إدارة الشؤون الاجتماعية والاقتصادية في المنظمة الأمم المتحدة ومكتب الممثل السامي للأمم المتحدة لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، إذ قامت منظمة الأغذية والزراعة في الدورة الأربعين لمؤتمر المنظمة المنعقد في جويلية 2017 بإطلاق برنامج العمل العالمي الخاص بالأمن الغذائي والتغذوي في الدول الجزرية الصغيرة النامية.⁽¹⁾

قامت المنظمة في إطار هذا البرنامج بجمع كل من القطاع العام والقطاع الخاص للعمل جنب إلى جنب من أجل دعم التقدم في تنفيذ مسار ساموا وتسهيل توجيه السياسات والإجراءات الهادفة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية وتعزيز نظم الأغذية المستدامة وتمكين الشعوب والمجتمعات الجزرية من تحقيق الأمن الغذائي، وتحسين الظروف المعيشية بصفة شاملة، من خلال تقديم الدعم من أجل تنمية القطاعات البحرية خاصة قطاع مصايد الأسماك الطبيعية وتربية الأحياء المائية التي توفر فرص كبيرة للشغل، إذ يحتاج هذا القطاع إلى العمل اليدوي بصفة خاصة حيث توجد نسبة كبيرة من النساء العاملات في هذا القطاع وفي نفس الوقت سيساهم تطوير هذا القطاع في الحد من الفقر والقضاء على الجوع كأهداف رئيسية من أهداف التنمية المستدامة⁽²⁾.

وتعد مبادرة النمو الأزرق الإطار الشامل لتنفيذ برنامج العمل العالمي للأمن الغذائي والتغذوي في الدول الجزرية الصغيرة النامية، في القطاعات البحرية للتصدي للتحديات مثل الاستخدام غير المستدام للموارد واستنزافها والحد من أنشطة الصيد غير القانوني والعمل على تخفيض معدلات البطالة خاصة في أوساط الشباب والنساء، بالإضافة إلى تسهيل الوصول إلى الأسواق الدولية⁽³⁾.

وضمن برامج العمل العالمي للأمن الغذائي والتغذية في الدول الجزرية الصغيرة النامية تساهم مبادرة النمو الأزرق في تحديد الفرص الاقتصادية الجديدة من موارد المحيطات والبحار في الدول الجزرية الصغيرة النامية والعمل على التقدم في نفس الوقت نحو تحقيق غايات الهدف رقم 14 من أهداف التنمية المستدامة لما بعد 2015، خاصة

⁽¹⁾ منظمة الأغذية والزراعة، تقرير حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم 2018، مرجع سابق، ص 172.

⁽²⁾ نفس المرجع، نفس الصفحات.

⁽³⁾ البنك الدولي، المحيطات: موجز نتائج القطاع، على الرابط:

<https://projects-beta.albankadawli.org/ar/results/2013/04/13/oceans-results-profile> تاريخ

التصفح: 2019/05/22.

الغاية 14-7 التي تنص على: «زيادة الفوائد الاقتصادية التي تتحقق للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً من الاستخدام المستدام للموارد من خلال الإدارة المستدامة للمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية عام 2030»⁽¹⁾.

2-2 - مشاركة منظمة الأغذية والزراعة في حزمة المساعدات الإفريقية من خلال مبادرة النمو الأزرق:

تشارك منظمة الأغذية والزراعة في حزمة المساعدات الإفريقية من خلال مبادرة النمو الأزرق دعماً للدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الأطلسي والمحيط الهندي التابعة للقارة الإفريقية (جزر الرأس الأخضر، موريشيوس، السيشل، جزر القمر، ساوتومي وبرنسيب)، بناءً على ما جاء في بيان موريشيوس الذي تمت الموافقة عليه في سنة 2016 في إطار المؤتمر الوزاري الإفريقي المعني باقتصاديات المحيطات وتغير المناخ، طالبت من خلاله الدول الإفريقية المعتمدة على الاقتصاد الأزرق في مسارها التنموي كل من بنك التنمية الإفريقي، البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة إلى إعداد حزمة من المساعدات الفنية والمالية من أجل تسهيل التحول إلى النمو الأزرق واستغلال إمكانياتها الكبيرة والمتاحة من المحيطات⁽²⁾.

وتشمل الحزمة خمسة برامج رئيسية تغطي أربع مناطق ساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية التابعة لقارة إفريقيا ويتم تنفيذها خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى 2020، بهدف معالجة أولويات هذه الدول المتعلقة بتغيير المناخ على النحو المحدد لها على المستوى المحلي وتقوم منظمة الأغذية والزراعة بتدعيم هذا النهج من خلال مبادرة النمو الأزرق في إطار حزمة المساعدات الإفريقية لعمل منظمة الأغذية والزراعة مع بنك التنمية الإفريقي والبنك الدولي في ثلاث مجالات رئيسية للمساعدة على: ⁽³⁾

1- تطوير إستراتيجيات الاقتصاد الأزرق كأسس لبناء الخطط الاستثمارية في الدول الجزرية الصغيرة النامية ويتم ذلك بالتحديد في: (ساوتومي وبرنسيب، جزر الرأس الأخضر، موريشيوس، السيشل).

2- المساعدة الفنية من أجل تطوير وتنفيذ الاستراتيجيات الخاصة بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية مع التركيز على الاقتصاد الأزرق في: (ساوتومي وبرنسيب، جزر الرأس الأخضر، السيشل، غينيا بيساو).

3- دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية في تجربة النمو الأزرق لتعزيز المجتمعات الساحلية من خلال تحسين الأوضاع الاجتماعية كالعامل اللائق وتحقيق الأمن الغذائي وبناء القدرة على الصمود في مواجهة آثار التغيرات المناخية لدعم مسار النمو الأزرق وتحقيق التنمية المستدامة.

⁽¹⁾ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، لجنة مصايد الأسماك، اللجنة الفرعية المختصة بتربية الأحياء المائية في الدول الجزرية الصغيرة النامية وفرص النمو الأزرق في ظل تغير المناخ، مرجع سابق، ص.ص. (3،5).

⁽²⁾ منظمة الأغذية والزراعة، تقرير حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم 2018، مرجع سابق، ص.ص. (172، 174).

⁽³⁾ نفس المرجع، نفس الصفحات.

2-3- مبادرة النمو الأزرق المرتكزة على تربية الأحياء المائية في منطقة المحيط الهادي:

تعد تربية الأحياء المائية في الدول الجزرية الصغيرة النامية السبيل الوحيد لتعويض الركود الذي تشهده مصايد الأسماك الطبيعية، إذ يؤدي النمو الأزرق دورا رئيسيا من خلال دمج مختلف قطاعات الاستزراع واستخدامات الموارد المائية وتهدف منظمة الأغذية والزراعة من خلال تطبيق مبادرة النمو الأزرق المرتكزة على تربية الأحياء المائية في جزر المحيط الهادي إلى لتحقيق التنمية في إطار النمو الأزرق والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي وتحسين نظم التغذية من خلال تلبية الطلب العالمي والإقليمي المتزايد على الأسماك والتخفيف من حدة الفقر عن طريق جعل من تربية الأحياء المائية كسبيل جديد لتحقيق الأمن الغذائي يتميز بالجاذبية والقدرة على الصمود والمساهمة في التنمية المستدامة⁽¹⁾.

سعت منظمة الأغذية والزراعة من خلال هذه المبادرة الإقليمية إلى مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادي على التكيف المستدام لتربية الأحياء المائية من أجل تحقيق النمو الأزرق بوضع سياسة وخطة عمل إستراتيجية لزيادة قدرة هذه الدول على الصمود أمام الكوارث الطبيعية والمخاطر الاجتماعية والاقتصادية واستحداث مفاهيم وممارسات مبتكرة لإدارة الأحياء المائية.

إضافة إلى العمل على التقليل من الآثار البيئية والاجتماعية السلبية بهدف توسيع مجال تربية الأحياء المائية من خلال تعزيز تكنولوجيات استزراع مبتكرة وإنشاء النظم فعالة للأمن الحيوي ومراقبة الأوبئة ومكافحتها في مجال تربية الأحياء المائية ووضع أدوات مناسبة للتخطيط والإدارة والاستخدام المسؤول للموارد.

تعمل منظمة الأغذية والزراعة على تدعيم الدول الجزرية الصغيرة النامية لزيادة المعرفة بخدمات النظام الأيكولوجي (أحواض المياه، الشعاب المرجانية)، وتوفير خيارات فنية وإدارته من أجل تحسين خدمات النظام الأيكولوجي المدعمة للأمن الغذائي، كما تدعم مستزاعي الأحياء المائية الريفيين الفقراء في الحصول على مدخلات الإنتاج ذات النوعية الجيدة وتكنولوجيا الإنتاج المستدام. وعرفت هذه المبادرة تقدما ملحوظا في كل من (جزر سليمان، فيجي كيريباتي، ناورو، توفالو) من خلال تحسين إدارة غابات المنغروف التي توفر الحماية من العواصف المدمرة خاصة فيما يتعلق بحماية أحواض الاستزراع المائي التي تحتوي على مختلف النباتات و الطحالب البحرية، المحاريات وغيرها من الأحياء المائية، وتقدم منظمة الأغذية والزراعة عروضاً لنظم الاستزراع السمكي وتلقين المربيين

⁽¹⁾ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، لجنة مصايد الأسماك، اللجنة الفرعية المختصة بتربية الأحياء المائية، اجتماع خاص عن تربية الأحياء المائية في الدول الجزرية الصغيرة النامية وفرص النمو الأزرق في ظل تغير المناخ، مرجع سابق، ص.ص. (5، 14).

خاصة في مجال زراعة الأعشاب البحرية والحيوانات المائية ويتجسد ذلك في كل من (فيجي، ناورو، جزر سليمان)⁽¹⁾

ومن أبرز الأنشطة الجارية في إطار هذه المبادرة في جزر المحيط الهادي، إدراج مفاهيم النمو الأزرق في العمليات المتعلقة بالسياسة والحكومة الهادفة إلى تنمية الموارد المائية وصيانتها بطريقة مستدامة، بالإضافة إلى تحسين ممارسات الإدارة والعمالة اللائقة وسبل كسب العيش وتحسين تربية الأحياء المائية.

3- الإنجازات والنتائج المحققة لمبادرة النمو الأزرق في الدول الجزرية الصغيرة النامية:

في ظل تطبيق منظمة الأغذية والزراعة لمبادرة النمو الأزرق في الدول الجزرية الصغيرة النامية ظهرت بعض النتائج الإيجابية التي من شأنها تحقيق التقدم بالنسبة لهذه الدول في الانتقال إلى النمو الأزرق ومن أهمها:²

- قيام منظمة الأغذية والزراعة بتأسيس المنتدى الأزرق تزامنا مع إطلاقها المبادرة النمو الأزرق سنة 2013، إذ مكن هذا المنتدى من توحيد أهداف مختلف القطاعات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية لمناقشة القضايا المعاصرة المؤثرة في قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في الدول الجزرية الصغيرة النامية والاتفاق بخصوص أفضل الممارسات والأساليب لتحقيق التقدم نحو الاقتصاد الأزرق من خلال الجهود المتمثلة في القضاء على ممارسات الصيد غير القانوني.

تمكنت الدول الجزرية الصغيرة النامية وبمساعدة منظمة الأغذية والزراعة بتطبيقها مبادرة النمو الأزرق من جني مكاسب اقتصادية خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2016 قدرت بقيمة 50 مليار دولار أمريكي نتيجة مساهمة المنظمة في بناء القدرات والترتيبات المؤسسية والعمليات التعاونية في الدول الجزرية الصغيرة النامية المعتمدة في تنميتها بالأساس على قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية⁽³⁾.

حيث وصل إنتاج الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال تربية الأحياء المائية سنة 2015 إلى 71893 طنا حيث بلغ إجمالي القيمة التقديرية عند باب المزرعة إلى 125.1 مليون دولار أمريكي بما في ذلك 50126 طنا من الحيوانات البحرية، حيث قدمت منظمة الأغذية والزراعة إحصائيات عام 2014 حول تربية الأحياء وتنتائجها، إذ

⁽¹⁾ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، لجنة مصايد الأسماك، برنامج عمل منظمة الأغذية والزراعة في مجالي مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية ضمن الإطار الاستراتيجي للمنظمة، الدورة: 33، روما، 9-13 جويلية 2018، ص.ص. (2،7).

⁽²⁾ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، لجنة مصايد الأسماك، برنامج عمل منظمة الأغذية والزراعة في مجالي مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية ضمن الإطار الاستراتيجي للمنظمة، الدورة: 33، روما، 9-13 جويلية 2018، ص.ص. (2،7).

⁽³⁾ الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، لجنة مصايد الأسماك، اللجنة الفرعية المختصة بتربية الأحياء المائية، اجتماع خاص عن تربية الأحياء المائية في الدول الجزرية الصغيرة النامية وفرص النمو الأزرق في ظل تغير المناخ، مرجع سابق، ص.ص. (2،6). نفس المرجع، نفس الصفحات.

وصل الإنتاج من الاستزراع السمكي إلى 76 نوعا مستزرعا في الدول الجزرية الصغيرة النامية و31 نوعا من الأسماك البحرية و21 نوعا من أسماك المياه العذبة و11 نوعا من الرخويات من أبرزها محار اللؤلؤ⁽¹⁾. ومن النتائج الأولية المتوصل إليها من مبادرة النمو الأزرق المتركزة على تربية الأحياء المائية، تمكنت جزر سليمان التي تتوفر على إمكانات كبيرة في مجال تنمية زراعة الأعشاب البحرية من تحقيق نسبة 56% من إجمالي الإنتاج في مجموعة الدول الجزرية الصغيرة النامية سنة 2015⁽²⁾.

من خلال المشاريع المقدمة من طرف منظمة الأغذية والزراعة في إطار مبادرة النمو الأزرق، نستنتج أنه بفضل مبادرة النمو الأزرق تمكنت الدول الجزرية الصغيرة النامية من تحقيق زيادة بنسبة 25% في عدد الأنواع المائية المستزرعة خلال العقد الأخير وهو ما يعادل زيادة بنسبة 65% منذ سنة 1994، حيث نتج عن هذه المبادرة في مجال تربية الأحياء المائية ومصايد الأسماك تحقيق فرصا مناسبة للدخل الأسري وتحسنا ملحوظا في توفير لغذاء والبروتينات العالية الجودة وتهيئة ظروف العيش اللائق في المجتمعات الساحلية خاصة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، حيث تشير التقديرات إلى وجود أكثر من 500 مزارع في زراعة الأعشاب البحرية في جزر سليمان⁽³⁾. وتواصل في الوقت الراهن منظمة الأغذية والزراعة مشاريعها التنموية في إطار مبادرة النمو الأزرق في الدول الجزرية الصغيرة النامية، والتي من أبرزها: مشاريع التعاون التقني المتعلقة بالتقييم المتعمق عن مخاطر تربية الأحياء المائية وتخطيط الاستثمار بمجال الأعمال التجارية في كل من (توفالو، كيريباتي، ولايات ميكرونيزيا المتحدة، ناورو، بالو)، إضافة إلى مشروع "باتجاه الثورة الزرقاء في البحر الكاريبي" في كل من (أنتيغوا وبربودا، جزر البهاماس، سانت كيتس ونيفيس) والبرنامج التعاوني الحكومي حول "اعتماد الزراعة الكفوءة والذكية مناخيا" في الدول الجزرية الصغيرة النامية الإفريقية في كل من: (السيشل، غينيا بيساو، جزر القمر موريشيوس، ساوتومي و برنسيب، جزر الرأس الأخضر)⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، لجنة مصايد الأسماك، اللجنة الفرعية المختصة بتربية الأحياء المائية، اجتماع خاص عن تربية الأحياء المائية في الدول الجزرية الصغيرة النامية وفرص النمو الأزرق في ظل تغير المناخ، مرجع سابق، ص.ص. (04، 09).

⁽²⁾ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، لجنة مصايد الأسماك، اللجنة الفرعية المختصة بتربية الأحياء المائية، اجتماع خاص عن تربية الأحياء المائية في الدول الجزرية الصغيرة النامية وفرص النمو الأزرق في ظل تغير المناخ، مرجع سابق، ص.ص. (04، 09).

⁽³⁾ Food and Agriculture Organization of the United nations, **global blue growth initiative and small island developing states (SIDS)**, Op .Cit.

⁽⁴⁾ منظمة الأمم المتحدة، الجمعية العامة، تنفيذ نتائج المؤتمر المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وتعزيز نهج إداري متكامل لتهج لمنطقة البحر الكاريبي في سياق التنمية المستدامة، الدورة: 57، نيويورك، 02 جويلية 2002، ص.ص. (42، 50).

كل المشاريع التعاونية السابقة حظيت باهتمام كبير من قبل الدول الجزرية الصغيرة النامية ودخلت حيز التنفيذ والتطبيق الفعلي من خلال العمل على الاستغلال الأمثل للإمكانيات المتوفرة من الموارد الطبيعية لتحسين الظروف المعيشية خاصة تحقيق انشغالها الأساسية المتمثلة في تحقيق الأمن الغذائي وتوفير العمل اللائق وتمكين المجتمعات الجزرية الصغيرة التي بدأت تعرف تحسنا ملحوظا في فهم آلية النمو الأزرق وإدراجها في خططها الإنمائية، إذ أكدت كل من غرينادا وموريشيوس، السيشل وجزر البهاماس أن النمو الأزرق هدفا طويل الأجل يتم وفق خطوات تدريجية، حيث قامت بتطوير مبادئ طبيعية للاقتصاد الأزرق خطوات ووضع مجموعة من السياسات لوضع إستراتيجيات الانتقال لاستغلال موارد المحيطات وحفظها.

أكدت الدول الجزرية الصغيرة النامية بتبنيها لمبادرة النمو الأزرق أن الابتكار والتكيف جزء لا يتجزأ من التخطيط وتنفيذ سياسات النمو الأزرق في هذا السياق أسست غرينادا سنة 2015 معهد الابتكار الأزرق، كما شرعت موريشيوس في إنشاء مركز أبحاث المحيطات، كما تم إنشاء كلية علوم المحيطات في جامعة موريشيوس لتعزيز المعرفة في شؤون المحيطات وطورت السيشل رؤيتها للنمو الأزرق بتطوير خارطة طريق للاقتصاد الأزرق وقامت باستحداث وزارة خاصة بالاقتصاد الأزرق⁽¹⁾.

وتدعم منظمة الأغذية والزراعة حاليا مشروع متمثل في "منشأة تفريخ إقليمية للمحار" من أجل إنتاج أنواع أصلية في منطقة البحر الكاريبي في مجال وضع سلسلة القيمة لتربية الأحياء المائية، حيث تتم تربية الأحياء المائية ذات القيمة المضافة العالمية المتمثلة في محار اللؤلؤ في فيجي والسيشل بكفاءة عالية بالإضافة إلى استحداث الآلية المتمثلة في "مزارع الأعشاب المندمجة مع السياحة" في كل من (سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا وجزر الرأس الأخضر)، كل هذه المشاريع ستساهم في تحقيق الخطوات الأولى نحو النمو الأزرق المستدام في الدول الجزرية الصغيرة النامية حسب توقعات منظمة الأغذية والزراعة لمنظمة الأمم المتحدة.⁽²⁾

يستمر في الوقت الراهن تنفيذ مبادرة النمو الأزرق في الدول الجزرية الصغيرة النامية مع التوصل لتحقيق بعض النتائج الإيجابية في مجال النمو الأزرق وتحرير إمكانيات المحيطات التي من شأنها تحقيق نهضة تنموية في اقتصاديات الدول الجزرية الصغيرة النامية، ولكي يتحقق ذلك من الضروري اعتماد هذه الدول على التكنولوجيات التي تكون

⁽¹⁾ Cyrus Rostomjee, **Operationalizing the Blue Economy in small states : lessons from the Early Movers.** ,Op,Cit.

⁽²⁾ منظمة الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، مؤتمر المحيطات.... أول منصة متكاملة لمناقشة قضايا المحيطات ذات الصلة، نيويورك،

مارس 2017، على الرابط: [https://www.uh.org/development/desa/ar/news/sustainable ocean-conference.html](https://www.uh.org/development/desa/ar/news/sustainable-ocean-conference.html) تاريخ التصفح: 2019/05/13.

أقل تأثراً بالمساوى الجغرافية والمستندة على أنواع ذات قيمة مضافة التي يمكنها تعويض تكاليف النقل، إضافة إلى تفادي الحل الممثل في نهج واحد يناسب الجميع نظراً للتباين الواضح بين الدول الجزرية الصغيرة النامية في قطاع تربية الأحياء المائية خاصة وباقي القطاعات الاقتصادية.

نستنتج أن تحقيق نتائج إيجابية فيما يتعلق بالنمو الأزرق في الدول الجزرية الصغيرة النامية مرهون بالتشجيع على قيام بيئة أعمال وسياسات لتنمية مؤسسات وقطاعات الاقتصاد الأزرق خاصة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية وخدمات النظام الأيكولوجي ويتم تحقيق ذلك بالشراكة بين القطاع العام والخاص تدعمها الإرادة السياسية للدول.

المبحث الثاني : مبادرات التعاون على مستوى الهيئات الإقليمية

لمواجهة تحديات التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية والعمل على التطبيق الفعال لمقاربة الاقتصاد الأزرق، اتجهت هذه الدول إلى العمل على المستوى الإقليمي من أجل توحيد الجهود للاستغلال الأمثل للمواد البحرية وتبادل المعلومات والتجارب والخبرات، وهذا ما تجسد من خلال التعاون الإقليمي لإدارة مصايد الأسماك في كل من دول منتدى المحيط الهادي والجماعة الكاريبية، حيث عملت بالتعاون مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة والجهات الإقليمية في المنطقة من أجل الحصول على الدعم والتكنولوجيا الحديثة والتمويل والاشتراك في الإدارة الجيدة للمحيطات والأهم من ذلك التخلص من التبعية ونفوذ القوى الكبرى في هذه المناطق.

المطلب الأول: مبادرة آلية مصايد الأسماك الإقليمية في مجموعة الكاريبي

تعد الجماعة الكاريبية* من المناطق الغنية بالأسماك، إذ يلعب قطاع مصايد الأسماك دوراً هاماً للدخل والغذاء والعمالة، تواجه دول الجماعة الكاريبية تحدي تطوير وإدارة مواردها السمكية بطريقة فعالة ومستدامة، فالمخزونات السمكية ذات الأهمية الاقتصادية في المنطقة تماجر عبر الحدود الوطنية لعدة دول، وهذا يتطلب التعاون بين الدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الموجودة في الإقليم من أجل الإدارة الجديدة للموارد السمكية.

قامت الجماعة الكاريبية بإنشاء آلية مصايد الأسماك الإقليمية عقب توقيع اتفاقية إنشاء هذه الآلية في 4 فيفري 2002 لتدخل حيز التنفيذ في 7 مارس 2003 وتضم الأعضاء التالية: أنغيلا، جزر البهاماس، بليز،

* الجماعة الكاريبية: تأسست في عام 1973 بتوقيع معاهدة تشاغواراماس لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال تعاون الدول الأعضاء، تتألف أعضاء الجماعة الكاريبية من: أنتيغوا وبربودا، جزر البهاماس، بربادوس، بليز، دومينيكا، غرينادا، غيانا، هايي، جامايكا، منسيرات، سانت لوسيا، سانت كيس ونيفيس، سانت فينسنت والغرينادين، سورينام، تريندادو توباغو.

بربادوس أنتيغو وبربودا غيانا، هاييتي، جامايكا، منسيرات، سانت كيتس ونفيس، وترينداد وتوباغو، جزر تركس وكايكوس⁽¹⁾.

تسعى آلية مصايد الأسماك الإقليمية للجماعة الكاريبية إلى تحقيق الأهداف التالية:⁽²⁾

- الإدارة الفعالة والتنمية المستدامة للمواد البحرية داخل الولايات القضائية للدول.
- تشجيع إنشاء ترتيبات تعاونية بين الدول من أجل الإدارة الفعالة للموارد البحرية وغيرها من الموارد المائية المشتركة أو المتداخلة أو كثيرة الارتحال.
- تقديم المشورة التقنية والخدمات الاستشارية لمصايد الأسماك في الدول الأعضاء في مجال تطوير وإدارة وحفظ الموارد المائية.

تعمل آلية مصايد الأسماك الإقليمية لتحقيق هذه الأهداف إلى خلق فرص العمل، تعزيز الأمن الغذائي، حماية وحفظ الموارد البحرية، وذلك بالقيام بالوظائف التالية:⁽³⁾

- تقديم الخدمات الفنية والاستشارية للدول الأعضاء لتقييم مصايد الأسماك وإدارتها وحفظها.
- دعم وتعزيز القدرات المؤسسية للدول الأعضاء في مجال مصايد الأسماك صياغة السياسات الاقتصادية والتخطيط وإدارة المعلومات، مراقبة الموارد وتقييمها وإدارتها، التعليم وبناء القدرات.
- تطوير والحفاظ على شبكة العلاقات بين الدول الأعضاء والوكالات الإقليمية والدولية والمنظمات التي لها تأثير على مصايد الأسماك داخل المنطقة.
- تعزيز وتسهيل تنمية الأحياء المائية
- تعزيز وتسهيل تدريب الموارد البشرية والبحوث وتبادل المعلومات بين الدول.

منذ تأسيس آلية مصايد الأسماك الإقليمية للجماعة الكاريبية عملت على تطوير قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية الذي يعد من أهم قطاعات الاقتصاد الأزرق، حيث شهدت ارتفاع في الإنتاج الأسماك في الدول

⁽¹⁾Caribbean Regional fisheries Mechanism, about CRFM. in: www, Cryn.net /index.php?option=com-k2 &view=item &layout=item &id=1 &itenid=114. 19/05/2019.

⁽²⁾Food and Agricultural Organization of the united nations, regional Fishery Bodies Summary Descriptions : Caribbean Regional Fisheries Mechanism (CRFM) in : www. Fao, org / fishery/ rfbcfn/ en. 19/05/2019.

⁽³⁾Milton O,Hauglton and others, Establishment Of The Caribbean Regional Fisheries, MARINE POLICE, 2004, p355.

الأعضاء من 152375 طن في 2001 إلى 175017 طن في 2012، وأظهر متوسط الإنتاج للدول الأعضاء من سنة 2011 إلى سنة 2012 أن أكبر المنتجين للأسماك البحرية من بين الدول الأعضاء في آلية مصايد الأسماك الإقليمية خلال هذه الفترة هم: غيانا، سورينام، هايتي، ترينداد وتوباغو، جامايكا و جزر البهاماس⁽¹⁾.

وخلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2012 أنتجت المنطقة فيما يخص تربية الأحياء المائية حوالي 7291 طن من الأسماك سنويا كانت بليز أكبر منتج للاستزراع المائي خلال هذه الفترة بـ 5479 طن سنويا تليها جامايكا بحوالي 897 طن سنويا حيث يشكل إنتاج هذين البلدين (بليز وجامايكا) 91% من إنتاج تربية الأحياء المائية في المنطقة خلال هذه الفترة.

كما تلعب مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية دور اقتصاديا، إذ قدرت قيمة مصايد الأسماك في المنطقة بحوالي 392.9 مليون دولار سنويا و قدرت مصايد الأحياء المائية بقيمة 28.9 مليون دولار سنويا، بحيث بلغت القيمة الإجمالية حوالي 421.8 مليون دولار سنويا خلال نفس الفترة.⁽²⁾

عملت آلية مصايد الأسماك الإقليمية على توفير فرص عمل حيث بلغ عدد العاملين في قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في 2011 تقريبا 113412 شخص، 110818 شخص يعملون في الإنتاج المباشر لمصايد الأسماك و 2594 شخص يعملون في الاستزراع المائي⁽³⁾.

وأجل توفير الغذاء وفرص العمل في الدول الجزرية الصغيرة النامية في الجماعة الكاريبية تقوم آلية مصايد الأسماك الإقليمية بتوفير الدعم لتطوير تربية الأحياء المائية في المنطقة حيث قامت في 2012 بإنشاء مجموعة عمل لتعزيز التنمية المستدامة لتربية الأحياء المائية على المستوى الوطن والإقليمي، وذلك لزيادة الإنتاج وتحسين الدخل والعمالة⁽⁴⁾.

وفي سنة 2004 قررت إنشاء تجمع إقليمي والممثل في شبكة الكاريبي لمنظمات الصيادين هدفها تأمين سبل العيش المستدام للصيادين وتعزيز قدرتهم على البقاء في هذا القطاع، حيث أصبح لمنظمات الصيادين القدرة على

⁽¹⁾CRFM SECRETARIAT, CRFM STATISTICS AND INFORMATION REPORT FOR 2012, Blize,2014 ,Blise ,2014 ,p.p.(25,30).

⁽²⁾CRFM SECRETARIAT ,Op. Cit, p41.

⁽³⁾Ibid, p37.

⁽⁴⁾Milton Haughton, THE CARIBBEAN COMMUNITY COMMON FISHERIES POLICY : Improving, Fisheries, Food Security and Economic Development, Newsletter of the Caribbean Regional Fisheries Mechanism - Management Issue, March 2014. p.6.

التأثير على سياسة المصايد الوطنية والإقليمية، كما اكتسبت صفة مراقب في الآلية الإقليمية لمصايد الأسماك للجماعة الكاريبية⁽¹⁾.

وقامت الآلية الإقليمية لمصايد الأسماك بالشراكة مع معهد أمريكي للتعاون في مجال الزراعة بإنجاز مشروع بناء قدرات أصحاب المصلحة التنظيميين والصناعيين في مجال صحة الأحياء المائية وتربية الأحياء المائية وسلامة الأغذية لتلبية متطلبات الصحة والصحة النباتية لتجارة الدولية، الهدف من المشروع مساعدة دول الجماعة الكاريبية على تحسين سلامة الأسماك والمنتجات السمكية للمستهلكين في الأسواق الوطنية وأسواق التصدير⁽²⁾.

كما عملت منذ 2004 على تحسين قاعدة بيانات للمعلومات حول مصايد جراء البحر من خلال تقييم المخزونان في اجتماعهم العلمي المستوى، بالإضافة إلى إقامة شراكات مع العديد من مؤسسات التدريب ذات الشهرة العالمية وذلك في مجال إدارة المحيطات، سياسة وقانون مصايد الأسماك، التصنيع والتسويق والإحصاء والبحوث مثل ترتيب شراكة مع مركز العمليات الكندي⁽³⁾.

وتتعاون آلية مصايد الأسماك الإقليمية للجماعة الكاريبية مع الهيئات الإقليمية الأخرى من أجل الإدارة الجيدة للبحر الكاريبي من دول أمريكا اللاتينية وأمريكا الوسطى، في إطار مشروع النظم الإيكولوجية البحرية الكبرى في منطقة البحر الكاريبي والرصيف البرازيلي الشمالي، بالتنسيق مع مصايد الأسماك الإقليمية كهيئة مصايد أسماك غربا ووسط الأطلسي ومنظمة أمريكا الوسطى المعنية بقطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية الذي يهدف إلى حكومة الموارد البحرية العابرة للحدود في منطقة بحر الكاريبي الكبرى والتصدي لمصايد الأسماك غير مستدامة وتدهور الموائل⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ Mary Robinson Foundation Climate Justice, **Getting a Seat at the table: fisher folk empower**

for policy change in Caribbean, Ireland, 15 -16 April 2013. in :

<http://www.mrfcj.org/wp-content/uploads/2015/09/2013-04-16-Caribbean.pdf>. 20/05/2019.

⁽²⁾ Milton Houghton, **Op,Cit**.p 12.

⁽³⁾ CRFM, **SECRETARIAT ANNUAL REPORT 1 April 2015-31 MARCH 2016**, 2016. P6.

⁽⁴⁾ منظمة الأمم المتحدة، الجمعية العامة، "التنمية المستدامة في منطقة الكاريبي لصالح الأجيال الحالية والمقبلة"، تقرير الأمين العام، الدورة: 37، 24 يوليو 2018. ص.ص. (9،8).

* **منتدى جزر المحيط الهادي**: تأسس في 1971 باسم منتدى جنوب المحيط الهادي وفي 1999 تم تغيير الاسم إلى منتدى جزر المحيط الهادي لتمثل مهمته في العمل على دعم حكومات الأعضاء في المنتدى، لتعزيز الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لشعوب جنوب المحيط الهادي، يتكون من 16 دولة مستقلة وهي: استراليا، ناورو، فيجي، نيوزيلندا، بالاو، بابوا غينيا الجديدة، جزر كوك، ناورو، جزر سليمان، تونغا، فانواتو، جزر مارشال، توفالو، كيريباتي، ولايات ميكرونيزيا المتحدة.

الإنتاجات الإقليمية التي حققتها آلية مصايد الأسماك الإقليمية للجماعة الكاريبية، كان نتيجة للتعاون الإقليمي لدول جزر الكاريبية في أحد أهم قطاعات الاقتصاد الأزرق في المنطقة بطريقة مستدامة التي تؤدي إلى تحسين فرص العمل والدخل وتحقيق النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: مبادرة وكالة مصايد الأسماك الإقليمية لمنتدى جزر المحيط الهادي.

تعد مصايد الأسماك من أهم قطاعات الاقتصاد الأزرق في الدول منتمى جزر المحيط الهادي* فمنطقة جزر المحيط الهادي تشتهر بأكبر إنتاج لسماك التونة في العالم، ومن أكثر الموارد ذات القيمة التجارية ومن أجل جعل مصايد الأسماك إنتاجية واستدامة، اتجهت دول منتمى جزر المحيط الهادي إلى التعاون الإقليمي لدعم وحفظ وإدارة مخزونات التونة أثناء هجرتها داخل وخارج مناطقها الاقتصادية الخاصة وتعزيز التعاون والتنسيق الإقليمي قامت دول منتمى جزر المحيط الهادي بإنشاء هيئة إقليمية لمساعدة الدول الأعضاء في إدارة مصايد الأسماك والمتمثلة في وكالة مصايد الأسماك الإقليمية.

يعود أصل نشأة وكالة مصايد الأسماك الإقليمية لدول منتمى جزر المحيط الهادي إلى الإعلان المتعلق بقانون البحار والوكالة الإقليمية لمصايد الأسماك الذي اعتمد في الاجتماع الثامن لمنتدى جزر المحيط الهادي في أوت 1977 ليعلن عن تأسيسها رسمياً في 1979 مقرها هونبار عاصمة جزر سليمان⁽¹⁾.

تضم وكالة مصايد الأسماك الإقليمية 17 دولة عضو متمثلة في: جزر كوك، فيجي، كيرياتي. جزر مارشال ولايات ميكرونيزيا المتحدة، ناورو، أستراليا، نيوزيلندا، نيوي، بالاو، بابوا غينيا الجديدة، الجديدة ساموا، جزر سليمان توكيلا، تونغا، توفالو، فانواتو⁽²⁾.

تم إنشاء وكالة مصايد الأسماك الإقليمية لجزر المحيط الهادي لمساعدة الدول على إدارة مواردها السمكية التي تقع ضمن 2000 ميل عن المناطق الاقتصادية الخالصة، فهي تمثل هيئة استشارية تقدم الخبرة والمساعدة التقنية وغيرها من دعم لأعضائها الذين يتخذون قرارات سيادية بشأن موارد التونة⁽³⁾.

أهدافها: تتمثل أهداف وكالة مصايد الأسماك الإقليمية لمنتدى جزر المحيط الهادي في: ⁽⁴⁾

⁽¹⁾ FFA, Pacific Islands Forum Fisheries Agency Strategic Plan 2014-2020. P6.

⁽²⁾ PACIFIC ISLAND FORUM SECRETARIAT, FORUM FISHERIES AGENCY (FFA), in : https://www_forumsec.org/forum-fisheries-agency-ffa/ 20/05/2019.

⁽³⁾ FFA, Op.Cit, p5

⁽⁴⁾ WWF, Convention (FFA Convention Forum Fisheries Agency), 2011. in : awsasst.panda.org/downloads/factsheet-2.Pdf. 22/02/2019.

- الحفظ والاستغلال الأمثل للموارد السمكية.
- تعزيز التعاون والتنسيق الإقليمي فيما يتعلق بسياسات مصايد الأسماك.
- تأمين أقصى استفادة من الموارد الحية.
- تسهيل جمع، تحليل و تقييم ونشر الإحصائيات ذات الصلة بالمعلومات العلمية والاقتصادية حول الموارد السمكية. ويتمثل دور وكالة مصايد الأسماك لمتدى جزر المحيط الهادي في:
- إدارة مصايد الأسماك لضمان الاستخدام المستدام وتوفير التونة للأجيال الحالية والمستقبلية .
- تطوير الثروة السمكية لحصاد تونة ومعالجتها و تسويقها لخلق فرص العمل والدخل والصناعة.
- رصد ومراقبة مصايد الأسماك لوقف أنشطة الصيد الجائر و غير القانوني.
- تعمل وكالة مصايد الأسماك لجزر المحيط الهادي من أجل تحقيق أهدافها القيام بعدد من الأنشطة لدعم مصايد الأسماك والدول الأعضاء التي تتمثل في: ⁽¹⁾
- بناء القدرات على المستوى الوطني والإقليمي لإدارة وتطوير مصايد الأسماك.
- تنفيذ سجل إقليمي للسفن مع دعم نظام مركزي لمراقبة مصايد الأسماك.
- تبادل مستمر للمعلومات في جميع أنحاء المنطقة لإبلاغ إدارة مصايد الأسماك وتسهيل المراقبة والإنقاذ.
- تحقيق زيادة كبيرة من الفوائد المتحققة من المواد السمكية.
- تصميم وتنفيذ تدابير إدارة التي تحافظ على مخزون الأسماك المستدام والنظم الإيكولوجية.
- تعتمد وكالة مصايد الأسماك لجزر المحيط الهادي في عملها على التعاون الإقليمي لأنه الوسيلة الأكثر فعالية لتأمين الاستخدام المستدام طويل الأجل للموارد لمصايد الأسماك المشتركة في المنطقة، كما تتعامل مع جميع أصحاب المصلحة فيما يتعلق بمصايد الأسماك وجميع أصحاب المصلحة على المستوى الإقليمي والوكالات الدولية وتحترم المتطلبات والأولويات الوطنية للدول الأعضاء في وكالة مصايد الأسماك الإقليمية.
- منذ تأسيسها حققت الوكالة إنجازات إقليمية نتيجة تضافر الجهود الدول الأعضاء من أجل حماية الموارد السمكية والمنطقة التي تعد أهم مواردها الاقتصادية التي تتمثل في:

إبرام معاهدة مصايد الأسماك المتعددة الأطراف مع الولايات المتحدة الأمريكية في ماي 1994 وهو اتفاق بشأن التعاون في مراقبة مصايد الأسماك في جنوب وغرب المحيط الهادي، يوفر هذا التعاون مجال تبادل المعلومات حول أنشطة سفن الصيد في المنطقة، تبادل الموظفين للمساعدة وتبادل المعلومات في حالة انتهاكات المشتبه فيها

⁽¹⁾FFA ,Pacific Islands Forum fisheries Agency strategic plan 2014 – 2010. p3

والتدريب. لتعزيز السيطرة على السفن الصيد الأجنبية العاملة في المنطقة، وقعت الدول الأعضاء في وكالة مصايد الأسماك لجزر المحيط الهادي على معاهدة نيوي للتعاون على مراقبة مصايد الأسماك وإنفاذ القانون، دخلت حيز النفاذ في ماي 1993 حيث تعتبر معاهدة رئيسية تهدف إلى توفير ترتيبات مرنة للتعاون في مراقبة مصايد الأسماك⁽¹⁾.

ومن بين النتائج التي حققتها وكالة الأسماك الإقليمية لجزر المحيط الهادي اتفاقية حفظ وإدارة الأرصد السمكية الكثيرة الارتحال في غرب ووسط المحيط الهادي من أهم الإنجازات الإقليمية فهي نتاج سبع سنوات من التفاوض بين دول جزر المحيط الهادي وشركاء دول صيد قوية كأستراليا، الصين، اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية، في محاولة إقامة نظام واسع لإدارة حفظ مصايد أسماك التونة في المنطقة لتدخل حيز التنفيذ 2004⁽²⁾.

الهدف من الاتفاقية هو ضمان الحفظ طويل الأجل من خلال الإدارة الفعالة والأرصدة السمكية كثيرة الارتحال في غرب ووسط المحيط الهادي ووفقا لاتفاقية قانون البحار للأمم المتحدة 1982.

أطلقت وكالة مصايد الأسماك لجزر المحيط الهادي 1995 مبادرة رئيسية للبحث والتصميم وتنفيذ نظام مراقبة السفن يستند إلى الأقمار الصناعية، الذي من خلاله ستوفر معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب عن أنشطة الصيد في البلدان الأعضاء. وللمراقبة سفن الصيد الأجنبية قامت وكالة مصايد الأسماك بإنشاء نظام السجل الإقليمي لسفن الصيد البحري والذي يتمثل في قاعدة بيانات حول سفن الصيد الأجنبية التي تطلب ترخيص الصيد في منطقة جنوب المحيط الهادي وتتضمن قاعدة البيانات على معلومات حول ملكية السفن والعاملين والقائد والخصائص الفيزيائية للسفينة⁽³⁾.

ولجعل مصايد الأسماك أكثر استدامة وضع قادة منتدى جزر المحيط الهادي خريطة طريق إقليمية لمصايد الأسماك في المحيط الهادي في عام 2015، تتطلب الالتزام بإحدى عشر إستراتيجية تسمح للإقليم بالسيطرة على مستقبل مصايد الأسماك ويتم تنفيذ هذه الإستراتيجية من خلال وكالة مصايد الأسماك الإقليمية لجزر المحيط الهادي ومجمع المحيط الهادي حيث يعملان معا لتقديم تقارير سنوية عن الوضع الحالي للمصايد الأسماك في المحيط الهادي تهدف إلى تحقيق أهداف طموحة لمصايد أسماك التونة في جزر المحيط الهادي، تتمثل في: ⁽⁴⁾

- تعزيز الاستدامة لموارد مصايد أسماك التونة كشرطين لتحقيق فوائد أكبر.

⁽¹⁾ANNEXD. REGIONAL Mcs THE SOUTH PACIFIC FORUM FISHERIES AGENCY. in :www.fao.org/3/Y4411E/Y4411eoe.htm. 22/5/2019

⁽²⁾ Sandra Tarte, **Managing Tuna fisheries in the pacific : A regional success Story?**, 39th university of Otago foreign policy school, University of the South Pacific, 25-28 June 2004, University of the South Pacific, p2.

⁽³⁾ANNEXD 'REGIONAL Mcs THE SOUTH PACIFIC FORUM FISHERIES AGENCY, **Op. Cit.**

⁽⁴⁾Pacific Community, **Futures of Fisheries :Roadmap and Report Cards.** in : fame1.spc.int /en / publications/roadmap-a-report-cards. 20/05/2019.

- رفع القيمة الاقتصادية لمصايد أسماك التونة.
 - زيادة فرص العمل في الدول الجزرية للمحيط الهادي، سيتم إنشاء 18000 وظيفة جديدة في صناعة التونة.
 - تحقيق الأمن الغذائي لتوريد التونة للاستهلاك المحلي في المنطقة ستزيد بمقدار 40000 طن سنويا بحلول 2024 لتوفير الغذاء وتقليل الضغط على الموارد الداخلية⁽¹⁾.
- استطاعت وكالة مصايد الأسماك الإقليمية لجزر المحيط الهادي من تحقيق العديد من الإنجازات من أجل استدامة مصايد أسماك التونة باعتبارها أهم مورد اقتصادي للمنطقة ذلك من أجل تعزيز الاقتصاد الأزرق كنهج تنموي لتحقيق تنميتها التي تعتمد على استغلال الموارد البحرية للمحيط الهادي عن طريق التعاون الإقليمي من أجل الإدارة الفعالة المستدامة.

فتعاون الدولية الجزرية الصغيرة النامية على المستوى الإقليمي وانخراطها في شبكة من العلاقات الإقليمية أصبح ضرورة من أجل تحقيق التنمية المستدامة وتفعيل الاقتصاد الأزرق بالإضافة إلى تحقيق مكاسب إضافية كالتخلص من التبعية الاقتصادية وتقليص نفوذ القوى الكبرى، كما تعمل على توحيد الأصوات في قضايا المناخ الذي يعد من أكبر تحديات للدول الجزرية الصغيرة النامية، هذا ما دفع جزر منطقة الكاريبي وأمريكا اللاتينية لتكتل من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي بالإضافة إلى الحد من النفوذ السياسي والاقتصادي الأمريكي في هذه المنطقة.

المبحث الثالث: تحديات وآفاق التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية

شهد الاعتراف الدولي بالحالة الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية في النظام الدولي المتعلقة بتنميتها المستدامة، تعدد مبادرات التعاون الدولي للاستجابة للتحديات التي تعرقل طريق تحقيقها للتنمية المستدامة، إلا أن هذه المبادرات اعترضتها جملة من العراقيل الناجمة عن التحديات التي تواجهها هذه الدول على الصعيد التنموي الاقتصادي والبيئي. وتسعى هذه الدول إلى بدل العديد من الجهود لمواجهة التحديات القائمة والناشئة بطريقة فعالة بالتعاون فيما بينها وتلقي الدعم من طرف مختلف فواعل التعاون الدولي باتخاذ التدابير والإجراءات السياسية اللازمة لتعزيز آفاقها التنموية المرتكزة على مقاربة الاقتصاد جديد في التنمية المستدامة.

المطلب الأول: تحديات التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية:

تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية الكثير من التحديات التي تساهم في تقويض قدرتها على تحقيق التنمية المستدامة من خلال التطبيق الفعال لمقاربة الاقتصاد الأزرق ومن أبرز التحديات نجد:

⁽¹⁾ FFA and secretariat of the pacific community, **FUTURE OF FISHERIES: A REGIONAL ROADMAP FOR SUSTAINABLE PACIFIC FISHERIES**. in : [https:// www.ffa.int/system/files/roadmap-web-o.pdf](https://www.ffa.int/system/files/roadmap-web-o.pdf). 19/05/2019.

1- تغيير المناخ: يؤثر تغير المناخ والآثار المترتبة عنه بشكل كبير على الموارد البحرية للدول الجزرية الصغيرة النامية، التي تعتمد عليها لتفعيل مقاربة الاقتصاد الأزرق لتحقيق التنمية المستدامة، إذ تعد هذه الدول من أول المتأثرين بالتغيرات المناخية التي تشكل أول تحدي رئيسي و من أهم آثاره ارتفاع مستوى سطح البحر المهدد للدول الجزرية الصغيرة النامية في وجودها، بالإضافة إلى التآكل الساحلي الذي نجم عنه فقدان الأراضي، والتعرض للأعاصير والفيضانات وموجات الحر والجفاف التي تساهم في إلحاق أضرار كبيرة ومباشرة على البنية التحتية وتدمير النظم الإيكولوجية خاصة الشعاب المرجانية ومصايد الأسماك الطبيعية نتيجة لغياب المعايير المناسبة لمقاومة الأعاصير⁽¹⁾.

ويؤثر تغيير المناخ على قطاع السياحة الذي يعد من القطاعات الأساسية الذي يعد من القطاعات الرئيسية للاقتصاد الأزرق في هذه الدول، إذ ساهمت موجات تسونامي والأعاصير والعواصف المديدة في تراجع الحركة السياحية، كما يسبب تغيير المناخ في تراجع وتدهور صحة المحيطات وتحمضها بسبب ارتفاع نسبة ثاني أكسيد الكربون مما أدى إلى تعطيل خدمات النظام الإيكولوجي الهامة على سبيل المثال تدمير الموائل البحرية والتلوث وتقلص الأشجار المنغروف و تبيض الشعاب المرجانية، كلها عوامل ساهمت في تقويض قدرة المحيطات على توفير الموارد اللازمة لتعزيز التنمية واستدامتها⁽²⁾.

فالتغير المناخي جعل الدول الجزرية الصغيرة النامية لا تستطيع الصمود أكثر في مواجهة آثاره لمواصلة تحقيق تنميتها المستدامة في ظل النظم الإيكولوجية المتدهورة للمحيطات وغياب آليات التكيف مع آثار تغيير المناخ.

2- الكوارث الطبيعية والبيئية: يعد التعرض للكوارث الطبيعية والبيئية في الدول الجزرية الصغيرة النامية من التحديات القائمة ويرجع ذلك إلى تموقعها الجغرافي في المناطق المدارية وشبه المدارية، ما جعلها تتعرض للكوارث الطبيعية القاسية والبالغة الخطورة والمتمثلة أساسا في شكل الأعاصير الحلزونية والانفجارات البركانية والزلازل كما تشهد بعض الجزر في نطاق هذه الكوارث التعرض للعواصف القوية والإنزلاقات الأرضية والفيضانات المدمرة.

وتعد الكوارث الطبيعية من الانشغالات الكبرى في الدول الجزرية الصغيرة النامية نظرا لحجمها الصغير واعتمادها الكبير على قطاع الزراعة والسياحة، إذ يعدان من أكبر القطاعات عرضة لخطر الكوارث الطبيعية بالإضافة إلى ضيق قاعدة مواردها وتأثيره بشكل سلبي على البيئة والسكان والاقتصاد يقابله فقدان للتغطية التأمينية وارتفاع

⁽¹⁾ ووحيد محمد مفضل، مرجع سابق.

⁽²⁾ Julian Robert, " the blue economy : from concept to reality in the Caribbean region, **dixussion paper for the Caribbean regional dialogue with the G20 development working Group**, in: [https://blue resources' o.uk>uploads>caribbean-blue economy.pdf](https://blueresources.org.uk/uploads/caribbean-blue_economy.pdf). 12/05/2019.

تكاليف إنعاش البنى التحتية في المجال الاقتصادي والاجتماعي باعتبارها تشكل نسبة كبيرة من الناتج القومي الإجمالي⁽¹⁾.

ومن الكوارث البيئية المرصودة في الدول الجزرية الصغيرة النامية انسكاب ناقلات النفط في البحار والمحيطات والتي أثرت بشكل كبير على قطاع مصايد الأسماك الطبيعية وتربية الأحياء المائية، حيث ساهم التلوث الناجم عن انسكاب ناقلات النفط في نفوق الأنواع والأحياء المائية التي تعد المصدر الأساسي للتغذية في هذه الدول.

3- مشكلة إدارة النفايات ووضع التعرض للتلوث: تنشأ مشكلة إدارة النفايات ومنع التلوث من نقص المساحة البرية المتاحة وموارد التخلص من النفايات وزيادة النمو السكاني وارتفاع الواردات من المواد الملوثة والخطيرة، نظرا للقدرة المحدودة في هذه الدول على رصد مجرى النفايات، فإن الفهم الحقيقي للمشكلة والإحاطة بها يبقى محدودا، كما يعد التخلص من النفايات بشكل آمن خاصة النفايات الصلبة والخطيرة الناجمة عن النشاط الصناعي الحديث الذي ساهم في تلويث المياه الجوفية والبحيرات الشاطئية ومختلف موارد المياه العذبة⁽²⁾.

كما يساهم الانتقاء غير الملائم لمواقع التخلص من النفايات والمواد السامة في التدهور البيئي ويشكل ضيق مساحة البرية عائقا كبيرا أمام عملية طمر النفايات، حيث تلجأ معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى عملية الحرق للتخلص من مشكلة النفايات والتقليل من حجمها إلى أنها تصطدم بالتزاماتها المتعلقة بالتخلص مباشرة من الرماد الذي يحتوي على مكونات سامة وخطيرة، كما تشكل عملية الحرق ضغطا كبيرا على الغابات التي تعد المصدر الرئيسي للأكسجين.

للنشاط الزراعي في الدول الجزرية الصغيرة النامية دور في التلوث البيئي نتيجة التوسع في التنمية الزراعية والاستهلاك الواسع للمواد الكيميائية الزراعية، إضافة إلى حركة النفايات السامة الخطيرة عبر الحدود الناجمة عن مرور السفن المحملة بالنفايات السامة والمشعة عبر المسطحات المائية التي تتوسطها هذه الدول، الأمر الذي فرض عليها أعباء كبيرة لعملية إدارة النفايات ومنع التلوث⁽³⁾.

4- تراجع موارد المياه العذبة: تعد موارد المياه العذبة مصدرا أساسيا لتلبية الاحتياجات الأساسية للإنسان فانعدام الحماية الكافية لنوعية وإمدادات موارد المياه العذبة يؤدي إلى عرقلة مسار التنمية المستدامة، فهناك ارتباطا وثيقا بين

⁽¹⁾ منظمة الأمم المتحدة، الجمعية العامة، تنفيذ نتائج المؤتمر المعني بالتنمية المستدامة، لدول الجزرية الصغيرة النامية وتعزيز نهج إداري متكامل لمنطقة البحر الكاريبي في سياق التنمية المستدامة، الدورة: 57، نيويورك، 2 جويلية 2002، ص.ص. (3، 9).

⁽²⁾ نادية لثيم سعيد، دور المنظمات الدولية في حماية البيئة من التلوث بالنفايات الخطرة، مرجع سابق، ص.ص. (118، 131).

⁽³⁾ منظمة الأمم المتحدة، الجمعية العامة، توصيات محددة لتعزيز تنفيذ برنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية وإستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، الدورة: 66، نيويورك، على الرابط:

العديد من المخاطر الصحية للبلدان النامية ورداءة نوعية المياه ونذرتها وينطبق هذا على الدول الجزرية الصغيرة نظرا لصغر حجمها وظروفها الجغرافية والمناخية، فمعظم هذه الدول تواجه تحدي ندرة وتقلص المياه العذبة وهو تحدي يواجهه بشكل خاص الجزر المنخفضة والمرجانية أين تكون إمدادات المياه الجوفية محدودة، بالإضافة إلى المناطق التي توجد بها نسبة كبيرة من التساقط فإن فرص الحصول على المياه النقية قليلة، نتيجة انعدام مرافق التخزين الملائمة ونظم الاتصال الفعالة كما ساهم التزايد السكاني السريع في هذه الدول خاصة في المدن وتغير استراتيجيات الاقتصادية وزيادة المعدل الفردي لاستهلاك المياه العذبة⁽¹⁾.

5- تزايد الضغوط البشرية المنهجية على الأنظمة الإيكولوجية: تشهد الدول الجزرية الصغيرة النامية ضغوطا بشريا متزايدة على الأنظمة الإيكولوجية خاصة البحرية، نتيجة لانتشار آفة الصيد الجائر وغير القانوني وانحسار الأنواع البيولوجية المهددة بالانقراض خاصة الأنواع المستوطنة في قاع البحار والمحيطات، بالإضافة إلى إزالة أشجار المغروف وردم الشواطئ نتيجة للأنشطة البشرية التي تسببت في تدمير الأرصفة المرجانية، مما ساهم في التقليل وتراجع إنتاجية هذه النظم والتأثير السلبي على الفوائد والمساهمات الاقتصادية والتنموية التي يتم جنيها من النظم الإيكولوجية البحرية.²

6- نقص الكوادر البشرية المؤهلة لتطبيق آليات الاقتصاد الأزرق: يؤدي الافتقار إلى التعليم والتدريب في الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى ثغرات في تسيير قطاعات الاقتصاد الأزرق، خاصة المتعلقة بالقدرة التقنية على البحث والتخطيط ووضع القدرات المتعلقة بالبيئة البحرية، بسبب غياب الدعم المالي للاستثمار في العنصر البشري من أجل التدريب والتأهيل والقدرة على الابتكار، فهذه الدول تفتقر إلى التقنيات الخاصة والمعتمدة في تطبيق مقارنة الاقتصاد الأزرق والمتمثلة في الوصول إلى البيانات والمعلومات المتعلقة بالعرض والطلب ومخزونات الأسماك ونضوبها والسياسات المرتبطة بالتحسينات والتطورات على المستوى الدولي في تعزيز مشاركة المعرفة مما يجعل غياب هذه التقنيات عائقا في تطبيق الاقتصاد الأزرق المستدام بسبب غياب آليات إدارة البيانات وتفسيرها⁽³⁾.

7- صعوبة تحديد القيم التسعيرية لخدمات النظام الإيكولوجي: لكي تتمكن الدول الجزرية الصغيرة النامية من التطبيق الجيد لمقاربة الاقتصاد الأزرق لابد لها من إيجاد وتحديد قيم تسعيرية لمختلف خدمات النظام الإيكولوجي. وصعوبة تحديد سعر خدمات النظام الإيكولوجي يعد من أكبر العقبات لمواصلة مسار الاقتصاد الأزرق كونه يركز

⁽¹⁾ منظمة الأمم المتحدة، تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتاون، 26 أبريل -6 ماي 1994، ص.ص. (19,23).

⁽²⁾ وحيد محمد مفصل، مرجع سابق.

⁽³⁾ Julain Roberts , **Op.Cit**, p.p.(12,18).

بالأساس على هذه الخدمات، وينبع هذا التحدي من غياب التخطيط البيئي وعدم وجود الانسجام بين القطاعات والإدارات المعنية بالإدارة البيئية والاقتصادية وضعف التنسيق وغياب الرقابة الوطنية على استغلال المناطق البحرية بالإضافة إلى نقص الحماية في المناطق الحساسة بيولوجيا، ويتم حاليا في جزر منطقة البحر الكاريبي تشجيع الحكومات على التنمية الاقتصادية من خلال الاستغلال الأمثل للبيئة البحرية لهذا من الضروري أن تخطو باقي الدول الجزرية النامية نفس الخطوات⁽¹⁾.

8- غياب التمويل: يعد غياب التمويل التحدي الرئيسي الذي تواجهه الدول الجزرية الصغيرة النامية في إطلاق خطواتها الأولى نحو تطبيق مقاربة الاقتصاد الأزرق خاصة فيما يتعلق بالتمويل البيئية للبنية التحتية في القطاعات الرئيسية للاقتصاد الأزرق المتمثلة في قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية والسياحة الساحلية والنقل البحري وحماية التنوع البيولوجي إذ تعاني هذه الدول من ركود وانخفاض تدفقات المساعدات الإنمائية والاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى الديون التي تشكل عائقا كبيرا أمام التحول نحو النمو الأزرق، إذ تعد هذه الدول من أكبر الدول المثقلة بالديون نتيجة الأوضاع التنموية الهشة والضعيفة، فمسألة تراكم الديون لها أثر كبير في عرقلة مسار التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وأمام ضعف هذه الدول اقتصاديا تبقى قضية الديون قائمة ما لم تتلقى المساعدة والدعم الدولي من طرف مؤسسات التمويل الدولية (البنك ك الدولي، صندوق النقد الدولي) باتخاذ الإجراءات المناسبة بالتعامل مع هذه الدول كونها تصنف ضمن البلدان الأقل نموا. إلى جانب غياب التمويل توجد تحديات متعلقة بتطوير الظروف التمكينية للاقتصاد الأزرق بما في ذلك أثر المؤسسية والتنظيمية والإدارية والتشريعية.⁽²⁾

9- تحدي غياب حوكمة المحيطات: يرتكز إطار حوكمة المحيطات الحالي لدى معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية على النهج التقليدي للإدارة والتخطيط لجميع القطاعات، مما تسبب في ظهور مجموعة من العراقيل واجهت هذه الدول في تبني مقاربة الاقتصاد الأزرق، فالاعتماد على القطاع التقليدي في إدارة الموارد البحرية والبحار والمحيطات عادة ما يسفر عن نتائج غير فعالة وغير قادرة على الاستجابة للآثار والضغوطات التراكمية والناجمة عن الأنشطة البشرية، خاصة مع التراجع الملحوظ لصحة والمحيطات بفعل التعرض المستمر للتلوث البحري والاحتباس الحراري

⁽¹⁾ وحيد محمد مفصل، مرجع سابق.

⁽²⁾ منظمة الأمم المتحدة، "العولمة التي تقودها التنمية: نحو مسارات إنمائية مستدامة وشاملة"، التقرير الثالث عشر للأمين العام للأونكتاد المقدم إلى الأونكتاد، نيويورك، 2011، ص.ص. (1، 21).

الذي ساهم في ارتفاع نسبة تحمض المحيطات بالإضافة إلى ممارسة الصيد الجائر وغير القانوني، حيث شكلت تحديات أمام هذه الدول في عدم قدرتها على تعزيز هيكل حوكمة المحيطات العالمي بشكل إنفرادي.⁽¹⁾

لهذا تسعى الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى الحصول على الدعم المساعدة من طرف المجتمع الدولي لمواجهة هذه التحديات واستخلاص مكاسب تنموية من تطبيقها لمقاربة الاقتصاد الأزرق والاعتراف بالتحديات الفريدة للحكومة من خلال وضع إطار تنمية قائم على الموارد البحرية تماشياً مع الهدف 14 من خطة التنمية المستدامة لآفاق 2030 والذي يركز على توطيد المحيطات والبحار واستخدامها المستدام.

المطلب الثاني: آفاق التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية

كانت الدول الجزرية الصغيرة النامية في طليعة للترويج للاقتصاد الأزرق، إدراكاً منها أنه السبيل الأمثل لتجاوز تحدياتها الإنمائية من خلال اعتماد مقاربة الاقتصاد الأزرق بمساعدة كل أطراف المجتمع الدولي، باستغلال الموارد البحرية بطريقة مستدامة، لهذا تعتمد على مجموعة من الإجراءات الكفيلة لتحقيق آفاقها المستقبلية والتي تتمثل فيما يلي:

1- مواجهة تحدي المناخ من خلال توفير جهود التعاون الدولي المتمثلة في زيادة التمويل والتكيف مع آثار تغير المناخ باعتماد إجراءات عاجلة على المستوى العالمي وقيام الدول المتقدمة بدور الريادة في الحد من الانبعاثات الدفينة المتسببة في ظاهرة الاحتباس الحراري خاصة عملاقي التصنيع الولايات المتحدة و الصين، وتعزيز قدرات إدارة أخطار الكوارث في الدول الجزرية الصغيرة النامية، واستحداث آليات لتبادل المعلومات والخدمات بالإضافة إلى تحسين إمكانية الحصول على الموارد المالية والتقنية المتعلقة برصد تقلبات المناخ ووضع وتنفيذ استراتيجيات التكيف في مجال الاستجابة⁽²⁾.

2- التبصر الاستراتيجي في الرؤى الوطنية والتخطيط طويل الأجل والمشارك بين القطاعات والاعتراف بالمفاضلات والتنازلات القطاعية والتنظيمية بالنظر إلى عائق مساحة اليابسة المحدودة، ولتحقيق ذلك يتطلب دعماً متماسكاً طويل الأجل من شركاء التنمية الإقليميين والدوليين⁽³⁾.

⁽¹⁾ Cyrus Rostamjee, **Operationalizing the Blue Economy in small states : lessons from the Early Movers**, Op.Cit, p.p. (3,4).

⁽²⁾ منظمة الأمم المتحدة، تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، مرجع سابق، ص15.

⁽³⁾ Cyrus Rostomjee, **Developing the Blue Economy in Caribbean and Others Small States**, Op.Cit, p 2.

3- ضرورة انجاز صندوق عالمي مخصص للدول الجزرية الصغيرة النامية لدعم انتقالها إلى الاقتصاد الأزرق، مما يشكل إنجاز مبكر وملحوس في إطار خطة التنمية المستدامة لآفاق 2030 جلب الاستثمارات الخاصة بتمكين البنية التحتية في العديد من قطاعات الاقتصاد الأزرق، (قطاع مصايد الأسماك وتربية المائبة لتحقيق الأمن الغذائي وضمان حماية البيئة البحرية، السياحة المستدامة النقل الساحلي والبحري والتعدين).⁽¹⁾

4- الإدارة الجيدة للنفايات لتوفير إمدادات المياه العذبة وفي هذا الإطار تم طرح بعض المشاريع المبكرة بالشراكة مع المنظمات المتخصصة في الحفاظ على البيئة، أبرزها الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة من خلال سياسة تمويل المناخ وتسعير الكربون الأزرق، لهذا هناك حاجة لآليات تمويل طويلة الأجل جديدة للبنية التحتية⁽²⁾

5- وضع آليات وأهداف واضحة قابلة للقياس والمتسقة داخليا من أجل تحقيق الاقتصاد الأزرق المستدام، وذلك بقيام حكومات الدول الجزرية الصغيرة النامية والجهات الفاعلية في مختلف القطاعات الاقتصادية، بوضع مخططات وأهداف ذات الصلة مع بعضها البعض وقابليتها للقياس عند التخطيط وإدارة أنشطتها من أجل تحقيق اقتصاد أزرق مستدام⁽³⁾.

6- اتخاذ إجراءات مناسبة بخصوص التشريعات والتدابير اللازمة لممارسة السيادة والحقوق السيادية لمختلف المناطق البحرية، بما يعرف بترسيم الحدود البحرية لتمكينها من استغلال إمكاناتها البحرية بشكل كامل.

7- إنشاء ميدان اقتصادي وتشريعي يزود الاقتصاد الأزرق بحوافز وقواعد، إذ يجب أن تهدف الأدوات الاقتصادية مثل الضرائب والإعفاءات والرسوم على استيعاب المنافع والتكاليف والمخاطر البيئية والاجتماعية في المجتمعات الجزرية الصغيرة النامية ويجب تنفيذ القوانين والاتفاقات الدولية والوطنية وتطبيقها وتنفيذها بطرق داعمة للاقتصاد الأزرق⁽⁴⁾.

8- الاعتماد على التخطيط والتنظيم والإدارة الجيدة للبحار والمحيطات ومواردها خاصة اعتماد نهج النظام الإيكولوجي والتخطيط المكاني البحري، فلا بد أن تكون جميع استخدامات موارد البحار والمحيطات تدار من خلال عمليات متكاملة تضمن صحة طويلة الأجل والاستخدام المستدام للمساحات المائية ومواردها بفعالية مع مراعاة

⁽¹⁾ Cyrus Rostamjee, **Operationalizing the Blue Economy in small states : lessons from the Early Movers. Op. Cit, p 4.**

⁽²⁾ Idem.

⁽³⁾ مؤتمر العمل العربي، تعزيز دور الاقتصاد الأزرق لدعم فرص التشغيل، البند التاسع، القاهرة، 14-21 أبريل 2019، ص 14.

⁽⁴⁾ نفس المرجع، نفس الصفحة.

الأنشطة البشرية على الأرض، إذ يجب أن تكون الإجراءات المتعلقة باعتماد نهج مقارنة الاقتصاد الأزرق قائمة على المشاركة، المسائلة الشفافية، العدالة و توفير احتياجات الأجيال الحالية و قدرة الأجيال المستقبلية⁽¹⁾.

9- اعتماد استراتيجيات شاملة تركز على الشراكة بين القطاع العام والخاص لاستغلال الإمكانيات الكبيرة للاقتصاد الأزرق في الدول الجزرية الصغيرة النامية لتسريع النمو مع ضمان التنمية المستدامة وتوزيع الاستثمارات العامة والخاصة لاستغلال الموارد البحرية ووضع إطار خاص لممارسة الاستثمارات لاستغلال الموارد البحرية على نحو مستدام.

10- تعزيز التعاون الدولي من خلال تبادل المعلومات والمعرفة وتقديم أفضل الممارسات والأفكار بين الدول الجزرية الصغيرة النامية مناطقها الجغرافية المنتشرة في العالم، التي باشرت في الاعتماد على مقارنة الاقتصاد الأزرق لتحقيق تنميتها المستدامة.

11- زيادة قدرة الحكومات في الدول الجزرية الصغيرة النامية على رصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتفق عليها دولياً.

12- ضرورة وجود قيادة رشيدة وذات إرادة قوية في ترقية النهوض بمجالات الاقتصاد الأزرق، التي تنتهجها الدول الجزرية الصغيرة النامية المتمثلة في الأنشطة البحرية المتعددة و الاهتمام بالسياسات وتحديد الأولويات والميزانيات.⁽²⁾ تطبيق هذه الإجراءات لمواجهة تحديات التنمية المستدامة وعراقيل تطبيق مقارنة الاقتصاد الأزرق في الدول الجزرية الصغيرة النامية، سيفتح آفاق واسعة لتطبيق مقارنة الاقتصاد الأزرق فعلى سبيل المثال اتجهت سيشل إلى وضع رؤية للاقتصاد الأزرق مع التركيز على الحفاظ على البيئة البحرية واستهداف إصلاح قطاعات الأسماك.

وضعت موريشيوس خارطة طريق من أجل تطوير الاقتصاد الأزرق يركز على السياحة، الموانئ البحرية والأنشطة المتعلقة بالمأكولات البحرية، مما حفز مراجعة التشريعات الوطنية للاقتصاد الأزرق⁽³⁾.

أما غرينادا وضعت خطة رئيسية للنمو الأزرق مع التركيز على مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية والطاقة المتجددة، التكنولوجيا الحيوية الزرقاء، البحث والابتكار، كما قامت بإنشاء معهد لابتكار الأزرق من أجل دعم الاقتصاد الأزرق.

⁽¹⁾ مؤتمر العمل العربي، مرجع سابق، ص14.

⁽²⁾ Cyrus Rostamjee, **Operationalizing the Blue Economy in small states : lessons from the Early Movers. Op. Cit, p. p. (5,6).**

⁽³⁾ Cyrus Rustomjee ,**Developing the Blue Economy in Caribbean and others Small States, Op.Cit, p.p.(3,4).**

وتعمل العديد من الدول الجزرية الصغيرة في المحيط الهادي وبحر الكاريبي إلى وضع خطط وبرامج واستراتيجيات من أجل تطوير الاقتصاد الأزرق لتحقيق فوائد اقتصادية واجتماعية وذلك من خلال الشركات الإقليمية والدولية من أجل تعزيز قدراتها والحصول على التكنولوجيا والبحث والتطوير للقطاعات الناشئة للاقتصاد الأزرق.

خلاصة الفصل الثالث:

شهد التعاون الدولي في الدول الجزرية الصغيرة النامية لتحقيق تطلعاتها في التنمية المستدامة من خلال تطبيق مقاربة الاقتصاد الأزرق، تضافر وتعدد الجهود والمبادرات لمختلف فواعل التعاون الدولي لاسيما على مستوى المنظمات الدولية والإقليمية، بهدف مساعدة هذه الدويلات في بناء قدرتها على الصمود لتجاوز مواطن الضعف الاقتصادي والبيئي ومرافقتها في تحقيق خطواتها الأولى نحو النمو المستدام المرتكز على الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية للبحار والمحيطات والعمل على استدامتها بما يحقق احتياجات الحاضر وضمان قدرات المستقبل.

بدلت منظمة الأغذية والزراعة جهودا كبيرة في دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال مبادرة النمو الأزرق لعام **2013**، بناء على قاعدة أساسية متمثلة في تحقيق النمو الاقتصادي لضمان الأمن الغذائي والحفاظ البيئة، حيث عملت على تحسين صحة المحيطات واستعادة إنتاجية النظم الإيكولوجية البحرية من خلال إبداء المشورة بشأن مختلف الأنشطة والسياسات في إطار النمو الأزرق عبر مختلف القطاعات ومساعدتها في بناء القدرة على الصمود في مواجهة الكوارث الطبيعية وتحديد خيارات التكيف مع آثار تغير المناخ وتحقيق الأمن الغذائي.

ركزت مبادرة النمو الأزرق على قطاع تربية الأحياء المائية في الدول الجزرية الصغيرة النامية بالنظر إلى إمكاناتها الكبيرة في هذا القطاع، من أجل تعزيز دوره كبديل للركود في مصايد الأسماك الطبيعية، حيث ساهم في النمو الأزرق في دمج قطاعات الاستزراع المائي مع مختلف استخدامات الموارد المائية ونتج عن مشاريع مبادرة النمو الأزرق بعض نتائج إيجابية تمثلت في التخفيف التدريجي من مشكل الفقر وتحقيق بعض التقدم في مجال الأمن الغذائي بتوفير الاحتياجات الأساسية الضرورية ومختلف خدمات النظام الإيكولوجي آثار تغير المناخ.

سجل التعاون على المستوى الإقليمي من خلال المبادرات التعاونية بين الدول الجزرية الصغيرة النامية بعض النتائج المقبولة في مجال مصايد الأسماك الإقليمية في كل من دول جزر المحيط الهادي ومنطقة الكاريبي، الذي يعد من أهم قطاعات الاقتصاد الأزرق التي تساهم بشكل كبير في توفير الغذاء وفرص العمل، حيث هدفت هذه المبادرات إلى تطوير قطاع مصايد الأسماك لجعله أكثر إنتاجية واستدامة كما عملت هذه المبادرات على توسيع علاقاتها مع الهيئات الإقليمية للإدارة الجيدة والفعالة لمصايد الأسماك كثيرة الارتحال وكذا الحوكمة الجيدة للمحيطات ورصد ومراقبة كل أعمال الصيد غير القانونية وغير المنظمة إضافة إلى تبادل الخبرات والمعلومات التكنولوجية في مجال إدارة مصايد الأسماك.

فتحقيق التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية يتطلب العمل على مساعدتها في إيجاد الآليات الفعالة والدعم المالي والتقني لمواجهة التحديات المعيقة لمسارها التنموي، إذ يجب في البداية تحقيق التعاون بين الجزر والأقاليم، بتوفير الأدوات والمعارف المناسبة دعماً للاستراتيجيات والمخططات مع تحقيق الاستفادة المثلى من الموارد المتجددة.

فمبادرات التعاون الدولي والإقليمي المختلفة والمدعمة لمقاربة الاقتصاد الأزرق لتحقيق التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية لا تحل محل المبادرات الوطنية المحلية وإنما تعمل على دعمها وتعزيزها بحيث توفر هذه المبادرات آليات قوية للتنسيق بين المستويات المحلية والإقليمية مما يساهم في تحقيق النتائج المرجوة.

الخاتمة

ساهم ظهور التنمية المستدامة كمفهوم موسع للمفاهيم التنموية السابقة في تغيير الاعتقاد السائد أن التنمية تقتصر على النمو الاقتصادي الذي ألحق أضراراً جسيمة بالبيئة ومواردها، فالتنمية المستدامة مفهوم مرادف للتوفيق بين النمو الاقتصادي من جهة وحماية البيئة الطبيعية من جهة أخرى، حيث أصبحت هدف ومسعى لجميع دول العالم، كونها الآلية المثلى التي تجمع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتحقيق الانسجام والتكامل بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية واستدامة الموارد الطبيعية والتوزيع العادل لعوائد الثروة بين الأجيال الحاضرة والمستقبلية.

في الوقت الراهن تتجسد التنمية المستدامة من خلال تطبيق العديد من المبادرات والسياسات في جميع الدول استناداً إلى الاتفاقيات الدولية التي أسفرت عنها المؤتمرات والقمم العالمية للتنمية المستدامة، حيث تطلع العالم من دول ومنظمات ومختصين في السنوات الأخيرة إلى إيجاد نموذج تنموي جديد يدعم النماذج التنموية القائمة تمثل في الاقتصاد الأزرق الذي كان من أبرز نتائج قمة ريو +20 سنة 2012 بالبرازيل، حيث طالبت الدول الجزرية الصغيرة النامية في هذه القمة باعتماده رسمياً من قبل منظمة الأمم المتحدة، ومنذ ذلك الوقت تزايد الاهتمام العالمي بالبحار والمحيطات كمساحات تنموية مستدامة، ومحرك للابتكار والمعرفة ومجال للتجارة والاستثمار في البيئة البحرية ومواردها.

تعد علاقة الاقتصاد الأزرق بالتنمية المستدامة علاقة وثيقة، إذ يساهم الاقتصاد الأزرق بشكل كبير في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فتطبيقه يوفر فرصاً هامة لتوليد الدخل والعمالة وتنويع الصادرات وتحقيق الأمن الغذائي والعدالة الاجتماعية وذلك بالاستغلال العقلاني والمستدام للموارد البحرية التي تتطلب الإدارة الجيدة والمسؤولة، بالإضافة إلى تشجيع الابتكار في قطاعات الاقتصاد الأزرق ذات القيمة الاقتصادية العالية وهذا ما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها منظمة الأمم المتحدة لأفاق 2030، فالارتباط الوثيق للاقتصاد الأزرق بالتنمية المستدامة يتجسد أكثر في الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة لما بعد 2015 والمتمثل في حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية على نحو مستدام والذي يدعم زيادة الفوائد الاقتصادية للدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأقل نمواً وذلك من خلال الإدارة المستدامة للموارد البحرية.

ظهرت مجموعة الدول الجزرية الصغيرة النامية بعد نيلها الاستقلال، كمجموعة من الدول تتميز بخصائص فريدة من نوعها وتتمثل في البعد والعزلة الجغرافية والمهشاشة البيئية والاقتصادية، ونتج عن هذه الخصائص واقع تنموي يتميز بالتدني على جميع الأصعدة سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا وبيئيا.

نتيجة للواقع التنموي السائد في هذه الدول، سعت هذه المجموعة لتطبيق نموذج يتماشى مع طبيعتها الجغرافية وتطلعاتها الإنمائية، وتمثل هذا النموذج في الاقتصاد الأزرق الذي يهدف إلى تغيير أوضاعها التنموية إلى الأفضل تماشيا مع إمكانياتها المتاحة وبأقل التكاليف اعتمادا على رأس المال الطبيعي، وبالنظر للحالة الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية في النظام الدولي في مجال البيئة والتنمية وخصوصياتها الفريدة من نوعها وقلة خبرتها في المجال التنموي ونقص الموارد المالية، اقتضت الحاجة إلى مساعدات عاجلة من المجتمع الدولي، تجسدت هذه المساعدات في شكل مبادرات على مستوى المنظمات الدولية والتكتلات الإقليمية، لتحسيد مقارنة الاقتصاد الأزرق وتحسين واقع التنمية في هذه الدول.

اصطدم تطبيق مقارنة الاقتصاد الأزرق في الدول الجزرية الصغيرة النامية بجملة من العراقيل والتحديات أبرزها التعرض الكبير للكوارث الطبيعية والبيئية وآثار تغير المناخ بالإضافة إلى الضعف الاقتصادي ونقص الموارد البشرية المؤهلة ونقص التمويل مما تطلب اتخاذ مجموعة من الإجراءات الكفيلة لمواجهة هذه التحديات والتخفيف من حدتها وتعزيز تحول الدول الجزرية الصغيرة النامية نحو الاقتصاد الأزرق المستدام، لاسيما بناء قدرتها على الصمود أمام الكوارث الطبيعية والتكيف مع آثار التغير المناخي بالإضافة إلى تقليل الاعتماد على المساعدات الخارجية ويتحقق ذلك بالاستغلال العقلاني لموارد البحار والمحيطات بالعمل على استدامتها وفي نفس الوقت الحفاظ على سلامة النظام الإيكولوجي البحري.

في إطار ما تم تقديمه والتطرق إليه فقد توصلت الدراسة إلى للنتائج التالية :

- تعد قمة ريو 1992 سنة مفصلية ونقطة تحول كبرى حيث أسفرت عن تبني مفهوم التنمية المستدامة على نطاق واسع من خلال العمل على تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية الموارد الطبيعية من الاستنزاف.

- تعتبر مقارنة الاقتصاد الأزرق نموذجا تنمويا جديدا لتحقيق التنمية المستدامة، بالاعتماد على الإدارة الجيدة والمستدامة للموارد البحرية، ونهج ملائم للدول الساحلية والجزرية لتنفيذ إمكانيات وموارد البحار والمحيطات لتحقيق التنمية المستدامة.

- هناك علاقة وثيقة بين الاقتصاد الأزرق والتنمية المستدامة، فالاقتصاد الأزرق مقارنة تنمية تعتمد على استغلال موارد البحار والمحيطات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لآفاق 2030 من خلال الحوكمة الجيدة للبحار والمحيطات والابتكار في مجالات الاقتصاد الأزرق.

- نتج عن قمة ريو الأولى 1992 الاعتراف الدولي الرسمي بالدول الجزرية الصغيرة النامية كمجموعة متميزة من البلدان التي تواجه تحديات إنمائية مشتركة و منذ تلك اللحظة أصبحت قضية التنمية المستدامة في هذه الدول من أولويات المجتمع الدولي كونها تصنف كحالة خاصة في النظام الدولي بسبب بيئتها الهشة واقتصادياتها المتواضعة.

- بعد الإقرار الدولي بالحالة الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية، طالبت الأطراف الفاعلة في التعاون الدولي وخاصة مؤتمر التجارة والتنمية للأمم المتحدة بتكثيف الجهود التعاونية، حيث اضطلع مؤتمر التجارة والتنمية بدور محوري في مساعدة هذه الدول على تعزيز مكانتها في المجتمع الدولي من خلال دعم احتياجاتها الأساسية وتحديد خياراتها الإنمائية لتجاوز تأثيرات مواطن الضعف والهشاشة الاقتصادية والبيئية على مسارها التنموي، إذ أصبحت هذه الدول موضوع دعم محدد من قبل المجتمع الدولي لتحقيق التنمية المستدامة الشاملة .

- نتيجة للتردي المستمر للأوضاع التنموية في الجوانب السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية عملت الدول الجزرية كمجموعة مشتركة في الدفاع عن خصوصياتها لمطالبة المجتمع الدولي بمساعدة خاصة، مما ساهم في زيادة الاهتمام الدولي بهذه المجموعة من الدول بعقد المزيد من المؤتمرات والقمم وتقديم العديد من البدائل والآليات والخطط الإنمائية للنهوض بمستوى التنمية فيها واستحداث وابتكار النماذج والنهج التنموية المناسبة لها

- بتزايد الاهتمام بهذه الدول على المستوى العالمي ودعمها تنمويا أسفر مؤتمر ريو +20 سنة 2012 عن نموذج الاقتصاد الأزرق لتحقيق التنمية المستدامة الذي يمثل جبهة جديدة للاستثمار في الموارد المائية بالاستغلال العقلاني والإدارة الجيدة للمسطحات المائية، وتوافقه مع السياق التنموي للدول الجزرية الصغيرة النامية، كون أبرز ركائزه ومجالاته قاعدة أساسية في اقتصادياتها كما يتناسب مع إمكانياتها الطبيعية من الموارد المتاحة واختصاصها الكبير في استغلالها للمناطق البحرية، مما يساهم في تعزيز قدرتها على الانطلاق نحو تطبيق نموذج الاقتصاد الأزرق المستدام والحصول على مكاسب تنموية.

- عملت مختلف فواعل التعاون الدولي على مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية بسبب تدني الأوضاع التنموية فيها، وذلك بدعم قدرتها لتحسين أوضاعها التنموية وتجسيد نموذج الاقتصاد الأزرق، من خلال العديد من مبادرات التعاون الدولي، إذ تم تحديد المبادرات التعاونية وفقا لما يتماشى وإمكاناتها المتاحة من موارد البحار والمحيطات واستغلال المناطق الاقتصادية الخالصة ومن أبرز هذه المبادرات التعاونية مبادرة النمو الأزرق لمنظمة الأغذية والزراعة سنة 2013، بالإضافة إلى مبادرات مصائد الأسماك الإقليمية في كل من جزر المحيط الهادي ومنطقة البحر الكاريبي من أجل تعزيز التعاون بين الدول الجزرية الصغيرة النامية.

- انصب محور اهتمام منظمة الأغذية والزراعة في تطبيق مبادرة النمو الأزرق في الدول الجزرية الصغيرة بالتركيز على إرساء برامج وسياسات متكاملة للأمن الغذائي المستدام بهدف تحقيق نمو فعلي في اقتصادياتها الوطنية فالهدف الرئيسي لمبادرة النمو الأزرق هو الإدارة السليمة لقطاعات تربية الأحياء المائية ومصائد الأسماك لتعزيز قدرات هذه الدول في الاعتماد على الذات والحفاظ على البيئة من خلال تحقيق إدارة رشيدة وفعالة للثروة السمكية والتركيز على محاصيل لها القدرة على تحمل الأوضاع البيئية الهشة خاصة آثار التغيرات المناخية، حيث ساهمت مبادرة النمو الأزرق في تحقيق بعض المكاسب الاقتصادية والعوائد المالية في قطاع تربية الأحياء المائية ومصائد الأسماك الطبيعية وخدمات النظام الإيكولوجي خاصة السياحة الساحلية التي تساهم في استقطاب أعدادا كبيرة من السياح وكسب العوائد المالية.

- كما ساهمت مبادرة مصائد الأسماك الإقليمية في العمل على التطوير والإدارة المستدامة لمصائد الأسماك عن طريق تبادل المعارف والبيانات والتكنولوجيا الحديثة والحوكمة الجيدة للمحيطات بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة فيما يتعلق بمصائد الأسماك على المستوى الإقليمي والوكالات الدولية لمحاربة الصيد الجائر وغير القانوني وتحقيق بعض المكاسب الاقتصادية والاجتماعية لشعوب هذه الجزر.

- رغم بعض النتائج الأولية المحققة للمبادرات التعاونية في الدول الجزرية الصغيرة النامية، إلا أنه تم تسجيل بعض النقائص فيما يتعلق بتطبيقها، نظرا لحدوثها وعدم وجود مؤشرات على المضي قدما في تطبيق آليات الاقتصاد الأزرق.

ختاما يمكن القول أن نجاح التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية مرهون بإرادة المنظمات الدولية والدول الكبرى نظرا للوعي بخطورة الأوضاع البيئية على الإنسانية جمعاء، فالتعاون ومساعدة هذه الدول الجزرية على تحقيق تنميتها المستدامة في ظل ما تعانيه من ضعف وهشاشة بيئية واقتصادية، وتصنيفها

كحالة خاصة في النظام الدولي، يعد نموذج لانسنة العلاقات الدولية وتعويض بردايم الصراع ببردايم التعاون والتضامن.

قائمة

المراجع

أولاً- باللغة العربية:

I. المعاجم والقواميس:

1. ابن منظور جمال الدين أبو الفضل، لسان العرب، دار صادر، بيروت، الجزء 15، 2003.
2. قطش الهادي، إدريس عبد الرحمان، أطلس الجزائر والعالم: طبيعياً، بشرياً، اقتصادياً، سياسياً، دار الهدى الجزائر، 2010.

II. الكتب:

1. أبو النصر مدحت، مدحت ياسمين محمد، التنمية المستدامة: مفهوماً، أبعادها، مؤشراتها، ط1، جامعة حلوان، المجموعة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2017.
- 2- الجبور محمد سناء، الإعلام البيئي، ط1، دار أسامة، عمان، 2011.
- 3- الجوهري محمد محمود، علم اجتماع التنمية، ط2، دار المسيرة، عمان، 2015
- 4- الهيثي نوزاد عبد الرحمان، المهندي حسين إبراهيم، التنمية المستدامة في دولة قطر: الإنجازات والتحديات، ط1، اللجنة الدائمة للسكان، ديسمبر 2008.
- 5- المجذوب محمد، التنظيم الدولي: النظرية العامة والمنظمات الإقليمية والدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1999.
- 6- الفيل علي عدنان، التشريع الدولي لحماية البيئة، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- 7- الشيخ محمد صالح، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، ط1، مكتبة الإشعاع الفني، الإسكندرية، 2002.
- 8- بليس جون، سميث ستيف، عولمة السياسة العالمية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث (المعرفة للجميع)، ط1 مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2004.
- 9- حمدي نادية، الإدارة البيئية: المبادئ والممارسات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، (د د ب ن)، 2003.
- 10- كلود موسلر، جيمس بيتر، إدارة البيئة من أجل جودة الحياة، ترجمة: علا أحمد صلاح، مركز الخبرات المهنية للإدارة، دار البحوث العلمية، القاهرة، 2001.

- 11- ليتيم سعيد ناديا، دور المنظمات الدولية في حماية البيئة من التلوث بالنفايات الخطرة، ط1، دار الحامد، عمان، 2016.
- 12- موسشيث دوجلاس، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة: بهاء شاهين، الدار الدولية للاستشارات الدولية القاهرة، 2000.
- 13- علي وردم محمد باتر، العالم ليس للبيع: مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، الأهلية للنشر والتوزيع عمان، (د س ن).
- 14- عزاوي نجم، النصار محمد حكمت، إدارة البيئة: نظم وتطبيقات ISO14000، ط1، دار المسيرة عمان، 2007.
- 15- رخا عزت طارق، المنظمات الدولية المعاصرة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006.

III. المجالات والدوريات:

1. بلهادف رحمة، يوسف رشيد، "الابتكار في الطاقات المتجددة: دعم النمو الاقتصادي وحماية البيئة"، مجلة دفاتر بوادكس، جامعة مستغانم، سبتمبر 2014.
2. جبران سفيان، قلال إيمان، "دور الاقتصاد الأزرق في تحقيق الاستدامة البيئية والاقتصادية في دول المتوسط" مجلة تحولات، العدد: 02، جوان 2018.
3. منشورات منظمة الأمم المتحدة، اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، "مستقبلنا المشترك" ترجمة: محمد كامل عارف مجلة عالم المعرفة، عمان، العدد: 142، 1989.
4. عبد الله عبد الخالق، "التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والاقتصاد"، مجلة المستقبل العربي، العدد: 196، جانفي 1993.
5. علي عبد القادر علي، "أهداف التنمية الدولية وصياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية" المعهد العربي للتخطيط، الكويت، سبتمبر 2003.
6. ريستر أنجدر، "المبادئ العشرة للعقيدة البيئية"، مجلة التمويل والتنمية، الأهرام التجارية، القاهرة، العدد: 04، ديسمبر 1999.
7. شويتري أمال، "الحكم الراشد... وجه آخر للعولمة"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، العدد: 01، الجزائر 2008.
8. غنيم عثمان محمد، أبو زنت ماجدة، "إشكالية التنمية المستدامة في ظل الثقافة الاقتصادية السائدة"، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، عمان، العدد: 01، 2008.

IV. التقارير:

1. البنك الدولي، "التنمية وتغير المناخ: تغيير المناخ من أجل التنمية"، تقرير عن التنمية في العالم لسنة 2010 عرض عام مسبق، 2009.
2. منظمة الأمم المتحدة، الجمعية العامة، "التنمية المستدامة في منطقة الكاريبي لصالح الأجيال الحالية والمقبلة" تقرير الأمين العام، الدورة: 37، 24 جويلية 2018.
3. منظمة الأمم المتحدة، تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية بريدجتاون، 26 أبريل - 6 ماي 1994، ص.ص. (19، 23).
4. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية ومنظمة الصحة العالمية، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2018: بناء القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ من أجل الأمن الغذائي والتغذية، روما، 2018.
5. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، منظمة الأغذية والزراعة تعمل من أجل تحقيق الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة.
6. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الأغذية والزراعة عاملان أساسيان في تحقيق جدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030، روما، 2016.
7. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تقرير حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم لعام 2016، روما، 2016.
8. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تقرير حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية لسنة 2014 روما، 2014.
9. منظمة الأغذية والزراعة، تقرير حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم 2018، روما 2018.
10. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الصندوق الدولي للتنمية والزراعة، منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية، منظمة الصحة العالمية، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2018: بناء القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ من أجل الأمن الغذائي والتغذية، روما، 2018.

V. الدراسات غير المنشورة:

1. العايب منير، أثر تطبيق الاتفاقيات الدولية للبيئة على الصادرات النفطية العربية، حالة الجزائر (1992-2010)، رسالة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012

2. زيد المال صافية، حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على ضوء أحكام القانون الدولي، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم القانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2013.

VI. المؤتمرات والندوات:

1. منظمة الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الأعمال التحضيرية لعقد الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية: استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، لجنة التنمية المستدامة، الدورة: 12، 11 مارس 2004.
2. منظمة الأمم المتحدة، الجمعية العامة، تنفيذ نتائج المؤتمر المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية وتعزيز نهج إداري متكامل لمنطقة البحر الكاريبي في سياق التنمية المستدامة، الدورة: 57، نيويورك 02 جويلية 2002.
3. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، "التقدم المحرز في برنامج العمل العالمي بشأن الأمن الغذائي والتغذية في مجال الدول الجزرية الصغيرة النامية وفي المبادرة الإقليمية لمنظمة الأغذية والزراعة حول الدول الجزرية الصغيرة النامية: حالة البلدان الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الأطلسي والمحيط الهندي"، مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي لإفريقيا، الدورة: 30، الخرطوم، من 19 إلى 23 فيفري 2018.
4. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تطبيق مبادرة منظمة الأغذية والزراعة للنمو الأزرق، مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة للشرق الأدنى لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، الدورة: 33، روما، 09-13 ماي 2016.
5. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، لجنة مصايد الأسماك، برنامج عمل منظمة الأغذية والزراعة في مجالي مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية ضمن الإطار الاستراتيجي للمنظمة، الدورة: 33، روما 9-13 جويلية 2018.
6. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، لجنة مصايد الأسماك لمنظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة، اجتماع خاص عن تربية الأحياء المائية في الدول الجزرية الصغيرة النامية: فرص النمو الأزرق للدول الجزرية الصغيرة النامية في ظل تغير المناخ، الدورة: 9، روما، أكتوبر 2017.
7. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، لجنة الأمن الغذائي العالمي، "حصيلة لاستعراض العشر سنوات لبرنامج عمل بربادوس للتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة"، الدورة: 31، روما، 2005/05/26.

8. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مجلس التجارة والتنمية، "الدول الجزرية الصغيرة النامية: تحديات النقل والوجسيات التجارية"، مجلس التجارة والتنمية، اجتماع خبراء المتعدد السنوات المعني بالنقل والوجسيات التجارية وتسيير التجارة، الدورة:03، جنيف، نوفمبر 2014.
9. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد دعماً للدول الجزرية الصغيرة النامية، مجلس التجارة والتنمية، الدورة:64، 11-22 سبتمبر 2017.
10. قاسم حجاج، "أثر اقتصاديات الحجم على أداء الدول في ظل العولمة (دراسة حالة الدول الصغيرة)" المؤتمر العالمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات الدولية والحكومات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 8-9 مارس 2008.
11. حبابة عبد الله، "التنمية الشاملة المستدامة: المبادئ والتنفيذ من مؤتمر ريو دي جانيرو 1992 إلى مؤتمر بالي 2007"، بحوث وأوراق المنتدى الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف.

VII. المواقع الإلكترونية:

1. أبو جزر محمد، معجم المعاني الجامع، شبكة الفصحى لعلوم اللغة العربية، على الرابط:
[https:// www. Alfaseeh.com /vb/ showthread.php? t=89202](https://www.Alfaseeh.com/vb/showthread.php?t=89202)
تاريخ التصفح:2019/02/24.
2. أبو عمرة محمد، "النمو الأزرق 30% خسائر مادية للفاقد والمهدر من الأغذية السمكية" جريدة الوطن القاهرة، العدد: 13035، على الرابط: [https:// m.elwatannews.com/ news/ details/ 116156](https://m.elwatannews.com/news/details/116156) تاريخ التصفح: 2019/05/14.
3. أديب عبد السلام، أبعاد التنمية المستدامة، على الرابط: [www//:Maroc-écologie.net/article.php3id-article=124](http://www.Maroc-écologie.net/article.php3id-article=124) تاريخ التصفح:2019/03/03.
4. البنك الدولي، المحيطات: موجز نتائج القطاع، على الرابط:
www.albankaldauuli.org/ar/result/2013/04/13/oceans-result-profile
تاريخ التصفح:2019/02/11.
5. الترهاني عبد الله ونيس، الاقتصاد الأزرق (الجزء الأول)، بوابة افريقيا الاخبارية، 16 فبراير 2019، على الرابط: [https://:afriqatenews.net/opinion](https://afriqatenews.net/opinion) تاريخ التصفح:2019/03/24.
6. آنايا ولافيتو، البرتغال واقتصاديات المحيط، مجلة الوقائع الأمم المتحدة، المجلد 53، العدد: 01، 02، 2017 على الرابط: [https://unchronicle.un.org /ar/article /4252](https://unchronicle.un.org/ar/article/4252) تاريخ التصفح: 2019/ 03/02.

7. النوبي عز ، "منظمة الفاو تضع إطارا زمنيا لتطبيق برنامج النمو الأزرق"، جريدة اليوم السابع، القاهرة، 10 ماي 2016، على الرابط: <https://m.youm7./amp/2016/50/10/2712053> تاريخ التصفح: 2019/05/11
8. بانيرجي أريجيت، البيئة: موجز نتائج القطاع، البنك الدولي، 2014/04/13. على الرابط: Projects-beta-albankaldawli.org/ar/results/2013/4/13 enviroment – result – profile. تاريخ التصفح 2019/02/30
9. برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الأمم المتحدة تعلن الحرب على بلاستيك المحيطات. على الرابط: Web,unep.org/unepmap/ar/ تاريخ التصفح: 2019/3/24.
10. داسيلفا خوزي غراسيانو ، "جعل المحيط شريكا في سعينا من أجل مستقبل مستدام"، مجلة الوقائع، الأمم المتحدة، نيويورك، المجلد:53، العددان:01-02، على الرابط: <https://unchroniche.un.org/ar/article/4228>. تاريخ التصفح: 2019/05/12.
11. دي سيريا سورز ميغل ، تحقيق الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة، دور اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، مجلة الوقائع الأمم المتحدة، المجلد:53، العدد: 01 و 02، 2017. على الرابط: www.unchronicle.un.org/ar/article/4195: تاريخ التصفح: 2019/04/03.
12. حسني حازم، التنمية المستدامة. أمل العالم، مجلة المعرفة، على الرابط: http://www.almarefh.net/show_content_sub.php?CUV=441&Model=609&ShowAll=On03/03/2019 تاريخ التصفح: M&SubModel=182&ID=2
13. ماير بيتر ، " مؤتمر الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية يفتح بساموا"، العلاقات الإعلامية لمنظمة الأغذية والزراعة، روما، على الرابط: www.fao.org/news/story/ar/item/242138/icode/ تاريخ التصفح: 2019/05/15.
14. محمد عبد الله نوال، المكتبات العربية كشريك لتحقيق التنمية المستدامة: المكتبات المصرية العامة نموذجا، على الرابط: <https://journal.cubraian.infs/index.php?Option=com-content&view=article&id=821nawalabdullah&coated=316>: تاريخ التصفح: papers &Itemed 2019/02/24.
15. مرزوق حسن رانيا، "الاقتصاد الأزرق: المسارات الجديدة لتحقيق التنمية المستدامة عبر مياه المحيط"، جريدة الوطن 12، مايو 2016، على الرابط: alwatannewspaper.ae تاريخ التصفح 2019/02/11.
16. منظمة الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، مؤتمر المحيطات... أول منصة متكاملة لمناقشة قضايا المحيطات ذات الصلة، نيويورك، مارس 2017، على

- الرابط: <https://www.uh.org/development/desa/ar/news/sustainableocean-conference.html>:2019/05/13
17. منظمة الأمم المتحدة، الجمعية العامة للأمم المتحدة، الاجتماع الاستعراضي الرفيع المستوى بشأن إستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، على الرابط: www.un.org/ar/ga/president/65/issues/sids/shtml تاريخ التصفح: 2019/5/7
18. منظمة الأمم المتحدة، السنة الدولية للدول الجزرية الصغيرة النامية 2014، "الدول الجزرية الصغيرة النامية والخط الزمني". على الرابط: [Http ;www.org/ar/events/islands](http://www.org/ar/events/islands) 2014/smallislans,shtml. تاريخ التصفح: 2019/05/08
19. منظمة الأمم المتحدة، السنة الدولية للدول الجزرية الصغيرة: "اليوم الدولي للتنوع البيولوجي 22 ماي 2014: التنوع البيولوجي الجزري، على الرابط: Static.un.org/ar/events/islands 2014/index.shtmlpanel 1=1 تاريخ التصفح: 2019/05/07
20. منظمة الأمم المتحدة، "عضوية الأمم المتحدة: كيف يصبح بلدا عضوا في الأمم المتحدة؟"، على الرابط: <https://www.un.org/ar/sections/member-states/about-un-member-ship/index.html> تاريخ التصفح: 2019/05/05
21. منظمة الأمم المتحدة، الجمعية العامة، توصيات محددة لتعزيز تنفيذ برنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية و إستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، الدورة: 66، نيويورك، على الرابط: <https://www.un.org> تاريخ التصفح: 2019/05/10
22. منظمة الأغذية والزراعة، حالة الغابات في العالم 2005، على الرابط: www.fao.org/dorcep/pdf/007/x55740/x5574ao4.pdf تاريخ التصفح: 2019/04/17
23. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغرى اختبار عالمي. على الرابط: www.fao.org/news/story/ar/item/242529/icode/ تاريخ التصفح: 2019/05/20
24. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم: مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد، موقع التصفح: www,foa,org/iuu-fishing/international-framework/code-of-conduct-of-responsible-fisheries/ar/

- تاريخ التصفح: 2019/03/27.
25. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، النمو الأزرق: دعم السياسات والحوكمة. على الرابط: <http://www.fao.org/policy-support/policy-themes/blue-growth/ar>
تاريخ التصفح: 2019/05/20.
26. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، لجنة مصايد الأسماك، برنامج عمل منظمة الأغذية والزراعة في مجالي مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية ضمن الإطار الاستراتيجي للمنظمة، الدورة: 32، روما، 11-15-جويلية 2016، على الرابط: www.fao.org تاريخ التصفح 2019/05/17.
27. منظمة الأغذية والزراعة لمنظمة الأمم المتحدة، "الدول الجزرية النامية الصغرى تناضل في سبيل البقاء: العولمة والكوارث الطبيعية تهديدات مسلطة على حياة الجزر"، مركز أنباء المنظمة، 18 نوفمبر 2005، على الرابط: <http://www.fe.org/newstoom/ar/faocus/2005/1000142.index.html> تاريخ التصفح: 2019/03/28.
28. مفضل وحيد محمد، الإقتصاد الأزرق... المواءمة بين الإقتصاد والبيئة، جريدة التقدم العلمي، القاهرة، 25 مارس 2019 على الرابط: <http://taqadom.aspdkw.com> تاريخ التصفح: 2019/05/14.
29. فيروس مارجو، الحوكمة البحرية العالمية وإدارة المحيطات من أجل تحقيق الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة، مجلة الوقائع الأمم المتحدة، المجلد 53، العدد: 01 و 02، 2017. على الرابط: <https://unchronicle.un.org/ar/artical/4248> تاريخ التصفح: 2018/03/05.
30. قمة الإقتصاد الأزرق تؤكد أهمية النظم البيئية البحرية بالتنمية المستدامة"، جريدة الاتحاد، 20 يناير 2014. على الرابط: <https://www.alittihate,ae/article/5961/2014> تاريخ التصفح: 2019./03/08.

ثانيا: باللغة الأجنبية:

I. الكتب:

1. Beat Burgenneir, **économie de développement durable**, 2eme Edition Bruxelles, 2005.
2. bush Martin.j., **climate change adaptation in small island developing states**, W ILEY BLACKWELL, toronto, 2018.
3. Corine Genderen, **le développement durable compromis**, Québec, 2005.
4. Laurent Jalbert ", les voilances politique dans les états de la caraïbe insulaire(1945à mes jour)", **Aminis**, 2003.
5. Voyer Michelle and others, **THE BLUE ECONOMY IN AUSTRALIA: Conceptualizing the Blue economy its Relationship with Maritime**

Security and its Role in Australian Oceans Governance, National Library of Australia, 2017.

.II .المجلات:

1. Bouchard Christain, question de géographie et de développement: petits états insulaires du sud- ouest de l'océan Indian, **cahiers de géographie du Québec**, volume 50,N°141.décembre,2016.
2. Charties Denis, foyear Jean ,Rio +20: " la victoire du scénario de l'effondrement" ,**reve, ecoligies& politique**,45,Février 2012 .
3. Foster Nicole and others, regulatory measures to fight obsity in small island states of Caribbean and pacific,2015 -2017,**rev panam salud publican**,2018.
4. Guillaud Auriane," L'engagement Multilatéral Des Petits Etats: pratiques, usages et trajectoires", **revue critique internationale**°=71,février,2016.
5. Guy Angiel,"Démocratie et colonialisme dans le Pacific",**pouvoirs**,N°127,2008.
6. Haughton Milton, **THE CARIBBEAN COMMUNITY COMMON,FISHERIES POLICY: Improving, Fisheries, Food Security and Economic Development**, Newsletter of the Caribbean Regional Fisheries Mechanism - Management Issue, March 2014.
7. Hauglton Milton O, and others, Establishment Of The Caribbean Regional Fisheries, **MARINE POLICE**, 2004.
8. Rubaiyat Mohammed Rahman, Blue Economy and Maritime Cooperation in the Bay of Bengal: Role of Bangladesh, **Science Direct**,2017.
9. Rustomjee Cyrus, "Developing the Blue Economy in Caribbean and Other Small States", **PALICY BRIEF**,Centre Of International Governance Innovation, N°:75, Québec ; march 2016.
10. (—,—) **operationlizing the blue economy in small states: Lesson from the Early Movers**, centre of international governance innovation, n°:117, septembre 2017.
11. Taglioni Français," la coopération régionale dans l'Océanie insulaire:des processus polymorphes", **les cahiers d'autr-mer**, janvier-mars 2004.
12. Taglioni Français,"les revendications séparatistes et autonomistes au sein des état et territoires mono- et multi-insulairesEssai de typologie ",**cahiers de geographie du québec**,volume 49,n°136, avril 2005.

.III .التقارير:

1. CRFM SECRETARIAT, **CRFM STATISTICS AND INFORMATION REPORT FOR 2012**, Blize,2014,Blise,2014.
2. CRFM, **SECRETARIAT ANNUAL REPORT 1 April 2015-31 MARCH 2016**, 2016
3. FFA, **Pacific Islands Forum Fisheries Agency Strategic Plan 2014-2020**.
4. FFA, **Pacific Islands Forum fisheries Agency strategic plan 2014 – 2010**.

5. Food and Agriculture Organization of the United nations, **global blue growth initiative and small island developing states (SIDS)**, Rome, 2014.
6. Intergovernmental Panel on Climat Change, **climate change 2007:IMPACTS,ADAPTATION and vulnerability**, CAMBREDGE UNIVERSITY PRESS
7. INTERNATIONAL MONETARY FUND, **Macroeconomic Implication of Natural Disasters in the Caribbean**, IMF working Paper, December 2004.
8. SWEDICH INSTITUTE FOR THE MARINE ENVIRONMENT,**marine plastic litter on small island developing states(SIDS): IMPACT AND MEASER**,report n° 4,2017.
9. The commonwealth secretariat, **the blue economy in small states**, Marlborough house, Pall Mall, London, January 2016
10. THE WORLD BANK, **tailing social protection to small developing state: lessons learned from the Caribbean**,discussion paper,n°1306,August 2013.
11. UNESCO INSTITUTE FOR STATISTICS, **Education In Small Island Developing States (SIDS)**, April 1st2015.
12. UNICEF PACIFIC AND THE EASTERN CARIBBEAN OFFICES,**Small Island Developing States(SIDS)Fit For Children Network-A Concept Note**,Paper N° 01, october2008.
13. United Nations,Office of the high representative for the developing countries,landloched developing countries and small island developing states, **SMALL ISLAND DEVELOING STATES IN NUMBERSE**,New yok,2013,
14. United Nations Development Programme, **the state of human development in the pacific: a report on vulnerability and exclusion a time of rapid change**, 2014.
15. United Nations education scientific and cultural organization, **MARITIME SPATIAL PLANNING :A stepe-by -step Approach toward Economy Ecosystem-based Management**, intergovernmental oceanographic commission, Manual and Guides N°. 53, ICAM Dossier N°. 6, paris, 2009
16. United Nations Environment Programme, **GEO Small Island Developing States Outlook**,,nairobi,2014.
17. United nations habitata,urbonization and climate change in small island developing states.nairobi.may 2015.
18. United Nations, conference en trade and development(UNCTAD), **the oceans economy: opportunities and challenges for small island developing states**, New york and Geneva, 2014.
19. United nations, Departement Of Economic And Social Affairs, **THE TREND IN SUSTAINABLE BLUE DEVELOPMENT:SMALL ISLAND DEVELOPING STATES (SIDS)**, New York, 2014.

20. United nations, Office of the high representative for the developing countries and land locked developing countries and small island developing states, small island developing states, New York ,2013.

IV – الدراسات غير المنشورة:

1. Cooraert Anouk. **la viabilité des petits états insulaire, en développement et le cas particulier de Nauru**, mémoire d'étape présenté en vue d'obtenir master 1 de géopolitique, université de reims champagne-ardennes-UFR lettres et science humain, paris, 30 juin 2014.
2. United Nations, conference en trade and development (UNCTAD), **the oceans economy: opportunities and challenges for small island developing states**, New york and Geneva, 2014.
3. Sandra Tarte, **Managing Tuna fisheries in the pacific: A regional success Story?**, 39th university of Otago foreign policy school, University of the South Pacific, 25-28 June 2004, University of the South Pacific

VII - المواقع الإلكترونية:

- 1- Adenet louvet Nadia et Verrecchia Maryse , **la caraïbe insulaire 1945: les défis de l'Indépendance** , dans :
<http://atlas-caraibe.certic.unicaen.fr/fr/page-64.html> 20/4/2019.
- 2- ANNEXD. **REGIONAL Mcs THE SOUTH PACIFIC FORUM FISHERIES AGENCY**. in:
www.fao.org/3/Y4411E/Y4411eoe.htm. 22/5/2019
- 3- Asian development bank, **THE ECONOMICS OF CLIMATE CHANGE IN THE PACIFIC, MANDALY ONG CITY**, philippines. 2013 ,p7. in:
<https://www.adb.org/sites/default/files/publication/31136/economics-climate-change-pacific.pdf> . 05/04/2019
- 4- Blain Thea, **l'instabilité politique en haïti : un fléau historique, l'exemplaire**, 7decembre 2018. Dans :
<https://www.exemplaire.com.ulaval.ca/international/linstabilite-politique-en-haiti-un-fleau-historique/> /19/05/2019.
- 5- Brown Desmond, " the Race to Save the Caribbeans bananas industry ", **INTERPRESS SERVICE**, may 2019 .in:
www.Ipsnews.net/2014/02/race-save-Caribbeans-banana-industry
- 6- Briguglio Lino , Saliba Carmen, **ECONOMIC VULNIBILITY AND RESILIENE WHITE REFERENCE TO SMALL STATES**, in:
<https://www.rasearchgate.net/puplication/24527233-economic-vulnerbilty-and-resilience-concepts-and-measurements>, 16/04/2019.

- 7- Caribbean Regional fisheries Mechanism, **about CRFM**. in:
[www, Cryn.net /index.php ?option=com-k2 &view =item &layout=item &id =1 &itenid =114](http://www.cryn.net/index.php?option=com-k2&view=item&layout=item&id=1&itenid=114). 19/05/2019
- 8- Commission on sustainable development ,**freshwater resources in small island developing** ,sixth session 21April -1may ,1998. in:
[island.unep.ch ,/dd98-7a3,htm](http://island.unep.ch/dd98-7a3.htm) . 02/05/2019.
- 9- Climat Zone,**sids and their coral reefs** ,in:
[https://climatezone.org,/small-island-developing-states/sids-and-coral-reefs](https://climatezone.org/small-island-developing-states/sids-and-coral-reefs).
 10/04/2019.
- 10- FFA and Secretariat of the Pacific Community, **FUTURE OF FISHERIES: A REGIONAL ROADMAP FOR SUSTAINABLE PACIFIC FISHERIES**.
 in : [https :// www.ffa.int/system/ files/roadmap-web-o.pdf](https://www.ffa.int/system/files/roadmap-web-o.pdf). 19/05/2019.
- 11- Florian Aumoud,pauvreté environnement et petits états insulaires en développement, **revue Quart Monde** ,N° :241,paris, janvier2017.dans :
[https://www.editionsquartmonde.org/catalog/product-info.php?cpath=36-57&products id=270](https://www.editionsquartmonde.org/catalog/product-info.php?cpath=36-57&products_id=270)
- 12- Food And Agriculture Organization Of United Nation, **state of food security and nutrition in small island developing state developing (SIDS)**, rome, 2016. in:
www.foe.org/3/ai53272.pdf.6/4/2019
- 13- Hoareau Kelly,**INTRODUCTION TO THE BLUE ECONOMY**, commonwealth of learning,2016. In: [oasis,col,org /handle/11599/2986](http://oasis.col.org/handle/11599/2986)
 25/02/2019
- 14- INDIAN OCEAN RIM ASSOCIATION, **Blue Economy**,in:
[https://www.iora.int/en /priority-focus-areas/blue-economy](https://www.iora.int/en/priority-focus-areas/blue-economy). 2019/02/28.
- 15- International Labour Organization, **enterpernships in pacific island countries**, in:
[Https:// www.ilo.org/suva/areas-of-wark/employment-promotion/long-en/index,htm](https://www.ilo.org/suva/areas-of-work/employment-promotion/long-en/index.htm). 10/04/2019.
- 16- International Union For Conservation Of Nature, **international ocean governance**,2012.in:
[https:// www/ucn.org/theme/marine-and-polad/our-work international-ocean-governance](https://www.ucn.org/theme/marine-and-polad/our-work-international-ocean-governance).26/03/2019
- 17- Pacific Community, **Futures of Fisheries: Roadmap and Report Cards**. in :
[fame1.spc.int /en / publications/roadmap-a-report-cards](http://ame1.spc.int/en/publications/roadmap-a-report-cards). 20/05/2019
- 18- Robert Julian, " the blue economy: from concept to reality in the Caribbean region, **dixussion paper for the Caribbean regional dialogue with the G20 development working Group**, in:
[https:// blue resources' o.uk>uploads>caribbean-blue economy.pdf](https://blue-resources.org.uk/uploads/caribbean-blue-economy.pdf).
 12/05/2019.
- 19- Rustomjee Gyus, **VULNERABILITY AND DEBT IN SMALL STATES, POLICY BRiEF**, n°83,july 2016 ,in:

- https://cigionline.org/default/files/pd_n83_web.pdf 06/04/2019
- 20- UNEPA, gender thematic brief**, caribbean sud-regional office, 2017.in: <https://caribbean-urfpa/en/news/gender-thematic-brief>. 16/04/2019.
- 21- UNEP OFFICES, Marine Litter In The Ocean**, the Caribbean environment programme, 2014-2015. in: www.cep.unep.org/unep-2019s-caribbean-environment-programme-reminds-of-the-deadly-impact-of-marine-litter-on-the-ocean. 01/05/2019
- 22- United nations environmental programme, maritime transport in small island developing state**, Commission sustainable development, fourth session,1996 in: island.unep.chld-96-2004.htm. 12/05/2019.
- 23- United Nations Human Settlement Programme, Blue Economy and Cities**, Nairobi, 2018.in: <http://unhabitat.org/up-content/uploads/2018/habitat-back-proud-paper-on-blue-economy-and-cities-pdf>. 28/02/2019.
- 24- United Nations Office of the High Representative for Least Developed Countries, Landlocked Developing Countries and Small Island Developing States, Financing For Development And Small Island Developing States: A Snapshot And Ways Forward**, UNDP & UN-OHRLLS Discussion Paper, June 2015. in: [https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/2181\(UNDP%20%20HRLLS%202015\)financing%20for%20and%20sids%20a%20snapshot%20and%20waysforword.pdf](https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/2181(UNDP%20%20HRLLS%202015)financing%20for%20and%20sids%20a%20snapshot%20and%20waysforword.pdf), 04/04/2019
- 25- UNITED NATIONS DEPARTMENT OF ECONOMIC AND SOCIAL AFFAIRS STATISTIC DIVISION, Overview "Investigating the Blue economy: Toward Statistical Standards"**, New York; 25 august 2017 .in: <https://unstats.un.org/unsd/classifications/expertagroup/egm-2017/ac-340-17-pdf>. 28/02/2019.
- 26-United Nations, ocean & seas**, in: <https://sustainabledevelopment.un.org/topics/oceanandseas>. 20/02/2019
- 27- Seas at risk, Maritime spatial planning**, in: <https://seas-at-risk.org/issues/maritime-spatial-planning.html>, 25/3/2019.
- 28-Simon Bush and other, Marine Governace**,wageningen ,in: <https://www.wur.nl/en/Research-Results/Chair-groups/Social-Sciences/Environmental-Policy-Group/Research/Research-program/research-vision/Marine-Governance.htm>. 20/03/2019.
- 29- Taglioni Français et autres, l'économie Blue au sein de la Grande Caraïbe: l'approche collaborative essentielle et les limites des zones économiques exclusives**. Dans : <https://outremes360.com/culture/leconomie-blue-au-sein-de-la-grande-caraibe-lapproch-colaborative-essentielle-et-des-zones-economiques-exceusives/date>. /01/05/2019

30- Taglioni Français et autres, **l'économie Blue au sein de la Grande Caraïbe : l'approche collaborative essentielle et les limites des zones économiques exclusives.** Dans :

<https://outremres360.com/culture/leconomie-blue-au-sein-de-la-grande-caraibe-lapproch-colaborative-essentielle-et-des-zones-economiques-exceusives/date>. /01/05/2019

31- The Economist Intelligence Unit ,**the blue economy: growth, opportunity and sustainable, ocean economy**, an Economist Intelligence Unit brief paper for the World Ocean Summit 2015, GORDON AND BETTY MOOR FOUNDATION. in:

<http://www.woi.economist.com/content/uploads/2018/04/m1-eiu-theblue-economy-2015-pdf>.
26/02/2019

32- United Nations ,**United Nations Convention on the Law of sea of 10 December 1982 ;overview and full texte** ,in:

<https://www.un.org/depts/los/convention28march2008/convention-overview-convention.htm>. 20/03/2019 .

33- United Nations ,World bank Group, **the Potential of Blue Economy: Increasing long- term Benefits of Sustainable Use of Marine Resources for Small Island Developing States and Coastal Least Developed Countries** ,Washington , 2017, p14.in:

<https://operknouledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/26843/115545.pdf?sequence=1&isAlloued=x> in:
01/03/2019.

34-Wagner Lynn, **Sustainable Blue economy Conference Concludes with 62 commitments**, IISD, December2018.in:

[Sdg, iisd, org/news/sustainable-blue-economy-comfernce-concludes-unith-62-commitents](https://sdg.iisd.org/news/sustainable-blue-economy-comfernce-concludes-unith-62-commitents), 26/02/2019.

35- World Bank Group, **BLUE ECONOMY DEVELOPMENT FRAMEWORK: Growing The Blue Economy to Combat Poverty and Accelerate Prosperity**,2016, in:

[pubdos,world bank ,org/en /446441473346068/AMCOECCBlue-Economy-development fromwark](https://pubdos.worldbank.org/en/446441473346068/AMCOECCBlue-Economy-development-fromwark),pdf. 9/2/2019.

36- WORLD BANK GROUP, **sids,Towards a Sustainable Energy Futur**,washington, jun13, 2014 . in:

[https://www.worldbank.org/content/dam/Worldbank/SIDS %20 Towards %20 Sustainable Energy %20 future](https://www.worldbank.org/content/dam/Worldbank/SIDS%20Towards%20SustainableEnergy%20future.pdf), pdf.

قائمة الخرائط والجداول والأشكال

قائمة الخرائط والجداول والأشكال

أ- قائمة الخرائط

| الرقم | العنوان | الصفحة |
|-------|---|--------|
| 01 | خريطة توضح التوزيع الجغرافي للدول الجزرية الصغيرة النامية في العالم | 59 |

ب- قائمة الجداول

| الرقم | العنوان | الصفحة |
|-------|--|--------|
| 01 | الهدف 14 لحفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة | 42 |
| 02 | التوزيع الجغرافي للدول الجزرية الصغيرة النامية الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة | 57 |
| 03 | الدول الجزرية الصغيرة النامية ذات أعلى وأدن دين خارجي | 77 |
| 04 | الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تتلقى أعلى وأدن المساعدات الإنمائية | 78 |
| 05 | الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تتلقى أعلى وأدن التحويلات المالية للمهاجرين | 79 |

ج- قائمة الأشكال

| الرقم | العنوان | الصفحة |
|-------|--|--------|
| 01 | الأهداف الشاملة للتنمية المستدامة | 22 |
| 02 | مخطط لأهم المسائل والقضايا لمقاربة الاقتصاد الأزرق | 31 |
| 03 | دور المراحل الثلاثة لمبادرة النمو الأزرق في دعم الأنشطة الرئيسية للركائز الثلاثة للتنمية المستدامة | 104 |

الفهرس

| الصفحة | المحتويات |
|--------|---|
| | شكر وتقدير |
| أ- ح | مقدمة |
| 48-10 | الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة ومقاربة الاقتصاد الأزرق |
| 11 | المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة |
| 11 | المطلب الأول : المسار التطوري لمفهوم التنمية المستدامة |
| 14 | المطلب الثاني: تعريف التنمية المستدامة |
| 17 | المطلب الثالث: مبادئ وأهداف التنمية المستدامة |
| 23 | المطلب الرابع: أبعاد التنمية المستدامة |
| 25 | المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للاقتصاد الأزرق |
| 26 | المطلب الأول: نشأة الاقتصاد الأزرق |
| 28 | المطلب الثاني: تعريف الاقتصاد الأزرق |
| 32 | المطلب الثالث: ركائز وأهداف الاقتصاد الأزرق |
| 37 | المطلب الرابع: مجالات الاقتصاد الأزرق |
| 38 | المبحث الثالث: علاقة الاقتصاد الأزرق بالتنمية المستدامة |
| 39 | المطلب الأول: علاقة المحيطات بالركائز الثلاثة للتنمية المستدامة |
| 44 | المطلب الثاني: حوكمة البحار والمحيطات لتحقيق التنمية المستدامة |
| 45 | المطلب الثالث: الابتكار الأزرق لتحقيق التنمية المستدامة |
| 97-50 | الفصل الثاني: واقع التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية |
| 53 | المبحث الأول: معطيات أساسية حول الدول الجزرية الصغيرة النامية |
| 53 | المطلب الأول: تعريف الدول الجزرية الصغيرة النامية |
| 62 | المطلب الثاني: الخصائص العامة المشتركة للدول الجزرية الصغيرة النامية |
| 65 | المطلب الثالث: الوضع القانوني والسياسي للدول الجزرية الصغيرة النامية |
| 73 | المبحث الثاني: الدول الجزرية الصغيرة النامية: دراسة في الأوضاع التنموية |
| 73 | المطلب الأول: عدم الاستقرار السياسي والتنوع الإثني كعوائق للتنمية المستدامة |
| 74 | المطلب الثاني: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية |
| 86 | المطلب الثالث: الأوضاع البيئية |

| | |
|---------|--|
| 88 | المبحث الثالث: الاقتصاد الأزرق كنهج لتحقيق التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية |
| 89 | المطلب الأول: إمكانيات الدول الجزرية الصغيرة النامية في تطبيق مقارنة الاقتصاد الأزرق |
| 95 | المطلب الثاني: إجراءات تطبيق الاقتصاد الأزرق في الدول الجزرية الصغيرة النامية |
| 135-102 | الفصل الثالث: مبادرات التعاون الدولي لتحقيق التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية |
| 103 | المبحث الأول: مبادرة النمو الأزرق لمنظمة الأغذية والزراعة لدعم التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية |
| 103 | المطلب الأول: مبادرة النمو الأزرق: التعريف، المرتكزات، الأهداف |
| 109 | المطلب الثاني: تطبيق مبادرة النمو الأزرق في الدول الجزرية الصغيرة النامية |
| 118 | المبحث الثاني: مبادرات التعاون على مستوى الهيئات الإقليمية |
| 118 | المطلب الأول: مبادرة آلية مصائد الأسماك الإقليمية في مجموعة الكاريبي |
| 122 | المطلب الثاني: مبادرة وكالة مصائد الأسماك الإقليمية لمتدى جزر المحيط الهادي |
| 125 | المبحث الثالث: تحديات وآفاق التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية |
| 125 | المطلب الأول: تحديات التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية |
| 130 | المطلب الثاني: آفاق التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية |
| 141-137 | خاتمة |
| 156-143 | قائمة المراجع |
| 158 | قائمة الخرائط والأشكال والجداول |
| 160 | الفهرس |

الملخص:

تعد مقارنة الاقتصاد الأزرق إطاراً لتحقيق التنمية المستدامة كنموذج تنموي جديد ومدعم للنماذج التنموية القائمة، إذ تعتبر البحار والمحيطات قاعدة أساسية لقيامه. وبما أن الدول الجزرية الصغيرة النامية جزءاً لا يتجزأ من هذه المسطحات المائية، فمقاربة الاقتصاد الأزرق تتماشى مع سياقها التنموي كونها تعد حالة خاصة في المشهد الإنمائي العالمي بالنظر إلى خصائصها العامة الفريدة من نوعها.

تبتت الدول الجزرية الصغيرة النامية هذه المقاربة التنموية لتحسين واقعها التنموي الذي يشهد تدنياً على جميع الأصعدة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية. ومع مباشرتها لتطبيق نموذج الاقتصاد الأزرق واجهتها العديد من التحديات القائمة والناشئة تمثلت في الضعف البيئي والاقتصادي و تغير المناخ وآثاره السلبية، ما تطلب من المجتمع الدولي تقديم الدعم لهاته الدول في شكل مبادرات تعاونية تتوافق مع ظروفها وإمكاناتها وذلك للاستجابة لتحدياتها الإنمائية وتفعيل تطبيق مقارنة الاقتصاد الأزرق لتحقيق التنمية المستدامة في هذه الدول التي تعبر عن نموذج جديد للتوجه نحو أنسنة العلاقات الدولية عن طريق التعاون والتضامن بدل الصراع.

الكلمات المفتاحية : التنمية المستدامة - الاقتصاد الأزرق - الدول الجزرية الصغيرة النامية
التعاون الدولي .

Abstract:

The Blue Economy approach is a framework for achieving sustainable development as a new development model and supportive of existing development models. The seas and oceans are considered as the basis for its development. As Small Island developing States are an integral part of these watersheds, the approach of the blue economy is in line with its development context as it is a special case in the global development landscape given its unique public characteristics.

Small Island developing States have adopted this development approach to improve their development status, which is low on all political, economic, social and environmental levels. With the introduction of the Blue Economy model, it has faced many of the existing and emerging challenges of

environmental and economic vulnerability, climate change and its negative effects, which requires the international community to support these countries in the form of cooperative initiatives that are compatible with their conditions and potentials to respond to their development challenges. To achieve sustainable development in these States, which reflect a new paradigm for the trend towards humanization of international relations through cooperation and solidarity rather than conflict.

Keywords: **Sustainable Development – Blue Economy – Small Island Developing – Cooperation International**